جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دور التشخيص المالي في منح قروض الإستغلال لدى البنوك التجارية

دراسة حالة بنك نتكسيس وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبتين:

- بوغرارة مسيكة
- بالطاهر زكية

الأستاذ المشرف:

علوطي أمين

السنة الجامعية: 2016/2015

الـــــــــــــشـــــــــــــكـــــــــــــر

نـــشكـــــــــــــر لله الـــــــعلـــــــي الـــــــقـــــــديـــــــر

الـــــــذي وفـــــقـــــنـــــا لانـــــجـــــاز هذا الـــــــعمل و أتمـــــامهْ

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور :**عـــــلـــــوطـــي**

أمـــــــيـــــــن الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث.

نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي بنك نتيكسيس لولاية المدية على حسن الاستقبال والمعاملة، نخص بالذكر السيد **بن عمارة** مدير البنك على التسهيلات التي قدمها لنا، والآنسة جـــــــازيـــــــة حـــــــايـــــد التي افادتنا بكل المعلومات المتاحة ،والسيدة فريـــــــــــال، كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة.

الاهـــــــــــــــــــــداء

الى روح أبـــــــــي الطـــــــــاهرة

الى أحب مخلـــــــــوقـــــــة علـــــــــى قلبي :

أمـــــــــــــي الحـــــــــنـــــون

الى من شجعني و صبر عليا خلال مساري الدراسي

زوجـــــــي العزيـــــــز

الى ابنتي رحـــــــــمـــــــــة

الى جميع أهلي وأحبابي وفـــــــقهم الله

مسيكة

الإهـــــــــــــــداء

المرء ضيف في الحياة وإنني ضيف كذلك تنقضي الأعمار

فـــــــإذا أقمت فإن طيفي بينكم وإذا رحـــــــلت

فصوريتي تذكار

إلى سبب وجودي في هذه الحياة ، إلى من لهما كل الفضل في أي انجاز أو نجاح في حياتي..... مهما قلت فلن أوفيهما حقهما والديا الكريمين.

إلى من دفعني قدما طيلة مشوار الدراسة سندي في هذه الحياة زوجي العزيز

إلى نور عيني وفلذتي كبدي :عبد الغفور ولينة خديجة

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه

إلى كل من تمنى لي الخير والنجاح بصدق في مسار الدراسة

إلى زملائي في العمل

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى كل طالب للعلم

إلى كل هؤلاء

زكـــــــــــية

الملخص

ان اشكالية بحثنا تتلخص اساسا في سوؤال رئيسي و أربع أسئلة فرعية تتمثل في ما مدى مساهمة التشخيص المالي في دراسة طلبات قروض الاستغلال لدى البنوك التجارية.

وكانت الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو التشخيص المالي دوره و أهميته.
- ماهي الأدوات التي يرتكز عليها التشخيص المالي.
- ماهي خطوات دراسة طلبات منح قروض الاستغلال.
- كيف يساعد التشخيص المالي في دراسة طلبات قروض الاستغلال.

وبغية التعرف على مدى مساهمة هذا الاخير في منح قروض الاستغلال ومحاولة التعرف على كيفية الاستفادة من هذه التقينة من أجل تحليل نقاط الضعف والقوة وبناء سياسات مستقبلية تمكن البنوك من تحصيل جميع قروضها والاستمرارية وقد تركزت دراستنا في جانبين

الجانب الأول عبارة عن تقديم نضري لموضوع البحث و يضم:

الفصل الأول : تضمن مفاهيم عامة حول المؤسسات الائتمان في البنوك التجارية و قروض الاستغلال.

اما الفصل الثاني : فتطرقنا فيه إلى التشخيص المالي والتقنيات التي تستخدم في عملية التحليل ودوره في بناء الأهداف في المؤسسة مع إبراز أهمية وأهداف هذه التقنية في تحديد نقاط الضعف والقوة تصحيح المسار.

اما الجانب الثاني : فكان موجها أساسا لدراسة حالة متمثلة في عملية التشخيص المالي التي يقوم بها بنك نتكسيس حيث ركزنا أولا على البنك.

موضوع الدراسة من حيث النشأة والتطور والهيكل التنظيمي والوظائف، وثانيا على التخصيص المالي لأحد الطلبات الائتمانية(قرض الاستغلال) متوصلين الى أهم نتائج الدراسة والتي كانت محل بناء أهداف مستقبلية متمثلة في توصيات واقتراحات.

Résumé

La problématique de notre étude se résume principalement en une question principale et quatre autres secondaire :

Quelle est la partie et l'interét du diognostie financier comme outil d'étude des demandes des crédits d'exploitation auprès des banque commerciales

De cette question découlent les questions secondaires suivantes :

- Que ce qu'un diagnostic financier ? son rôle et son importance
- Quelle sont les outils dont les diagnostic financier se base d'exploitations ?
- Comment aides le diagnostic financier l'étude des demandes de crédits d'exploitations ?

Cette étude a été réalisée dans le cadre de l'entreprise algérienne en tant que tentative d'identifier la manière de mettre a profit cette technique afin d'analyser les points l'existence et la continuité . notre étude se base sur deux aspects :

Le premier aspect consiste en une introduction théorique et qui fut détaillé en dans chapitres :

Dans le premier chapitre contient de notions générales sur les sociétés et banques ainsi les crédits d'exploitation

Dans le deuxième chapitre , on c'est concentré sur le diagnostic financier et les techniques utilisées dans l'opération d'analyse et son rôle dans l'élaboration des objectifs dans l'entreprise , ceci tout en évidence l'importance et les objectifs de cette technique dans la détermination des points faibles et des points forts faibles et le redressement du parcours .

Le deuxième aspect :

Etait essentiellement orienté vers l'étude d'une situation comme le diagnostic financier que la banque NATIXIS se propose d'étudier nous avons insiste premièrement sur cette arriver qui consistitue notre sujet de recherche depuis création , son développement et sa structure organique et ses fonctions

Deuxième point le diagnostic financière pour la collecte des crédits d'exploitations aussi nous découvrons les principaux points faiblesses et forts et qui la constituaient ces constations furent le point d'une réflexion l'intérieur qui se résumé en des recommandations et suggestions .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III - I
قامة الجداول والأشكال	IV
مقدمة عامة	أ - د
الفصل الأول:عموميات حول المؤسسة،البنك،الإئتمان المصرفي،قروض الإستغلال	
مقدمة	2
المبحث الأول:عموميات حول المؤسسة	3
المطلب الأول:مفهوم المؤسسة وتصنيفاتها	3
المطلب الثاني:وظائف المؤسسة وأهدافها	5
المبحث الثاني:عموميات حول البنك	9
المطلب الأول:تعريف البنك ،أنواع البنوك ووظائفها	9
المطلب الثاني:الإدارة المالية في البنك	13
المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول الإئتمان المصرفي	21
المطلب الأول:مفهوم الإئتمان عناصره وخصائصه	21
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض للبنوك	22
المطلب الثالث:تحليل طلبات الإقتراض على مستوى البنك	24
المبحث الرابع: قروض الإستغلال	30
المطلب الأول:تعريف قروض الإستغلال وأهميتها	30
المطلب الثاني: : أنواع قروض الإستغلال	31
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني:التشخيص المالي	

مقدمة	37
المبحث الأول:مفاهيم حول التشخيص	38
المطلب الأول: مفهوم التشخيص	38
المطلب الثاني: أهمية التشخيص	39
المطلب الثالث: أنواع التشخيص	40
المطلب الرابع: شروط التشخيص و مراحله	44
المبحث الثاني:الشخص المالي	47
المطلب الأول: تعريف الشخص المالي اهدافه اهميته و انواعه	47
المطلب الثاني: طرق و أدوات و مقومات لتشخيص المالي	50
المطلب الثالث:مقايس التشخيص المالي و أطرافه و إستعمالاته و نتائجه	53
المبحث الثالث: تشخيص الوضعية والفعالية المالية للمؤسسة	57
المطلب الأول:مصادر و معلومات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية	58
المطلب الثاني: تشخيص الوضعية الفعالية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي لنسب المالية	70
المطلب الثالث تحليل توازنات الاستغلال	80
خلاصة الفصل	84
الفصل الثالث:دراسة حالة في بنك نتكسيس	
مقدمة	86
المبحث الأول:تقديم عام لبنك نتكسيس	87
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك نتكسيس	87
المطلب الثاني: تقديم بنك نتكسيس الجزائر	89
المطلب الثالث: الوكالات الرئيسية لبنك نتكسيس	91
المطلب الرابع: وكالة بنك نتكسيس بولاية المدية	94
المبحث الثاني:سياسة دراسة المخاطر في بنك نتكسيس	97
المطلب الأول: القواعد الإحترازية العامة	97
المطلب الثاني: الحدود القطاعية الآمنة	98
المطلب الثالث:حدود التركيز القطاعية	99
المبحث الثالث: دراسة طلبات القروض من طرف البنك	106

المطلب الأول: قروض الإستغلال في البنك	106
المطلب الثاني: دراسة الملف المقدم إلى إدارة البنك من طرف الزبون لطلب القرض	107
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمراحل سير ملف طلب قرض الإستغلال في البنك	111
خلاصة الفصل	147
خاتمة	149
قائمة المراجع	153
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الميزانية المحاسبية حسب SCF	60
2-2	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	69
1-3	القطاعات التي يمولها البنك عن طريق القروض	99
2-3	القطاعات التي يمولها البنكة بطريقة إنتقائية عن طريق القروض	99
3-3	القطاعات المقصاة من تمويل البنك	100
4-3	مدة القرض تبعا لمستوى التنقيط	101
5-3	المستوى الأول	102
6-3	المستوى الثاني قرار يأخذه المدير الجهوي مع مدير الأخطاربالمديرية العامة	103
7-3	بالنسبة للمدير العام المساعد المكلف بالإستغلال	104
8-3	المستوى الثالث لدراسة ملفات طلبات القروض	105
9-3	بداية الإحصاء	111
10-3	الأشخاص المعنيون	111
11-3	القرض المطلوب	112
12-3	الضمانات المقترحة	112
13-3	وثائق طلب قرض الإستغلال	113
14-3	سير الحساب	114
15-3	التدفقات	114
16-3	الحوادث	114
17-3	الوضعية الجبائية	115
18-3	الضمانات	115
19-3	طبيعة النشاطات الممارسة	116
20-3	المنتوجات الرئيسية	116
21-3	الزبائن الرئيسيون	117
22-3	الموردون الرئيسيون	117
23-3	أداة العمل	118
24-3	العمال	118
25-3	الميزانيات المالية قبل وبعد التوزيع	119

26-3	جدول حسابات النتائج	126
27-3	مقارنةعناصر الميزانية	130
28-3	التغيرفي عناصر الميزانية	130
29-3	مقارنةعناصر جدول حسابات النتائج	131
30-3	التغيرفي عناصر جدول حسابات النتائج	131
31-3	بطاقة الأخطار1	132
32-3	بطاقة الأخطار2	132
33-3	النسب الهامة لتحليل الأخطار	132
34-3	الدخول ضمن علاقة	133
35-3	المساهمات	134
36-3	الإلتزامات	134
37-3	تعليقات	137
38-3	بطاقة التحليل	140
39-3	طبيعة القرض	140
40-3	قرض الإستغلال	143
41-3	الضمانات العامة	144
42-3	القرار	144
43-3	وصل الترخيص	145
44-3	الضمانات والشروط	145
45-3	خواص القرض متوسط الأجل	146

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي للبنك	20
2-1	الإجراءات التي يمر بها طلب الإقتراض	29
1-2	أبعاد التشخيص الإستراتيجي	41
2-2	خطوات التشخيص الشامل	43
3-2	الميزانية المختصرة	64
4-2	التوازن المالي من أعلى وأسفل الميزانية	70
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك نتيكسيس الجزائر	90
2-3	الهيكل التنظيمي لوكالة مختلطة	92
3-3	الهيكل التنظيمي لوكالة تجزئة	93
4-3	الهيكل التنظيمي لوكالة مهنية	94
5-3	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك نتيكسيس لولاية المدية	95

مقدمـــــة عامـــــــــــة

عرف الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال عدة تحولات مست المؤسسات الاقتصادية كونها البنية الأساسية له، ففي نهاية الثمانينات من القرن الماضي صدرت عدة قرارات إصلاحية على مستوى الاقتصاد المالي والعضوي للمؤسسات قصد التنمية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

وحتى تتمكن المؤسسة من المنافسة وترقية منتوجاتها وتحسين وضعيتها المالية في إطار التوجه الجديد، يتوجب عليها التحكم الأفضل في قواعد التسيير من أجل تلبية حاجات السوق، لهذا الغرض يتعين عليها إقامة دليل لمردوديتها وقدرتها على التنافس والبحث عن سبيل تمويل لضمان استمراريتها، هذا ما يوفره الجهاز المصرفي بجميع جوانبه من خلال خلق منافسة مفتوحة في هذا القطاع للابتكار والاستثمار، وبالتالي فتح سوق مالي لمتعاملين جدد وطنين وأجانب لاستغلاله بصورة تنافسية الى جانب المؤسسات المصرفية للقطاع العمومي، وهذا لا يأتي الا من خلال العمل على تنظيم وتحسين أداء البنوك وتطوير تقنياتها ووسائلها من خلال إعادة النظر في سياستها .

على ضوء ما سبق نجد أن للسياسة المتبعة من طرف أي بنك وكذا القرارات المتخذة أهمية كبرى،فأي خطأ بسيط من شأنه أن يزج بالبنك في دوامة من الانعكاسات السلبية التي قد تفضي الى افلاسه، وعلى هذا فإن عملية اتخاذ قرار ما –خاصة ما يتعلق بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية –تحتاج إلى آليات وتقنيات تساعد على ذلك.

يعتبر التشخيص المالي أحد الأساليب التقنية المستخدمة في التسيير، اذ يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تواجهها ،فهو يوضح نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تصحيحها بالدرجة الأولى وتسيير الاستغلال بالدرجة الثانية،وبدورها تتبنى البنوك التجارية في مجال طلبات قروض الاستغلال تقنية التشخيص المالي بغية الحكم على مدى قدرة المؤسسة الطالبة لقرض الاستغلال على الوفاء في الآجال المحددة، خاصة في ظل المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض .

هذا ما نحن بصدد دراسته من خلال تطرقنا الى دور التشخيص المالي في دراسة طلبات قروض الاستغلال حيث قمنابطرح الاشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة التشخيص المالي في دراسة طلبات قروض الاستغلال لدى البنوك التجارية؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المجالات المرتبطة والمهتمة بالتشخيص المالي؟
- ما لمقصود بالتشخيص المالي دوره و أهميته؟
- ماهي أدوات وتقنيات التشخيص المالي ؟
- ماهي خطوات دراسة طلبات منح قروض الاستغلال؟
- كيف يساعد التشخيص المالي في دراسة طلبات قروض الاستغلال ؟

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية اعتمدنا جملة من الفرضيات كما يلي:

- التشخيص المالي يمكن من تحديد الوضعية المالية وكشف نقاط الضعف والقوة للمؤسسة.
- التشخيص المالي وسيلة من وسائل التخطيط المستقبلي بشأن بقاءْ واستمرار المؤسسة وقدرتها على الوفاءْ بالتزاماتها.

يساعد التشخيص المالي في التوصل إلى نوع القرار المتخذ بشأن طلبات قروض الاستغلال لدى البنوك التجارية

أسباب اختيارنا لهذا البحث:

تخصصنا في ميدان العلوم المالية ،إضافة إلى الأهمية البالغة للمؤسسات التي تعتمد على قروض الاستغلال باعتبارها النواة الأساسية لبناء الاقتصاد ككل،ورغبتنا الشخصية في دراسة طلبات قروض الاستغلال في بنك نتكسيس وكالة المدية.

أما أهداف الدراسة فتتمثل في:

- عرض مفاهيم حول المؤسسات والبنوك التجارية و كيفية معالجة طلبات قروض الاستغلال.
- عرض مفاهيم وأفكار حول التشخيص المالي و دوره في دراسة طلبات قروض الاستغلال وأخذ القرارات الصائبة بهذا الشأن.
- تسليط الضوء على التشخيص المالي في دراسة قروض الاستغلال في بنك نتكسيس وكالة المدية.

وتتلخص أهمية الدراسة في في كون:

- موضوع البحث يتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة لضمان مواكبة التحولات والتحديات الاقتصادية.
- التطورات على مستوى الدولي والإقليمي والمحلي تفرض أهمية التشخيص المالي على البنوك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منح قروض الاستغلال.

محددات البحث:

تفرض معالجة الإشكالية المقترحة الالتزام بما يلي:

موضوع البحث محدد أصلا لدراسة التشخيص المالي من طرف البنك التجاري مكانيا تمت دراسة الحالة ببنك نتكسيس وكالة المدية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل الاجابة على مختلف التساؤلات المطروحة التي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الفصلين الأول والثاني)، ومنهج دراسة الحالة في الفصل الثالث التطبيقي.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه تمثلت فيما يلي:

- الاعتماد على الكتب والمراجع المتعلقة بالموضوع ومختلف الدراسات السابقة والجرائد الرسمية المتعلقة بالبحث، بالإضافة إلىتربص تطبيقي ببنكنتكسيس وكالة المدية.

الدراسات السابقة:

1. قربة معمر، **التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في المؤسسة**، مطاحن الأغواط، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير, جامعة سعد دحلب البليدة، سبتمبر 2005، وقد دارت الإشكالية عن مدى إمكانية تجسيد التشخيص المالي والاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية للاستفادة منها في بناء الأهداف واتخاذ القرارات في الوقت المناسب لها، حيث تم التطرق إلى التشخيص المالي والاقتصادي من جميع جوانبه تمت الدراسة في إطارالمؤسسة الجزائرية مطاحن الأغواط لمحاولة التعرف على كيفية الاستفادة من هذه التقنية من أجل تحليل نقاط الضعف والقوة لتمكينها من البقاء والاستمرارية، وتوصل البحث إلىأن للتشخيص المالي والاقتصادي دور هام في تحديد الأهداف واتخاذ القرارات وبناء سياسات مستقبلية، معتبرا ذلك العامل الأكثر نجاعة لاتخاذ القرارات السليمة دون أن يتطرق إلىجانب التشخيص المالي من طرف البنوك التجارية في حالة لجوء المؤسسة إلى سبل تمويل خارجية .
2. ادريس بطاهر، **أهمية التحليل المالي في البنك لقياس خطر القرض**، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي يحي فارس المدية، سنة 2007/2006، تناول إشكالية

ما مدى اهمية التحليل المالي كأداة مستخدمة من قبل البنوك لقياس مختلف مخاطر القرض، حيث بدأ بتعريف التحليل المالي وأنواعهوأدواته، ثم تطرقإلى مفاهيم عامة حول البنوك ليطبق دراسته في الأخير في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المدية، حيث اعتبر أن الدراسة المالية لطالب القرض احد اهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ القرار الانسب للرد على طالب القرض الى حد ما.

صعوبات الدراسة:

تعتبر الدراسة التطبيقية أساس صعوبة عملنا هذا، فالتشخيص المالي لملف ائتمان يتطلب إدراج معلومات حساسة و غاية في الأهمية، فقد كان من الصعب الحصول على عينات من كل حالات طلبات قروض الاستغلال المقدمة إلى البنك المرفوضة منها خاصة ، لأن إفشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر سلبا على سمعته لدى مختلف عملائه و بالتالي فقدان ثقتهم به .

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يتم تقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل ثالث يشمل الجانب التطبيقي للدراسة كمايلي:

الفصل الاول: تمر من خلاله عرض مفاهيم عامة حول المؤسسات كونها المعنية بتقديم طلبات القرض ثم تطرقنا الى البنوك بتقديم مفاهيم لها ولأنواع القروض التي تقدمها ليتم تسليط الضوء في الأخير على قروض الاستغلال من جميع جوانبها كونها المعينة بدراستنا.

أما **الفصل الثاني:** فقد خصصناه لدراسة التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال البدءبالتطرق إلى مصطلح التشخيص عموما والتشخيص المالي خاصة من حيث:الأنواع و المراحل والمقاييس وجميع الجوانب المتعلقة به ، وصولا إلى التركيز على اهم الأدوات و التقنيات و الوثائق اللازمة للقيام بالتشخيص المالي.

وفي **الفصل الثالث** :تمت دراسة الحالة من خلال القيام بالتشخيص المالي لطلب قرض استغلال مودع لدى البنك الأجنبي نتكسيس وكالة المدية، وصولا إلى النتائج ومعرفة مدى اعتماد هذا البنك على التشخيص المالي في منح قروض الاستغلال.

لنختم هته الدراسة بخاتمة عامة عرضنا فيها الاستنتاجات التي تم استخلاصها عند انجاز البحث و نتائج اختبار الفرضيات وصولا إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها .

مقدمة الفصل:

يعتبر النظام المالي عصب الحياة الاقتصادية لكل المجتمعات والأنظمة، فهو محرك دواليب الاقتصاد بالنظر إلى مختلف الوظائف التي يقدمها للمساهمة في تنشيط الدورة المالية والإقتصاد القومي ككل.

كما أن المؤسسة الاقتصادية شغلت حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية سواء من الشرق أو الغرب باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، خصوصا مع التطور الذي شهده الاقتصاد في العالم بحيث أصبحت عصب الحياة الاقتصادية و الخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع وهذا ما يتحقق من خلال عمليات الإقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليسوا بالضرورة قادرين على الاستثمار بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض ، هذا ما قد يتم عن طريق البنوك التي تقوم بدور الوساطة المالية بين الطرفين وتكون الوساطة غير المباشرة، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتضمن عموميات حول المؤسسة

المبحث الثاني: يتضمن عموميات حول البنوك

المبحث الثالث: يحتوي مفاهيم عامة حول الإئتمان المصرفي

المبحث الرابع: قروض الاستغلال

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة

تعتبر المؤسسة النواة الأساسية للاقتصاد، لذلك سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريفها، وظائفها، وأهدافها كما يلي:

المطلب الأول:مفهوم المؤسسة وتصنيفاتها

1. تعريف المؤسسة

يمكن تعريف المؤسسة بأنها "اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به[1]".

يعرف فرانسوا بيرو المؤسسة على أنها "المكان الذي تتم فيه عملية الدمج بين العناصر المختلفة للإنتاج من أجل الحصول على منتوج معين ثم بيعه في السوق[2]".

المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي هي "كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة[3]".

2. تصنيفات المؤسسات الاقتصادية:

هناك عدة تصنيفات للمؤسسات الاقتصادية وذلك وفقا لعدة معايير[4]:

أ. المعيار القانوني:

- **المؤسسات الفردية:**

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ويمكن لهذا الشخص الذي يؤسسها أن يرثها أو يشتريها من الغير، ويقوم في نفس الوقت بتقديم رأس المال والعمل من جهة أخرى وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، الجزء الأول**، ، الجزائر، 1991 ، ص11
[2] أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 12.
[3] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص24
[4] أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة في المؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص 16

- **المؤسسات الجماعية(الشركات):**

تمتاز بالإدارة والتعاونبين شخصين أو أكثر وللشركة شخصية معنوية ولها ملكية خاصة تختلف عن ملكية كل أعضاء الشركة والشركاء ، كما أن لها اسم وإقامة وتنقسم إلى قسمين:

- **شركات الأشخاص:**

كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وهي شركات سهلة التكوين، فهي تحتاج إلى عقد يتضمن على الأقل قيمة المساهمة لكل من الشركاء، وهدف المؤسسة، وكيفية توزيع الأرباح، بحيث يكون الشركاء في هذه الحالة مسؤولون إما مسؤولية تضامنية أو غير تضامنية (مسؤولية محدودة)، وقد تكون متكونة من مساهمات مجموعة من الأشخاص وتسمى مشركة المساهمة.

- **شركات الأموال:**

هي على شكل مؤسسات مالية ومصرفية حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا مالديهم من أموال في هذه المؤسسات، ومن خصائصها أنه لاأثر للاعتبار الشخصي فيها كما أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

ب. حسب معيار طبيعة الملكية:

ونميز بين:

- **المؤسسات الخاصة:** تعود ملكيتها لفرد أو لمجموعة من الأفراد
- **المؤسسات العمومية:** وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الدولة.
- **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات ذات الملكية المشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ج. حسب معيار طبيعة النشاط (الشكل الاقتصادي):

- **المؤسسات الصناعية:** وتنقسم إلى:

أ. **مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية:** وهي مؤسسات متخصصة في المنتجات الصناعيةووسائل الانتاج، وتتميز بالضخامة والتفرع وتعرف بالمؤسسة الاستراتيجية مثل مؤسسة الحديد والصلبوتحتاج إلى أموال كبيرة وتوفير مهارات وكفاءات عالية.

ب. مؤسسات الصناعات التحويلية (الخفيفة): كمؤسسات الغزل والنسيج ومؤسسات الجلود.

- **المؤسسات الفلاحية:**

هيمؤسسات تهتم بالقطاع الزراعي عن طريق زيادة الانتاجية للأراضي وإصلاحها وتوفر ثلاثة أنواع من الانتاج: النباتي، الحيواني، السمكي.

- **المؤسسات التجارية:**

هي تلك التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الأروقة التجارية الجزائرية.

- **المؤسسات المالية:**

هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

- **المؤسسات الخدماتية:**

هي مؤسسات تقوم بخدمات معينة كالنقل، البريد والمواصلات.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة وأهدافها.

يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية عمومية أو خاصة كانت إلى تحقيق عدة أهداف تختلف حسب اختلاف المؤسسة أو طبيعة أو ميدان نشاطها لهذا فان أهداف المؤسسة تتداخل وتتشابك بحيث يجب تحديد مجموعة الوظائف التي تحقق هذه الأهداف.

أولا: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

هناك عدة وظائف تعتمد عليها المؤسسة في نشاطها ومن أهم هذه الوظائف:

وظيفة الاستغلال، وظيفة الموارد البشرية،الوظيفة المالية والتي نتطرق إليها بالشرح كمايلي:

1. **وظيفة الاستغلال:** تعتبر وظيفة الاستغلال من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة باختلاف أنواعهاأو مجموعة العمليات والأنشطة التي تساهم في تنفيذ البرامج والخطط المتعلقة بالجانب التشغيليللمؤسسة وتتوقف نتيجة المؤسسة وبقائها إلى حد كبير على الدورة الاستغلالية ومدى نجاحها فيتحديد أهداف الكفاءة الإنتاجية من جهة ومدى تكليف هذا الجهاز مع معطيات المحيط الذي تعملفيه المؤسسة من جهة أخرى وسنتطرق إلى بعض فروع وظيفة الاستغلال وهي كالتالي[1]:

[1] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية،دار المحمدية العامة،الجزائر،1998 ،ص 312 و ص 131.

أ. **وظيفة التموين:** فهي تعني توفير مختلف عناصر المخزون بكميات و تكاليف و نوعيات مناسبةطبق لبرنامج و خطط المؤسسة فوظيفة التمويل تتمثل في هيكلين منفصلين عادة مصلحة الشراء ومصلحة التخزين و كل منهما مستقل إلا أن نشاط المصلحتين كنظامين تتكامل في شكل منالتنسيق.

ب. وظيفة الإنتاج:تعتبر عملية الإنتاج عمود النشاط الاقتصادي إذهي عملية مزج عوامل الإنتاجالمختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي تلعب دورا في تحقيق ثروة للمجتمع إذ يتم فيهااستخدام عوامل الإنتاج المختلفة كآخر مرحلة للدورة وبداية جديدة للدورة،الإنتاج،التوزيع،التبادلوالاستهلاك.

ج. الوظيفة التجارية والتسويق: تعرف وظيفة التجارية على متنها مجموع المهام والعمليات التي تقومبها المؤسسة من خلال الأفراد أو المسؤولين لضمان حركة الموارد والسلع وهي تشمل بهذا المعنى كلما يرتبط بالعلاقات مع الموردين والزبائن، ونجاح هذه الوظيفة يحدد نجاح المؤسسة، في حينعرفالتسويق بأنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر متطلباتالسوق، وكل ما يبذل مجهود في عملية ترويج وتغيير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة.

2. **وظيفة الموارد البشرية:** تعتبر العملية الإدارية في مجموعها مجموعة من المهام يقوم بها عدد من المصالحأو الإدارات منها ما هو وظيفي ومنها ما هو عملي تنفيذي، فإدارة الموارد البشرية في المؤسسة تعتبر منالوظائف المساندة في المؤسسة فهي تتهم بإعداد الخطط وكل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية فيالمؤسسة.يمكن القول أن إدارة الموارد البشرية مثل الإدارة العامة تعتبر كفن وعلم في نفس الوقتفالجانب العملي يأتي من كونها تعتمد على قواعد علمية، نتيجة لبحوث ودراسات نظرية وتطبيقيةأما الجانب الفني فيعود إلى أن تطبيق لتلك القواعد والاستفادة منها في الواقع، يعتمد على قدراتالمهارة والتجربة لدى المسؤولية[1]، وترتكز وظيفة الموارد البشرية على أربع نقاط جوهرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- البحث عن الرجل أو الشخص المناسب أي الاهتمام بالمواصفاتالعملية والفنية.
- يجب أن تكون عملية التوظيف تابعا للاحتياجات،أي ضرورية التناسب مع التطابق بين الحجم العددي و العملي للقيام بتحمل الأعباء و تفادي التضخم الوظيفي.
- يجب أن تكون عملية التوظيف في الوقت المناسب أي الاهتمام بعنصر الوقت عند القيام بالعمل.

[1] جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة محمد سيد أحمد عبد العال، دار المريخ، الرياض، 2009، ص34، بالتصرف.

3. **الوظيفة المالية:** هي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها وتتحلى هذه الوظيفة بأهمية بالغة نظرا لأن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات التسويقية والإنتاجية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية[1].

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

ترمي المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف الملاك وطبيعة نشاطها، ويمكن تلخيصها هذه الأهداف كما يلي[2]:

- **الربحية:** وهو الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة،ويعتبر من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا والمحافظة على استمرارها في الوجود وكذا إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:**ويتحقق ذلك من خلال العمل على زيادة حجم المبيعات لتغطية تكاليفها وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة نستطيع القول أن المؤسسة تحقق هدفين أساسيين يتمثلان في تغطية طلب المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- **عقلنه الإنتاج:**يتم هذا بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج حتى تضمن المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد والرشيد لممتلكاتها وبالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة.
- **الأهداف الاجتماعية** :تعتبر من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية و تتمثل فيما يلي[3]:

أ. **ضمان مستوى مقبول من الأجور** : على المؤسسة أن تضمن لعملائها مستوى من الأجور يسمح له بتلبية حاجاته والحفاظ على بقائه إذ يعتبر العامل العنصر الحيوي في المؤسسة.

ب. **تحسين مستوى معيشة العمال:** نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدانالتكنولوجي مما يجعل المؤسسة تقوم بتلبية حاجات ورغبات المجتمع المتزايدة والمتنوعة باستمراربالإضافة إلى التطور الحضاري لهم وتغيير أذواقهم وتحسينها هذا إمكانيات مالية ومادية أكثرفأكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

[1] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ،مرجع سبق ذكره،ص 285 .
[2] نفس المرجع السابق ،ص17.
[3] نفس المرجع السابق ص 22.

ج. **إقامة أنماط استهلاكية جديدة**:تقوم المؤسسات عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذالك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار و الدعاية سواء لمنتجات قديمة أو لمنتجات جديدة غير موجودة في السابق.

د. **الدعوة إلى تنظيم وتماسك الإفراد**:تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص وبذلك فان دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها وعادة ما تكون هذه المهمة مسندة إلى مجلس العمال.

ه. **توفير تأمينات ومرافق العمال**:تعمل المؤسسات على تقرير بعض التأمينات مثل: التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذالك التقاعد كما أنها تخصص مساكن سواء الوظيفية منها أو العادية لعمالها أو المحتاجين منهم.

- **الأهداف التكنولوجية:**

بالإضافة إلى ما سبق ذكره تؤدي المؤسسة أهدافا هامة في الميدان التكنولوجي نوجزها فيما يلي[1]:

البحث والتطوير: مع تطور المؤسسات عملت هذه الأخيرة على توفير مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية عمليا ويمثل هذا النوع من البحث نسب عالية من أجل الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤثر على الإنتاج ويؤدي إلى رفع المر دودية الإنتاجية فيها.

كما أن المؤسسة تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في الدولة في مجال ابحث والتطوير التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها.

[1] الساعاتي حسان، **علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص169.

المبحث الثاني: عموميـــــات حـــــول البنـــك.

نتناول في هذا المبحث تعريف كلمة بنك وانواع البنوك، بالإضافة إلى مختلف الوظائف المتواجدة على مستوى البنك، كما نسلط الضوء على الوظيفة المالية باعتبارها القلب النابض للبنك بصفة خاصة.

المطلب الأول: تعريف البنك، أنواع البنوك ووظائفها.

أولا: تعاريف للبنك.

أصل كلمة بنك "يعود إلى الكلمة الإيطالية بانكوbanko والتي يقصد بها المائدة أو الطاولة التييجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى الذين كانوا يقبلون على إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوابها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها، مقابل عمولات بهدف وقاية هذه الأموال منالسرقة[1]."

- تعريف1: ويعرف البنك على أنه:"تلك المنشأة المالية التي تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم بعض الخدمات المصرفيةالمرتبطة بهذين النشاطين[2]".
- تعريف آخر للبنك "هو المنشأة التي رخص لها تعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون البنوك[3]".

ثانيا: أنواع البنوك ووظائفها.

I. أنواع البنوك:

1. البنك المركزي:

شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، ويعتبر بنك البنوك، هو مسؤول عن السياسة النقديةوالائتمانية.

2. البنوك التجارية:

هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتقوم بعمليات الادخار والاستثمار وتمويله وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الاسكندرية الدار الجامعية 2007، ص117

[2] نفس المرجع السابق، ص 118

[3] عبد الحليم كراجة ، **محاسبة البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان طبعة سنة 2000، ص11.

3. البنوك المتخصصة:

هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ويعود السبب إلى ماتتطلبه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

4. بنوك الاستثمار والأعمال:

هي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات وذلكلخدمة الاستثمارات ويمكنها إنشاء شركات في مختلف المجالات، كما يمكنها تمويل التجارة الدولية،وتدبير التميل اللازم للمشاريع الاستثمارية والتعرف على فرص الاستثمار المتاحة ودراسة الجدوىالاقتصادية للمشاريع.

5. بنوك الإدخار:

غايته الأصلية تجميع المدخرات صغيرة الحجم، وتكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود.

6. البنوك الإسلامية:

أو البنوك اللاربوية، وهي بنوك في إطار تعاليم الإسلام أي صاحبة رسالة وليس مجرد تجارة.

7. البنوك الشاملة:

هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردهاوتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات.

8. البنوك الالكترونية:

ظهر مصطلح البنوك الإلكترونية مع مطلع تسعينات القرن العشرين، وقد أطلقت عليه عدة تسميات من بينها: بنوك الأنترنيت، بنوك الويب، البنوك على الخط، الخدمات المالية عن بعد، البنك المترلي،البنوك الالكترونية عن بعد، الخدمات المالية الذاتية، وبذلك يمكن إنجاز المعاملات المصرفية عبر شبكات الاتصال الالكترونية وترك التعامل مع البنوك وما فيهامن زحام وطوابير وبعض الإجراءات المعقدة[1].

9. البنوك الخاصة:

هي بنوك من إنشاء الأفراد، وتنتشر بكثرة في الدول الرأسمالية.

[1] أحمد محمد غنيم،**إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، الطبعة الأولى، 2007، مصر ص30.

10. البنوك المحمولة:

يقصد بها قيام العملاء باستخدام الهاتف في إنجاز الخدمات والعمليات المصرفية المختلفة، فيتم إقامة قناة اتصال بين البنك والعميل عن طريق تقنية تتيح استخدام الانترنيت من خلال المحمول[1].

11. بنوك المساهمة:

تتشابه كثيرا مع مصارف الإدخار والإقراض، فهي تقوم بتعبئة الموارد المالية بقبولها للودائع الإدخارية التي يتم استخدامها في تقديم القروض العقارية، ولكن وجه الإختلاف يكمن في كون هذه البنوك تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون .

12. بنوك تعاونية:

عبارة عن تعاونية صغيرة للإقراض تم تنظيمها لتشمل مجموعة معينة كالعمال أو المتقاعدين...إلخ، وعادة ماتقدم القروض الاستهلاكية[2].

13. بنوك منفردة:

هي البنوك التي لا يسمح لها بفتح فروع أو على الأقل تحدد لها كناطق معينة لفتح فروع، وهذا النوع منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النوع يشجع سكان كل منطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق افتتاح مصارف صغيرة يملكونها هم وليس أناس منطقتهم[3].

14. بنوك تتفرع محليا:

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد، وتتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي.

15. بنوك تتفرع إقليميا:

هي بنوك تساهم فيها الحكومات دون الأفراد والمشاريع، وتتولى المساهمة في عملية التنمية في الدول الأعضاء وغيرها عن طريق تقييم جانب من التمويل اللازم للمشاريع التي يتم إنجازها.

16. بنوك تتفرع دوليا:

هي بنوك في نشأتها الأصلية بنوك محلية اتجهت نحو تدويل أنشطتها، أي الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم.

---

[1] نفس المرجع السابق ص 38

[2] اسماعيل أحمد الشناوي،عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص143

[3] زياد رمضان،محفوظ جودة، **إدارة البنوك** ، 2000، ص23.

II. وظائف البنوك:

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية المتمثلة أساسا في تلقي الودائع ومنح القروض، وبعد التطور الحاصل في مجال البنوك وفي ظل النظام الليبرالي تمت زيادة وظائف البنوك وتحسين خدماتها لجذب العملاء والمودعين، ومن بين هذه الوظائف نجد[1]:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم مما يساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة بخصوص المشاريع.
- تمويل مشاريع الإسكان الشخصي.
- تسديد مدفوعات عملائها نيابة عنهم.
- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العملة إلى أجنبية والعكس لصالح عملائه.
- تسوية الحسابات بين متعامليه.
- المساهمة في تحقيق خطط التنمية المحلية.
- تقديم كافة الخدمات الخاصة بالسفر والسياحة.
- تقديم كافة الخدمات الخاصة بالكمبيوتر ونظم المعلومات.
- تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.
- دفع الإيجار ومختلف الفواتير.
- منح قروض مالية لكل عمليات الصيانة والاستبدال الخاصة بالمترل كتغيير الأثاث أو اقتناء الأجهزة المترلية، وشراء وتأمين السيارات.

إن تقديم هذه الخدمات من شأنه رفع حجم عمليات البنك بما يعود عليه بمزايا كثيرة منها:

- الدعاية والإعلان لصالح البنك.
- زيادة موارد البنك.
- خلق الثقة بين البنك وعملائه.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2004/2003، ص 350.

المطلب الثاني: الإدارة المالية في البنك:

إن الأهمية البالغة للإدارة عامة والمالية خاصة لدى البنك توجب دراستها بدقة وتعمق وذلك من خلال وظيفتها ،مكانتها وأهدافها في شكل ثلاث فروع وهي كتالي:

أولا: الإدارة المالية كوظيفة إدارية

لقد مرت الوظيفة المالية في عالمنا المعاصر بمراحل متعددة حتى وصلت إلى وضعها الحالي، فقد كان الإهتمام في الماضي منصبا على عملية الحصول على الأموال، لهذا كانت المعالجة تتم بالوسائل والمنشآت التي يمكن عن طريقها الحصول على الأموال وخاصة طويلة الأجل، أما الآن فإن المدخل الحديث للإدارة المالية لا يقتصر على عملية الحصول على الأموال بل إتسع لكي يتناول أيضا الإستخدام الأمثل لهذه الأموال، وبذلك فقد أصبح ينظر إلى الإدارة المالية كجزء متكامل من الإدارة العليا.

1. مجالات الإدارة المالية:

تبرز كما يلي[1]:

لقد ظل تعريف الوظيفة المالية لسنوات طوال يستمد من قائمة الأعمال التي يقوم بها المدير المالي، هذا التعريف شديد الغموض نظرا للاختلاف الكبير للوظائف والمسؤوليات التي يتحملها المدير المالي في كل منشأة وهذا راجع إلى أن أغلب القرارات المالية المهمة كانت تتخذ من قبل مستويات إدارية عليا، ففي المنشآت العمومية مثلا نجد أن القرارات المالية المهمة قد تتخذ في الوزارة بعيدا عن مشاركة المدير المالي، في حين أن الوظائف التي تستند إليه يغلب عليها طابع الروتين مثل قبض الأموال ودفعها والتعاقد مع شركات التأمين...إلخ.

لذلك فإن الأعمال الموكلة إلى المدير مساعدة إلى حد ما في اختيار التعريف ، ولكنها لا يمكن أن تقدم في حد ذاتها تعريفا محددا للإدارة المالية، لكن ونتيجة التغيرات المختلفة التي حدثت في النشاط الإقتصادي فأن وظيفة الإدارة المالية أصبحت تحتل مركزا أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي.

[1] عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،1990، ص22.

فقد صارت أهمية الوظيفة المالية مرتبطة لحجم المنشأة، فالمنشآت الصغيرة تمارس هذه الوظيفة من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المشروع وبذلك تبرر الإدارة المالية كوحدة مستقلة ذات علاقة مباشرة برئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع القومي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من السلطة الإدارية على مستوى البنك، وهي[1]:

1. السلطة العليا:

وتسمى الإدارة العليا، وتتمثل في مجلس الإدارة والمدير العام، حيث يعين مجلس الإدارة من طرف الملاك ورئيسه من طرف أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضائه لمدة قابلة للتجديد، ويعين له نائب أو أكثر حسب حاجة البنك طبيعة العمل، أما المدير فيتم تعيينه من طرف الملاك كما يمكن أن يكون هو صاحب المصرف وموقع السلطة العليا في قمة الهرم المصرفي التنظيمي، حيث تمثل مركز السلطات بسنها للقوانين ورسمها للخطط وتحديدها للأهداف.

2. السلطة المتوسطة:

تشكل هذه الإدارة همزة وصل بين الإدارة العليا والإدارة الدنيا، وتساهم في تنفيذ الأوامر زيادة على المساهمة في إصدارها، وفيما يلي أهم الإدارات في البنك:

أ. مديرية التخطيط والبحوث والمتابعة:

تقوم هذه المديرية بعمليات التخطيط والبحوث والإحصاء مما يساعد الإدارة العامة على رسم سياستها ومتابعة التنفيذ، وكذا متابعة أحكام القوانين المتعلقة بالعمل المصرفي مثل قانون البنوك وقانون مراقبة العملة وغيرها من التعليمات.

[1] زياد رمضان،محفوظ جودة ، **إدارة البنوك**، طبعة سنة 2000،ص164.

ب. مديرية التفتيش:

تقوم بالتفتيش الدوري والفجائي على نشاط البنك سواء من الناحية الإدارية والفنية، وإعداد تقارير بنتيجة التفتيش إلى جانب الاقتراحات الضرورية لتحسين الخدمات البنكية وإحكام الرقابة عليها.

ج. مديرية العلاقات الخارجية:

تقوم باختيار المراسلين الأجانب للبنك والتأكد من صلاحيتهم لتمثيل البنك وقراهم على القيام بالأعمال الموكلة إليهم، كما تتولى إدامة العلاقات مع هؤلاء المراسلين وتنسيق العمل معهم، وتقوم بالإشراف على الفروع الخارجية وتزويد العاملين في الخارج بالمعلومات التي يطلبونها، إضافة إلى تولي شؤون العملات الأجنبية لتغطية عمليات البنك الخارجية، وتحتفظ بنماذج تواقيع المسؤولين في جميع البنوك التي لها علاقة مع البنك، كما أنها تنظم المفاتيح للبرقيات المتبادلة وتحل رموز البرقيات الواردة.

د. مديرية الفروع الداخلية:

تقوم بالإشراف على البنك في الداخل والاشتراك مع المديريات المختصة في إعداد التعليمات بالأعمال البنكية وتكون مسؤولة عن كافة علاقات البنك بالبنوك الأخرى.

ه. مديرية العلاقات العامة:

تقوم هذه المديرية بتقرير علاقات البنك مع باقي المتعاملين، وهي توجه النصح والتعليمات إلى الفروع للوصول إلى أحسن الطرق المؤدية إلى نجاح البنك.

و. مديرية الشؤون المالية:

تقوم بالإشراف على نفقات الإدارة العامة وتحضير ميزانية شهرية للإدارة، وفي بعض الأحيان تقوم بإعداد ميزانية تجميعية شهرية لكل الفروع وكشف تجميعي موحد للأرباح والخسائر، ومن مهام هذه المديرية أيضا الإشراف على النظم المحاسبية التي تطبقها الفروع، وفي نهاية السنة تعد الميزانية العمومية والتقرير السنوي والحسابات الختامية، كما تشرف على تحضير وتوزيع أرباح المساهمين.

ز. مديرية شؤون الموظفين:

تتولى سياسة التوظيف في البنك، وتحتفظ بملف شخصي لكل عامل داخل البنك، كما تتلقى التقارير السنوية جراء زيادة أو خفض دخل الموظفين أو منحهم علاوات أو منح للبعثات الدراسية...إلخ.

ح. مديرية القضايا:

تقوم هذه المديرية بتقديم المشورة القانونية للمدير العام كلما احتاج إليها، كما أنها تقوم بصياغة العقود التي يتم إبرامها من طرف البنك، ومتابعة القوانين ذات العلاقة بالعمل وما يطرأ عليها من تعديلات وتتولى القضايا والمرافعة أمامالمحاكم نيابة عن البنك، فهي تمثل الهيأة القانونية داخل البنك ومحاميه ومستشاره القانوني.

3. السلطة التنفيذية:

وتمثل قاعدة الهرم في الهيكل التنظيمي الإداري للبنوك وتسمى أيضا بالإدارة الدنيا، وتتحمل مسؤولية بلورة أهداف السلطة العليا إلى حقائق ملموسة، وتكون أكثر احتكاكا واطلاعا وإحساسا بمشاكل البنك، ولكنها لا تساهم في وضع سياسة المصرف، لذا على الإدارات الحديثة إعطاء أهمية بالغة لاقتراحات هذه السلطة لتحقيق نتائج أفضل ، وللسلطة التنفيذية مجموعة من الأقسام[1]:

أ. قسم الصندوق والغرف المحصنة:

ويتكون غالبا من:

- **الخزينة:**

التي تقبض النقود الواردة إلى البنك وتدفع النقود الصادرة من البنك وتحتفظ الخزينة بالرصيد اليومي في الخزانات الخاصة بحفظ النقود داخل الغرف المحصنة، وتضبط حركة أموال الصندوق يوميا وشهرا وسنويا.

[1] نفس المرجع السابق ص166

- **الغرف المحصنة:**

هي الغرف المبنية بطريقة تكفل الحماية الكافية ضد الحرائق والسرقات، وتوضع بها صناديق حديدية ويتم تأجيرها للجمهور، وتوزع المسؤولية عن هذه الغرف بين مدير الفرع، مساعده، المحاسب، أمين الصندوق، وبعض المراقبين المسؤولين عن الشعب المختلفة، وهناك تعليمات إدارية ومحاسبية خاصة بالعمل بهذه الغرف وضبط محتوياتها.

ب. قسم الودائع:

ويتكون من:

- الودائع لأجل.
- الودائع تحت الطلب.
- شعبة حسابات التوفير.

ج. قسم الأوراق التجارية:

يعالج ثلاثة أنواع من الأوراق التجارية:

- سندات السحب
- الكمبيالات
- بقية السندات القابلة للتظهير التي لا يجوز انتقالها إلا إذا كانت محررة بعبارة (لأمر) تظهر صراحة عليها.

د. قسم الاعتمادات المستندية:

مهمته القيام بكل ما يتطلبه فتح الاعتمادات ومستنداتها وعمل مسحوباتها ، فيكون القسم هو الوسيط بين البنك المستورد والبنك المراسل.

ه. قسم التسويات والمقاصة:

يقوم بعمل التسويات القيديةمن ضبط وتسجيل الشيكات والأوراق التجارية والإعتمادات والحوالات التي يجري قيدها على حسابات المتعاملين، وهي نوعان:

- الداخلية: نتيجة عمليات تجري داخل المصرف

- خارجية: نتيجة ما يجري من المعاملات بين البنوك الأخرى عن طريق البنك المعني، أما عمليات المقاصة فتتعلق بالخدمات التي يقوم بها البنك لحساب الجمهور لتحصيل الشيكات المسحوبة على متعاملين لهم حسابات في المصارف الأخرى ، والجزء الأكبر من هذا العمل داخل غرفة مختصة تسمى غرفة المقاصة.

و. قسم الاستعلامات والأخطار المصرفية:

يقوم بتحضير المعلومات الكافية عن جميع المتعاملين مع البنك الذين لهم تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة أو الذين بتوقع تعاملهم مع البنك ممن ليس لديهم تسهيلات حاليا، ، كما يتبادل المعلومات العامة مع البنوك الأخرى فيما يخص المبالغ التي يمنحها البنك للمتعاملين معه بموجب ما يعرف برزنامة الأخطار المصرفية التي يتم إعدادها من طرف البنك المركزي.

ز. قسم البضائع والتخزين:

يقوم بالإشراف على تخزين البضائعالتي تعود ملكيتها للمتعاملين وتبقى لدى البنك كضمان لقاء التسهيلات التي يمنحها بالمقابل.

ح. قسم الحوالات:

يتكون من شعبتين[1]:

- **شعبة الحوالات الداخلية:**

دورها شراء وبيع الحوالات المسحوبة على الأشخاص أو المؤسسات داخل نطاق حدود البلد وهي شعبة لا تتعامل بالعملة الأجنبية.

- **شعبة الحوالات الخارجية:**

تقوم بعمليات التحويل الخارجي للصادرات والواردات، والقيام بإصدار خطابات الاعتماد الخارجية الشخصية وبيع العملات الأجنبية وإصدار شيكات للمسافرين.

[1] نفس المرجع السابق ص 168

ط. قسم الكفالات:

يقوم بإصدار خطابات الضمان ومراقبة الشروط الضرورية عند إصدار الخطاب كما يتم مسك الدفاتر الضرورية لضمان حسن سير العمل داخل هذا القسم.

ي. قسم الاستثمارات والسندات:

يقوم بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارة المختلفة التي يستثمر فيها البنك جزءا من أمواله ، مثل أذونات الخزينة، الأسهم، السندات...الخ.

ك. قسم المحاسبة:

يمسك الدفاتر المحاسبية النظامية كسجل اليومية الرئيسي، دفتر الأستاذ، والدفاتر الفرعية الأخرى(سجلات المصارف، الحسابات الخارجية)،ويقوم بإعداد المركز المالي اليومي للبنك ويشرف إشرافا تاما على تطبيق كل التعليمات المحاسبية الصادرة عن الإدارة العامة،ويعد الحسابات النظامية بصفة دورية وميزان المراجعة والأرباح والخسائر العامة[1].

ل. قسم شؤون الموظفين:

يختار الموظفين الجدد ويتابع شؤون الموظفين ويزود البنك بالمعلومات اللازمة عن العمال، وقد يضاف إليه في بعض الحالات عمل قسم اللوازم من حيث الإشراف على الأثاث والآلات والعقار.

م. قسم السكرتارية:

ترتبط أعماله مباشرة بالمدير، ويقوم بطبع وتوزيع تعليمات المدير العام والإدارة العامة كما يحضر لأعمال مجلس الإدارة.

ن. قسم الطباعة والمراسلات:

[1]نفس المرجع السابق ص 169

مسؤول عن الرسائل الصادرة والواردة وتسجيلها وحفظها وتمريرها إلى الأقسام المعنية وطبع جميع مراسلات البنك الأخرى، كما يقوم هذا القسم بحفظ بعض السندات التي تندرج ضمن مهامه ولا يتم حفضها في الغرف المحصنة أو غيرها من الأقسام.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي

تعد القروض والإئتمانات البنكية أهم التمويلات التي تقدمها البنوك التجارية لدعم التنمية الاقتصادية، وذلك كونها مؤسسات مالية ذات وساطة مالية مهمتها التقريب بين القطاعات ذات الفائض والقطاعات التي تحتاج إلى التمويل أي قطاعات العجز.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان، عناصره، وخصائصه.

أولا: مفهوم الائتمان البنكي

هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري أو عميل معين لمل يتضمنه الائتمان من مخاطر كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه[1].

ثانيا: عناصر الإئتمان

- الثقة.
- مبلغ الائتمان.
- الغرض المستخدم فيه الائتمان.
- الفترة الممنوح فيها الائتمان.
- المقابل الذي يتحصل عليه البنك: سعر الفائدة، المصاريف والعمولات، مصاريف أخرى.

ثالثا:خصائص الائتمان المصرفي

- استخدام المنهج العلمي البحت في تقييم أوضاع طالبي الاقتراض.
- الاعتماد على المعلومات الموثقة عن المقترضين وأوضاعهم بالسوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من طرف المؤسسات المالية التي سبق وتعاملوا معها أو مؤسسات الخبرة أو عن طريق تحليل مراكزهم المالية (من خلال الميزانيات العمومية، والحسابات الختامية)، ودراسة الهيكل الإداري للمؤسسة طالبة القرض.

[1] منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة،2010، ص141.

- الاعتماد على الكشوف الرسمية لحركة حساب طالب القرض سواء داخل البنك ذاته أو لدى بنوك أخرى.
- الاعتماد على دراسة متكاملة وتحليل متأني للسوق والصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل للتعرف على الظروف المميزة، كظاهرة الرواج أو الكساد، والمركز التنافسي للعميل .
- في حالة التمويل متوسط/طويل الأجل يكون الاعتماد على التدفقات النقدية المتوقعة للتحقق من كفاية فائض التدفق النقدي المتوقع مستقبلا لتسديد أقساط التمويل والفوائد.
- الأخذ بعين الاعتبار الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين للدائن.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض للبنوك:

سوف نتطرق إلى[1]:

1. سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية:

يتبع البنك المركزي مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان عن طريق الأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية، ومن أهم هذه الأدوات التحكم في نسبتي الاحتياطي القانوني وسعر الخصم، إذ يؤدي رفع الاحتياطي القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك في مجال التوظيف والعكس صحيح ويؤثر سعر الخصم في إمكانية حصول البنك على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه لأن رفع معدل الخصم يزيد من تكلفة القروض ويرفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي يقلل من قدرة البنوك على منح القروض.

2. حجم رأس المال وحقوق الملكية:

يؤدي رأس المال في البنك أربعة وظائف أساسية:

- القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.
- الدور النفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك لمواجهة المصاعب الاقتصادية وسداد التزاماته.
- تمويل العمليات الجارية المتعلقة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والاستثمارات في بداية نشاط البنك.
- أداة لتحسين الانتاجية كون رأس المال الأداة التي يستخدمها المساهمون.

[1] منير إبراهيم هندي ،**إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 147

3. حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها:

تمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة لدى البنك في حجم القروض الممنوحة، كما تؤثر تواريخ استحقاق الموارد في حجم ونوعية الإقراض، لذلك تسعى البنوك إلى الموازنة بين القروض طويلة الأجل والودائع طويلة الأجل، ومقابلة القروض قصيرة الأجل بالودائع قصيرة الأجل.

4. تكلفة الموارد:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد الضرورية، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد ألى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتناسب مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة،وتعتبر الودائع لآجل الفائدة المدفوعة العنصر الأساسي في التكلفة تضاف إليه النفقات الأخرى،كما تعتبر حقوق الملكية أعلى الموارد تكلفة إذ أنها تحصل على نسبة من أرباح البنك.

5. حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك:

تتحدد الموارد المتاحة للإقراض وفقا لحجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل والتي تشمل المباني والأصول الأخرى، فعلى البنك أن يخفض تلك النسبة لأنها تعتبر من الأموال الضرورية لاستمرار نشاطه، وكلما زادت هذه النسبة انخفض حجم الإقراض المتاح.

6. احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل:

تعتبر السيولة أهم ما يسعى البنك إلى تحقيقه، وعادة ما يحتفظ بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية، وفي حال احتفاظ البنك بالأموال في صورة نقدية أو سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

7. مقدرة وخبرة القائمين على الإئتمان والإقراض في البنك:

قد نجد في بعض البنوك أن خبرات العاملين في إدارة الإئتمان مقتصرة على إقراض المستهلكين وتفتقد إلى الخبرة في مجال القروض العقارية وقروض منظمات الأعمال، ولا شك في أن ذلك يؤثر على سياسة الإقراض للبنك.

8. موقع البنك:

يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة إذ أن المؤسسات الكبرى التي غالبا ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الإتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل، كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر على نوعية القروض الممنوحة، فوقوع الفرع في منطقة زراعية يجعل معضم القروض بضمان المحاصيل الزراعية.

9. الظروف الاقتصادية:

يتأثر الطلب على القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، ولذا تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

❖ أنواع الائتمان المصرفي:

هناك عدة معايير للتمييز بين أنواع الائتمان المصرفي:

- الغرض من الائتمان:ويشمل: قروض تجارية وصناعية، قروض المستهلك، قروض عقارية
- أجل الاستحقاق: إئتمان قصير الأجل(مرحلي، موسمي)، إئتمان طويل الأجل،إئتمان متوسط الأجل.
- نوعية النشاط الممول: قروض نشاط صناعي، قروض نشاط عيني، قروض الأنشطة التجارية، قروض نشاط زراعي
- أسلوب السداد: دفعة واحدة، دفعات محددة التاريخ، حدود التسهيل(السحب والسداد في أي وقت)
- الضمان المقدم: قروض بدون ضمان، قروض بضمان(بضمان أوراق تجارية، بضمان محاصيل زراعية، بضمانات أخرى متنوعة، بضمان رهن عقاري أو ودائع نقدية).

المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض على مستوى البنك

عادة ما يقوم البنك بالاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين إما شخصيا أو عن طريق الإعلانات، لإعلامهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم التفاوض مع البنك للحصول عليها، وهذه المبادرة من شأنها زيادة احتمال حصول ابنك على طلبات اقتراض من عملاء معروفين، كما قد تؤدي إلى إغراء العملاء المحتملين بالتعامل معه، وفي حالة رغبة بعض المقترضين في الحصول على قروض فإن ذلك لا يعني استجابة فورية من البنك، إذ يتوجب توفر بيانات ومعلومات كافية عن الغرض من القرض وعن العميل على أن يتم تحليل هذه البيانات لاستخدامها كأساس للتفاوض.

1. الغرض من القرض:

تتمثل القروض قصيرة الأجل الحصة الأكبر من طلبات الاقتراض، وذلك لكونها تستخدم في تمويل رأس المال العامل (المخزون السلعي، النقدية، الحقوق) وترجع الحاجة إلى القروض قصيرة الأجل إلى الأسباب التالية[1]:

- ارتفاع معدل نمو النشاط.
- الاحتياجات الموسمية.
- مواجهة خسائر تعرضت لها المؤسسة.
- إجراء توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة.
- الفشل في الحصول على موارد تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة.
- ويحتاج قرار الإقراض إلى معومات إضافية عن العميل والنشاط الذي سيوجه إليه القرض.

2. الحصول على معلومات عن مقدم طلب القرض:

عادة ما يقوم طالب القرض بتقديم معلومات حول قيمة القرض وسببه والقروض التي سبق له الحصول عليها وأسماء البنوك التي اقترض منها بالإضافة إلى سمات عامة عن العميل هي[2]:

أ. قدرة العميل على السداد(Capacity):

يقصد بها مدى إمكانية قيام العميل بالسداد للمستحقات في المواعيد المحددة، كما أن هناك مؤشرات يتم الإعتماد عليها بهذا الصدد منها:

- تاريخ العميل في النشاط الممارس ومدى كفاءة المديرين وسمعتهم.
- أساليب وطرق ممارسة مختلف النشاطات.
- مدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق وحصل عليها ـــ وهذه المعلومات قد تكون موجودة لدى البنك المقرض كما يمكن للبنك الحصول عليها من بنوك أخرى ذات التعامل مع هذا العميل.

كما نشير إلى مؤشرات موضوعية مثل:

- ربحية النشاط لعدد من السنوات.

---

[1] منير إبراهيم هندي ،**إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص219.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**،عمان،الأردن، الطبعةمعدلة،2011، ص 183

- متوسط رصيد النقدية.
- حجم الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وبأقل الخسائر.
- القوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية).

3. شخصية العميل: (Character)

يقصد بها رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرته مؤكدة بينما رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة، ومن بين المؤشرات للحكم على مدى رغبة العميل في السداد طول الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض الذي سبق وحصل عليه إضافة إلى الفوائد إلى أن يتم سدادها فعلا.

- **والمؤشر الآخر:**

الفترة التي تمضي منذ قيام العميل بالشراء الأجل للبضائع حتى سداده لقيمتها كون الائتمان التجاري يماثل سداد القروض.

- **رأس المال (Capital):**

يشير إلى نسبة الأموال المملوكة إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل، ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه النسبة من الميزانيات السابقة لعدد من السنوات.

- **الرهونات (Collateral):**

هي تلك الأصول التي يستعد العميل ليقدمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز له التصرف في الأصل المرهون بأي حال، وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترجاع مستحقاته.

- **الظروف المحيطة(Conditions):**

يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى قدرته على سداد المستحقات، وتستطيع البنوك توفير معلومات عن النشطة التي يتوقع لها رواج أو كساد في ظل الظروف السائدة والمرتقبة.

4. تحليل البيانات المتاحة:

عادة ما يكون بالتطرق إلى النقاط التالية[1]:

- مدى تعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزيأو السياسات الخاصة بالإقراض للبنك.
- حجم المخاطر المترتبة عن الإقراض.
- إمكانية تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها.
- حجم العائد المطلوب على القرض.

أ. **قانونية القرض:**

قد تضع التشريعات حدا أقصى للقروض التي يمكن أن تقدم للعاملين في البنك والقروض الموجهة لشراء العقارات المبنية، حيث يتمثل الحد الأقصى لقيمة القرض في نسبة مئوية من قيمة العقار، كما أن بعض القيود التشريعية تمنع البنك من منح قروض تزيد قيمتها عن نسبة مئوية معينة من قيمة رأسماله بما في ذلك الاحتياطات، كما أن البنك يضع في إجراءات أو حلول في حال تجاوز قيمة القرض الحد الأقصى الذي نصت عليه تعليمات البنك المركزي، كأن يتم الاتصال ببنك آخر من أجل إشراكه في تمويل القرض، أو أن يستثنى العميل من شرط الحد الأقصى الذي ينص عليه في سياسة البنك دون اللجوء إلى البديل المتمثل في رفض طلب الإقراض كلية.

ب. تحديد نوعية وطبيعة المخاطر:

تكمن أهمية ذلك في كونها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض، أي تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، فإذا كان القرض ينطوي على عدد كبير من المخاطر يكون من الأفضل استبعاده، ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة وأخرى عامة:

- **المخاطر الخاصة:**

تعود إلى ظروف تتعلق بنشاط العميل أو الصناعة التي ينتمي إليها مثل ضعف الإدارة ومشاكل العمال والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات، أو ظهور سلع بديلة...إلخ

- **المخاطر العامة:**

هي تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة المقترضة، مثل تغير أسعار الفائدة،مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل ومخاطر السوق.

[1] منير إبراهيم هندي ،**إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص223

ج. التحكم في المخاطر:

بالنسبة **للمخاطر الخاصة** يمكن التحكم فيها بتحرير اتفاق شرطي يعطي للبنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلية لإدارة المؤسسة إن لزم الأمر، كاشتراط الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المؤسسة الحصول على قروض إضافية مستقبلا، أو اشتراط عدم هبوط ودائع العميل عن حد معين، أو عن طريق تقديم رهن في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي أو عقارات، أو عن طريق توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل يتم الرجوع إليه في حال فشل العميل في سداد القرض والفوائد.

أما بالنسبة **للمخاطر العامة** فأسلوب الوقاية منها يختلف: فمخاطر أسعار الفائدة يتم التغلب عليها بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل بآخر قصير الأجل يتجدد لعدة مرات، كما يمكن الاتفاق على سعر فائدة متحرك (تعويم سعر الفائدة) ، ومخاطر انخفاض أسعار الفائدة ترتبط بالقروض قصيرة الأجل يمكن التغلب على هذه المخاطر باستثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة في قروض طويلة الأجل وبالنسبة لمخاطر التضخم فقد يمكن تجنبها جزئيا بالاتفاق مع العميل على سعر الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات أو تعويم سعر الفائدة[1].

- **العائد المطلوب:**

لكي يقبل البنك تقديم القرض للعميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على القل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار.

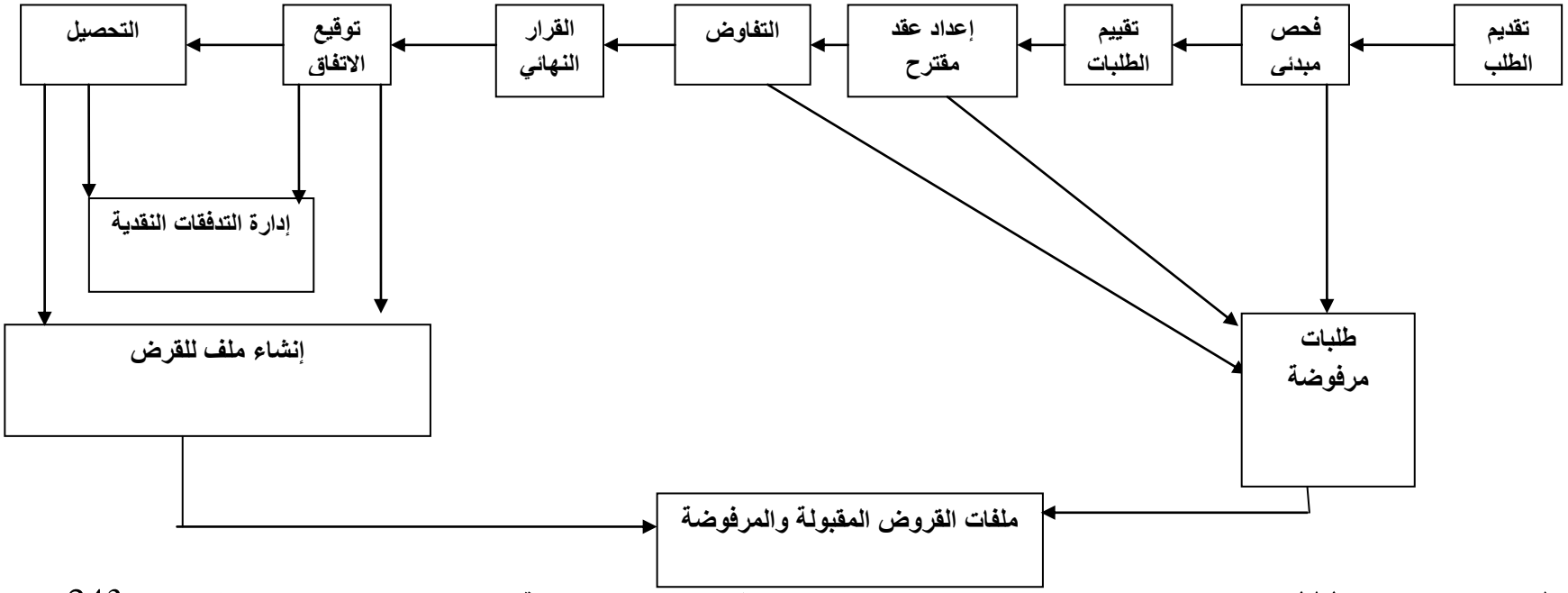
- **التفاوض مع العميل:**

إذا كشف التحليل عن إمكانية تقديم القرض للعميل تبدأ إدارة الإقراض في التفاوض معه على الشروط التي سيتضمنها العقد، وينبغي أن تتصف سياسات الإقراض بالمرونة في مجال التفاوض بما يتيح فرصا للنجاح، ويكون التفاوض حول معدل الفائدة على القرض بمراعاة أمرين:

- كون البنك ليس حرا حرية مطلقة في تحديد سعر الفائدة.
- عامل الرفع: أي أن البنك يستطيع تقديم عائدا معقولا لملاكه حتى لو كان العائد على الاستثمار ضئيلا، كما يتم وضع جملة من الشروط التي تؤدي إلى تحسين معدل الفائدة الفعلي، أهمها:
  - ✓ شرط توقيت دفع الفائدة.
  - ✓ شرط سداد جزء من قيمة القرض.

[1] منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوكالتجارية مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص229

شكل رقم (1-2):الإجراءات التي يمر بها طلب الإقتراض



المصدر: :من إعدادالطالبتين بالاعتماد على د.منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص243، بتصرف

المبحث الرابع: قروض الاستغلال

تأخذ نشاطات الاستغلال للمؤسسة الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية، خاصة وأن المؤسسة قد تواجه مشاكل في السيولة يصعب عليها تغطيتها سواء من حيث المبالغ أومن حيث زمن توفيرها لذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك لطلب قرض الاستغلال لأنه مع احتياجات دورة النشاط.

المطلب الأول: تعريف قروض الاستغلال وأهميتها:

أولا: تعريف قروض الاستغلال

هي قروض قصيرة الأجل ، لاتتعدى في الغالب ثمانية عشر(18) شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل نشاطات الاستغلال ، وذلك طبيعة النشاط (تجاري، صناعي، خدمي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض عامة بحركات صندوق المؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا تبعا لوتيرة النشاط في المؤسسة وقراها على تحصيل ديونها[30].

ثانيا: أهمية قروض الاستغلال:

تكمن أهمية قروض الاستغلال في كونها[31]:

- تساعد على رفع مستوى رأس المال العامل لمواجهة أعباء الاستغلال.
- تمكن من تجديد المخزون وتمويل حسابات الموردين.
- تخفف من خطر الوقوع في مأزق فراغ الخزينة نتيجة الاختلاف في فترات التسديد.
- تجنب المؤسسة تجميد أموال غير دائمة الاستعمال.
- تناسب احتياجات السيولة المؤقتة للمؤسسة.
- تساهم في الحصول على سيولة قبل موعد تحصيل الأوراق التجارية المستحقة على زبائن المؤسسة.
- الاستفادة من الفرص التي يتيحها السوق ، أو تجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلع معينة.

30:الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4، 2004،ص 58.

31:société interbancaire de formation , techniques bancaires, diplôme d'études supérieurs de banque,2003,Alger,p7.

- مواجهة احتياجات الخزينة الناتجة عن النشاطات الموسمية للزبائن.
- تمكن من انجاز الأشغال لصالح السلطات العمومية سواء من خلال الحصول على قروض فعلية من البنك أو كفالات للمقاولين.
- تعتبر فوائد القروض عامة كمصروف وبذلك لا تحتسب عليها أي ضرائب.

المطلب الثاني: أنواع قروض الاستغلال:

أولا: قروض عن طريق الصندوق

سميت بذلك لارتباطها بالصندوق أي الحساب الدائم للزبون، وهي تهدف إلى تغذية صندوق الزبون واحتياجاته الآنية للسيولة، فيتعهد البنك بتقديم المال للزبون مقابل وعد بالتسديد مع الفوائد[32]، وتصنف قروض الصندوق إلى :قروض عامة وقروض خاصة

1. القروض العامة (les crédits globaux):

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولةبصفة إجمالية وليس لأصل معين، وتلجأ المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إيجاز هذه القروض كما يلي[33]:

- تسهيلات الصندوق.
- السحب على المكشوف.
- القروض الموسمية.
- قروض الربط.

أ. تسهيلات الصندوق (Facilités de caisse):

هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناتجة عادة عن تأخر الإيرادات عن النفقات ، فهي تهدف إلى تغطية رصيد المدين إلى غاية أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون فيتم عندئذ اقتطاع مبلغ القرض.

32: شاكر القزويني ، مرع سابق، ص 97.
33: الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 60

ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر حيث تكثر نفقات الزبون(كدفع رواتب العمال، تسديد الفواتير التي حان أجلها، ...إلخ)، ويتجسد ذلك بأن يكون حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز أياما من الشهر،ويعتمد البنك في تحديد مبلغ التسهيل على قيمة المتوسط الشهري لرقم الأعمال، حيث: المتوسط الشهري لرقم الأعمال=رقم الأعمال /12 شهرا، ويساوي مبلغ التسهيل 70% أو 80% من قيمة المتوسط الشهري لرقم الأعمال، ويتابع البنك عن قرب استعمال هذا القرض من طرف الزبون ، لأن الاستعمال المتكرر الذي تعدى الفترة العادية للتسهيل من شأنه أن يحوله إلى مكشوف مما يزيد من أخطار تجميد أموال البنك.

ب. السحب على المكشوف (LE Découvert):

لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الحساب ناتج عن عدم كفاية رأس المال ، ويتجسد هذا النوع من القروض في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا بمبلغ معين لفترة من 15 يوما و قد تصل إلى سنة.

ج. القروض الموسمية (le crédit de compagne):

بعد تقديم الزبون لمخطط تمويل للبنك يبين فيه زمنيا النفقات والعائدات المتوقعة للنشاط الموسمي ، يقوم البنك بالتمويل، فالمؤسسة تقوم بصرف نفقات خلال فترة معينة هي فترة الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة (مثل أنتاج وبيع اللوازم المدرسية)، مع الإشارة إلى أن القرض الموسمي يمكن أن يصل في مدته إلى 9 أشهر.

د. قروض الربط (crédit relais):

هو قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة للسيولة من أجل تمويل عملية تحققها شبه مؤكد لكنه مؤجل لأسباب خارجية، ومثال ذلك قرار المؤسسة برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم أو سندات جديدة، فانتظار دخول الأموال الناتجة عن هذا الإصدار قد يضيع فرصا ثمينة للمؤسسة، لذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى قرض الربط.

2. القروض الخاصة:

هي قروض موجهة لتميل أصل معين من الأصول المتداولة، ويمكن إيجازها كما يلي[34]:

- تسبيقات على البضائع.
- تسبيقات على الصفقات العمومية.
- تسبيقات على السندات.
- تمويل حساب الزبائن.

أ. تسبيقات على البضائع:

هي قروض تقدم للزبائن لتمويل مخزون معين ، مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقرض عن طريق سند الرهن الذي يحمل مواصفات البضاعة وكل المعلومات عنها ، ويقوم الزبون بتظهير هذا السند لصالح البنك ويتعهد بتسديد القرض عند تاريخ الاستحقاق المسجل على السند.

ب. تسبيقات على الصفقات العمومية (Avances sur marché public) :

الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة (الإدارة المركزية، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، في الجزائر تنظم هذه الصفقات وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية ، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية –خاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع الثقيلة نسبيا – يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة فورالدى هذه السلطات، لذلك يلجأ إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه المشاريع، وتسمى القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية، وهناك ثلاثة أنواع من القروض التي يمنحها البنك لتمويل الصفقات العمومية هي[35]:

34الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 63 بتصرف
35 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- **قرض التمويل المسبق (Crédit de préfinancement):**

يعطى هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع وعندما لا تتوفر لدى المقاول الأموال الكافية للانطلاق في الانجاز، ويعتر بالنسبة للبنك قرضا على بياض نظرا لنقص الضمانات.

- **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة (Avances sur créances nées non constatées) :**

عند إنجاز المقاول نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل ذلك رسميا، بينما تم ملاحظة ذلك، يصبح بالإمكان منحه قرض من طرف البنك بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة، دون أن يتأكد من قبول الإدارة للمبالغ المدفوعة، وغالبا ما تقوم البنوك بمنح قروض في حدود نسبة 70% من قيمة الديون.

- **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة(Avances sur créances nées et constatées) :**

تمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الادارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الانجاز، ويقوم البنك بمنح هذه القروض للزبون لتأخر الدفع عند الانتهاء من الأشغال بنسبة 80% من قيمة الدفع المنتظر.

- **تسبيقات على السندات (avances sur titres):**

هو استفادة مؤسسة تملك سندات توظيف من تسبيق يمنحه البنك مقابل حصوله على تلك السندات كضمان وتحديد نسبة الفوائد، وهذا عند حاجة المؤسسة لسيولة لتغطية نفقات الاستغلال.

- **تمويل حساب الزبائن:**

تلجأ المؤسسة إلى تمويل حقوقها التي تكون في شكل أوراق تجارية من أجل الحصول على السيولة وهذا إما عن طريق الخصم التجاري أو القرض الخاص بتعبئة الحقوق التجارية(يتمثل في قيام البنك بخصم سند لأمر قام بإصداره لصالح زبونه، يحمل هذا السندمجموع حقوق المؤسسة خلال فترة 10 أيام ذات تاريخ استحقاق 10 أيام أخرىكحد أقصى).

خلاصة الفصل:

ان المؤسسة هينواة الاقتصاد ، لذلك فإن ازدهار ونمو نشاطها ينتج عنه نمو الاقتصاد ككل، ويترتب عن النشاط اليومي للمؤسسة احتياجات دورية مرتبطة بنشاط الاستغلال كثيرا ما تعجز المؤسسة عن تلبيتها خاصة في مجال التمويل، فتلجأ إلى البنوك بهدف الاقتراض وتغطية العجز خلال نشاط الاستغلالباعتبار البنوك المصدر الرئيسي لهذه الأموال الضرورية إلى جانب ما تقدمه من الدراسات المالية للمتعاملين في مجال طلبات قروض الاستغلال، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وطريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المؤسسة في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، كون السياسة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المؤسسة التي سوف يتعامل معها مشتركة، فكلما ارتفعت كفاءة المؤسسة كان أفضل للبنك الذي يمولها.

مقدمة الفصل:

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التشخيص المالي في عالمنا المعاصر خاصة مع اتساع ظاهرة الخصخصة وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية في ظل الأسواق العالمية، جعل إدارات الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية طازجة يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ومما لا شك فيه أن هته العملية يقوم بها مشخصون ماليون بما أوتو من علم وخبرة كونهم أكثر الفئات أهلية لتزويد جميع الأطراف المهتمة بالمؤشرات التي هم في أمس الحاجة إليها.

إن عملية التشخيص المالي هته تتم بالتعمق في الوضعية المالية للمؤسسات باستعمال المؤشرات والنسب، وتحليل دورة الاستغلال لتحديد نقاط القوة والضعف والبحث عن أسبابها من أجل الوصول إلى حلول تتناسب وأنشطة المؤسسة ووضعيتها وذلك بالاعتماد على معلومات مستخرجة من مختلف القوائم المالية سواء كانت حديثة أو قديمة.

ولتوضيح ذلك بتفصيل ودقة أكثر سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمفاهيم عامة عن التشخيص أهميته، أنواعه ومراحله في المبحث الأول، ثم نتناول في المبحث الثاني تعريف التشخيص المالي، أهميته أهدافه، أنواعه طرقه أدواته، مقاييسه واستعمالاته وأطرافه ونتائجه.

أما المبحث الثالث فسنبرر فيه تحليل التوازنات المالية والتحليل بواسطة توازنات الاستغلال.

المبحث الأول: مفاهيم حول التشخيص

يعتبر التشخيص أسلوب منظم يمكن من اكتشاف أسباب وعوامل كالإختلالات الحاصلة في المجال المشخص له لذا سنحاول في هذا المبحث تقديم مفهومه وأهميته أنواعه، شروطه ومراحله.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص

إن أصل كلمة التشخيص يونانية دياغو سيتكوس Diago-sticose أو يقصد بها الفحص الطبي كونها أكثر استعمالا في المجال الطبي والتشخيص هو معرفة المرض من أجل علاجه أو لتفادي الخطر وذلك بمعرفة أي إطار قبل استفحاله[1]، حيث يستعمل في مجال الطب بكثرة إلا أنه في الوقت الحالي أخذ منحنى أوسع حيث أصبح يستعمل في مجال الاقتصاد فهو يهتم بدراسة تطور المؤسسة كما يهتم بالمستقبل حيث يعمل على تشخيص الداء باكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ويمكن تقدير بعض المفاهيم من الجانب الاقتصادي للتشخيص.

إدلاء الأراء والأحكام على حالة المؤسسة والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج النقائص.

ويعرف G.BSEW التشخيص على أنه مصطلح يستعمل في المجال الطبي أما في ما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تنخبط فيها المؤسسة[2].

وحسب PIERE CONSON على أنه أداة مهتمة في اتصال المؤسسة مع محيطها وليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي[3].

وحسب PETER DRUKER فإنه كل مسير مؤسسة ناجح أن يخصص نصف وقته في عملية التشخيص لمعرفة قوة وضعف أربع موارد أساسية في المؤسسة تتمثل في الموارد البشرية والموارد التقنية والموارد التجارية والموارد المالية مهما كان هدف التشخيص.

ومما سبق يمكن تعريف التشخيص على أنه عملية دراسة وتحليل المعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل المشكل المطروح وإعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية.

---

[1] EQUIENJ.Y MICOL.A. STOLOWN.H. PUJOL.A… **les mecanismes financiere de lentreprise** . Edition MONTCHISTIER E.J.A . 1991. P429.

[2] Alain Marion, le diagnosthique édition économica, paris, 1993 p08.

[3] قربة معمر،**"التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة - مطاحن الأغراط"**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص38.

وهناك تكلمنا عن مفاهيم التشخيص بصفة عامة وعند إضافة الصفة الدالة عليه يتغير المعنى ولكن الهدف من التشخيص يبقى نفسه وهو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة والعمل على استغلال هذه النتائج في صالح المؤسسة مهما كان نوع التشخيص الذي تقوم به.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص

إن التشخيص أداة تيسيرية تسمح باتخاذ القرارات وبناء أهداف مستقبلية وقد تكون هذه القرارات والأهداف إستراتيجية في حياة المؤسسة فالنتائج التي تبرز عن التشخيص بعد عملية الدراسة والتحليل توضح مختلف النقائص والإيجابيات التي تكون نقطة إنطلاق في بناء الأهداف وسنحاول توضيح ذلك.

بالرجوع إلى المفاهيم التي ذكرت للتشخيص خاصة حسب المفهوم المقدم من طرف PIERRE CONSON وب PETER DRUKER أن التشخيص له عدة استعمالات داخلية وخارجية تبرز الأسباب الحقيقية له من ناحية التسيير، حيث يستعمل من قبل مسيري المؤسسة والبحث على تأكيد الإستراتيجية تبنى على أساس أهداف مستقبلية طويلة المدى.

يسمح بكشف نقاط القوة المؤسسة واستغلالها في إطار إستراتيجيتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الإختلالات.

كما يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة إذ يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.

- يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة إرتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص.
- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في الوقت بين منافسيها.
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يسمح بتقديم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يساعد في تحليل المحيط (زبائن، السوق ..... إلخ).
- يكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأصل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل إستراتيجية ممكنة اتجاه محيطها[1].

[1] قربة معمر، **"التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط"**، ، ص39.

ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من حيث القيام بدورة على أكمل وجه بحيث يصل الشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة[1].

المطلب الثالث: أنواع التشخيص

التشخيص هو عملية تقوم بها المؤسسة عندما تواجه مشكلة معينة أو قد يكون بشكل عادي متكرر (رقابي) من أجل المحافظة على استمرار نشاط المؤسسة وتفادي المشكلة قبل وقوعها لمواجهتها، توجدة عدة أنواع للتشخيص:

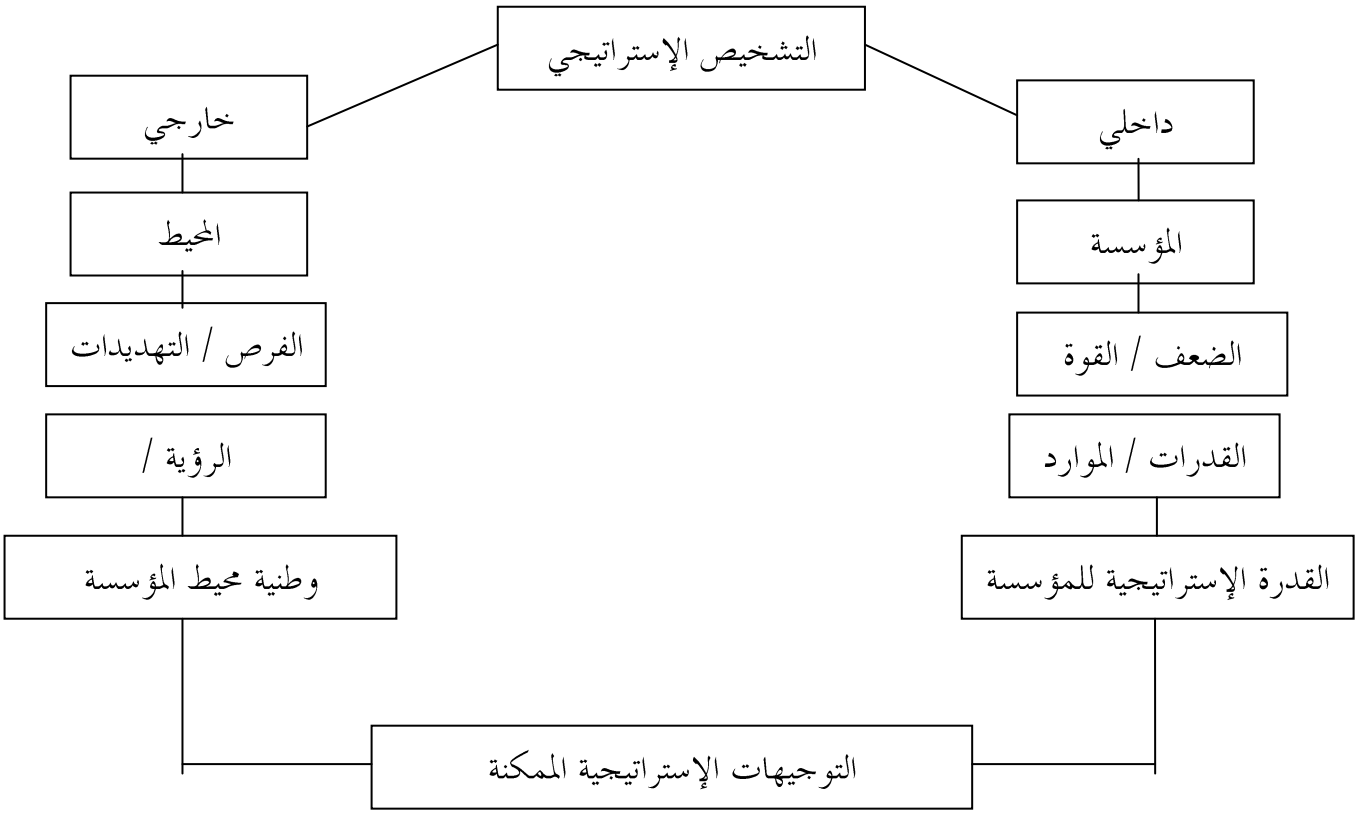
1. التشخيص الإستراتيجي:

وهو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، أي تقدير نشاط المؤسسة المكانة التنافسية من خلال تحليل المحيط بمعرفة التهديدات والفرص وقدرة المؤسسة على تحليل نقاط القوة والضعف مقارنة بمنافسيها.

يقوم التشخيص الإستراتيجي على نقطتين أساسيتين هما التشخيص الداخلي والتشخيص الخارجي للمحيط، وهذا بناءا على أن المؤسسة كنظام مفتوح على محيطها.

[1]ضيف سعدية، شهابة سميرة، **"التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة"**،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة الجلفة، دفعة 2008، ص18.

شكل رقم (2-1): أبعاد التشخيص الإستراتيجي



المصدر: قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص41 .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أهمية التشخيص الإستراتيجي تكمن في تحليل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف من جهة والتهديدات والفرص التي تواجهها من جهة ثانية، كونه وسيلة لإنشاء قاعدة معلومات لتحقيق إدارة التغير والتطوير التي تميز التسيير الإستراتيجي[1] .

[1] قربة معمر، **"التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط"**، مرجع سبق ذكره، ص41.

2. التشخيص السريع:

يتمثل في فحص تستعمله المؤسسة كلما أحست بمضايقات (مثلا القدرة على الوفاء) وذلك في الآجال القصيرة أي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها وإعطاء النتائج من أجل أخذ الإجراءات اللازمة العاجلة،كما يتم من أجل أخذ صورة مبدئية عن المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى يعمل محافظو الحسابات بالتشخيص السريع من أجل أخذ صورة عامة غير تفصيلية عن المؤسسة بهدف إعداد برنامج العمل لعملية التدقيق المحاسبي.

3. التشخيص المالي:

يهدف إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال تقنيات تختلف باختلاف الطرق والأهداف، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات وتحليلها وهذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية وفق قواعد علمية سليمة. سنتطرق إلى التشخيص المالي بالتفصيل في المبحث المقبل[1].

4. التشخيص الوظيفي:

يهتم التشخيص الوظيفي بتحليل وتشخيص نشاط المؤسسة عن طريق وظائفها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف والبحث عن أحسن الظروف لاستغلالها أو تصحيحها بطرق عقلانية من خلال تحليل مختلف وظائف المؤسسة واحدة بواحدة بالاستناد على نظام معلومات فعال يساعد على اتخاذ القرار.

5. التشخيص الاقتصادي:

يهتم بتسويق المنتج كسلعة للاستهلاك النهائي أو كمواد وسيطية أو كتجهيزات وأخيرا نوعية المنتج أمام المنافسة الدولية الخاصة، ويجب هذا دراسة عامل الطلب وعلاقته بالعائد والسعر، أما الغرض منه احتمال ظهور منافسين جدد سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو المستوى الدولي الخارجي أما بالنسبة للمحيط فتتكون الدراسة من خلال القيود الجمركية، الجباية، الضرائب[2].

6. التشخيص الشامل:

التشخيص الشامل هو تشخيص كلي للمؤسسة من خلال هدفها الإستراتيجي وتحليل مختلف الوظائف وتوازناتها المالية.

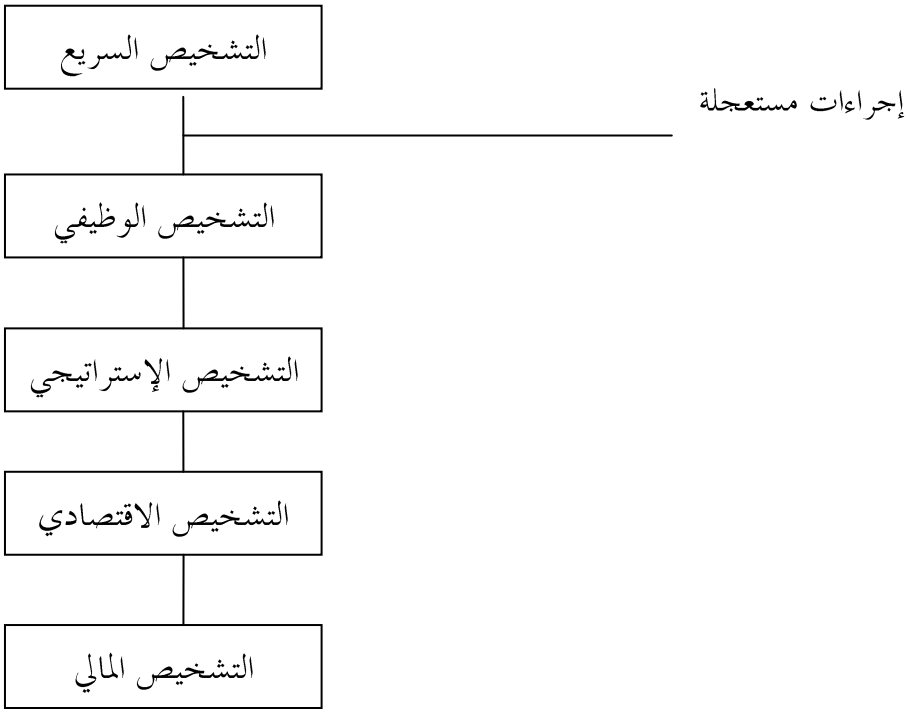
---

[1] قرية معمر،**"التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط"**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] رفاع توفيق،،**"محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"**، رسالة ماجستير في المالية، الجزائر، 2002، ص42.

التشخيص الشامل هو تشخيص إستراتيجي، مالي وظيفي اقتصادي بجميع مختلف أنواع التشخيص وتمثل رؤية كلية للمؤسسة من أجل تنمية وتطوير المؤسسة ويمكن تقديم خطوات التشخيص المالي في المخطط التالي:[1]

شكل (2-2): خطوات التشخيص الشامل



المصدر: قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص44.

نلاحظ أن التشخيص الشامل يهتم بكل المؤسسة وذلك بدراسة وتحليل المحيط الخارجي والداخلي لها والبحث عن نقاط الضعف والقوة من أجل البحث عن الأسباب وتحديد إستراتيجية معينة للمؤسسة. فالتشخيص المالي يتم في المؤسسة بصفتها نظاما مفتوحا على محيطها هذا من جانب،ومن جانب ثاني بأنها عبارة من مجموعة من الوظائف ومن جانب آخر كونها تنتمي إلى نظام اقتصادي ودولة معينة لذا فإنه يقوم على أساس عدة أنواع للتشخيص مثلما لاحظنا في المخطط السابق (الشكل 1-2).

[1] قربة معمر، **"التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغراط"**، مرجع سبق ذكره، ص44.

المطلب الرابع: شروط التشخيص ومراحله

القيام بالتشخيص يستوجب توفر جملة من الشروط والتي من خلالها يمكن الانطلاق فيه وفقا لعدة مراحل متتالية:

1. شروط التشخيص:

باعتبار التشخيص ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بنوعية إستراتيجية المؤسسة وحتى يكون التشخيص فعالا يتوجب أن تتوفر فيه حملة من الشروط تتعلق ب:

أ. اختيار المشخص:

يعتبر شرطا رئيسا للوصول إلى تشخيص فعال حيث تقوم المؤسسة بتعيين شخص أو أشخاص في مختلف المصالح يقدمون تقريرا عن الوضعية السائدة في المؤسسة بحكم تجربتهم ومعرفتهم المسبقة إذ يمكنها أن تلجأ إلى أطراف خارج المؤسسة وهي أطراف متخصصة في مثل هذه العمليات، حيث يعد اختيار الشخص ذو أثر بالغ الأهمية على موضوعية التشخيص حيث هناك إشكالية تكمن في معرفة ما إذا كان التشخيص ينبغي أن يقوم به من طرف مسير أومن طرف أطراف خارجيين، وبغية هذا تقوم المؤسسة باعتماد على جمع بين عامل التكلف وعامل المؤهلات وعليه يتوجب على المشخص أن يتوفر على قدرات منها:

- الخبرة في مجال عمله.
- التحكم في نوعية الاتصالات.
- الدقة في تصنيف المعلومات.
- القدرة على اكتشاف ثقة المتعاملين.
- كسب المعارف الفكرية والمنهجية.[1]

ب. توفير المعلومات:

يمكن اعتبار المعلومة بمثابة أداة للتشخيص وفي نفس الوقت نتيجة له، حيث لا يوجد تشخيص بدون معلومة فالدقة والصرامة في تحصيل المعلومات وتحليلها أمر أساسي في عملية التشخيص، ويتم الحصول عليها من داخل وخارج المؤسسة.

[1] مختاري زهرة، **"التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين"**، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص56.

ج. مدة التشخيص:

ترغب المؤسسة في الحصول على تشخيص دقيقا وشاملا لكل جوانب النشاط في أجل قصير بينما الشخص يحاول الحصول على أكبر وقت ممكن وهذا حتى يتمكن من تقديم تقرير مقبول دقيق وعليه نجد أن هناك تفاوت في تحديد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم النتائج، وحتى نتمكن من تحديد مدة التشخيص يجب مراعاة ما يلي:

- **نظام المعلومات بالمؤسسة:** حيث كلما كانت تتمتع المعلومات المتوفرة بالمصداقية والثقة وفي الوقت المناسب كانت عملية التشخيص سهلة وقصيرة.
- **وضعية المؤسسة:** تتأثر مدة التشخيص بوضعية المؤسسة خاصة عندما تكون في خطر وكذا الدوافع التي أدت إلى اللجوء إليه.
- **عدد الأشخاص المشرفين على التشخيص:** يعد تقسيم العمل بين الأشخاص والتخصص فيه من العوامل المساعدة على تقليص مدة التشخيص.

د. تكلفة التشخيص:

أن لا تكلفنا هذه العملية (التشخيص) مبالغ باهظة قد لا تتوافق والغاية المرجوة من التشخيص. بإثقال كاهل المؤسسة بتكاليف أخرى تشكل صعوبات في حد ذاتها[1].

2. مراحل التشخيص:

التشخيص عمل منهجي ومرتب يتم إعداده وفق مراحل متسلسلة للحصول على النتائج المرجوة منه فهو يتم وفق مراحل هي[2]:

أ. مرحلة الاجتماع التحضيري:

ويتم بين مسؤولي المؤسسة والمشخص سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها حيث يقوم مسؤول المؤسسة بعرض المشاكل وذلك ليعرف المشخص بطبيعة المهمة الموكلة إليه لما يتم الاتفاق حول أمور أخرى.

ب. مرحلة تخطيط العمل ووضع البرنامج:

بعد الاجتماع التحضيري يقوم المشخص بتسطير الخطوط العريضة لعمله والبرنامج المتبع حيث يختار المنهجية التي يجري بها التشخيص ويحدد مجالات ذلك.

---

[1] ضيف سعيدة،شهابة سميرة،**"التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة"**، مرجع سبق ذكره، ص19، ص20.
[2] رفاع توفيق،**"محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"**، مرجع سابق الذكر، ص41،.

ج. مرحلة جمع المعلومات:

للحصول على أكثر معلومات ممكنة يستخدم المشخص تقنيات تسمح له بذلك وهي الاستبيانات، المقابلات، الوثائق الداخلية للمؤسسة.

د. مرحلة التحليل الانتقادي:

وذلك من خلال مقارنة الوضعية الحالية للمؤسسة مع (التقديرات المخططة) فعالية داخلية (ومع المحيط الخارجي) فعالية خارجية وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشكل.

ه. مرحلة التوصيات:

بعد التحليل الذي يقوم به المشخص يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتفادي تكرار، وما يجب القيام بهم تستقبلا.

و. مرحلة تقديم التقرير:

وهي المرحلة الحاسمة حيث يتم:

- إعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير.
- الإنفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير.
- القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة والمفاضلة بينها بانتقاء الأمثل منها.
- إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموما.

ويرى THIBAUT J-P أنه من المستحسن إضافة مرحلة تنفيذ التقرير، وهي مرحلة أخيرة حيث يتم فيها اختيار حل مناسب بين الحلول المقترحة ويجب أن يكون هذا الاختيار وفق موارد وإمكانيات المؤسسة.[1]

[1] رفاع توفيق،،،**"محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"** مرجع سابق الذكر، ص42.

المبحث الثاني: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد أبرز الأدوات الأساسية المستخدمة في التسيير المالي حيث يقدم أحسن السبل لتحليل وضعية المالية للمؤسسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها، وبالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة للتسيير المالي ومتضمنة فيها.

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي أهدافه وأهميته وأنواعه

1. تعريف التشخيص المالي:

إذا كان جداول التحليل المالي تعتمد منذ أواخر القرن 19 فإن التشخيص المالي تبلور فقط مؤخرا وهو في تطور مستمر.

هناك عدة تعاريف للتشخيص المالي أهمها:

"التشخيص المالي يهدف إلى إصدار حكم على الحالة المالية لمؤسسة معينة، وهذا يستلزم فقط المعرفة النظرية والتطبيقية لكن أيضا استنباط طريقة وحكم حقيقي"[1]

كما يعرف على أنه "النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظم"[2]

ويعرف أيضا بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من المعلومات والبيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"[3]

يتضح مما سبق أن التشخيص المالي يهدف إلى تحديد حالة الضعف التي لا يرضى عنها مسيرو المؤسسة ويريدون التخلص منها كما يستغل الفرص الحسنة المواتية التي تتطلب إستغلالها والمحافظة عليها وتطويرها عن طريق البحث عن السبب الحقيقي للمشكلة أو الفرصة من أجل صياغة الحلول الممكنة أو الملائمة.

---

[1] Jean, peyrard**, analyse financie**r, édition, vuibert, paris, 1986, p209.

[2] Jean peyard, idem, p2016.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، **"التسيير المالي، الجزء الأول"**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2011، ص38.

2. أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى:

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياستها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يساعد في ترقيع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنيب المساهمين الخسائر المحتملة.
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الوطني.[1]
- ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

3. أهمية التشخيص المالي:

[1] خميسي شيحة، **"التسيير المالي للمؤسسة،"** دار هومة، الجزائر، 2010، ص47، ص48.

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية فهو يعتبر أداة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبرازها هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحكم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- إمكانية السماح للاقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.[1]

4. أنواع التشخيص المالي.

أ. التشخيص المالي الاستطلاعي:

هذا النوع من التشخيص يمكن الأطراف المهمة بأخذ صورة كافية عن المؤسسة ووضعها المالي ومن ثم بناء ونسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

ب. التشخيص المالي العلاجي:

يرتبط إجراؤه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة أو يسعى هذا التشخيص للبحث عن الأسباب المولدة للاضطرابات ويبحث عن العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاذها من الزوال.

ج. التشخيص المالي الوقائي:

يتم تنفيذه أو إجراؤه بصفة دورية ومنتظمة حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، إلا أن هناك أطراف لا تثمن فعالية العمليات الوقائية مم يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان من طرف المسيرين[2].

---

[1] دردوري لحسن، **"التشخيص المالي"**،ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بسكر، 2015/2014، ص11.
[2] جميل توفيق، **"الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات"**، دار الجامعة المصرفية، 1985، ص12.

المطلب الثاني: طرق وأدوات ومقومات التشخيص المالي

أولا: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1. التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:[1]

أ. تطور النشاط:

يعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية ...إلخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أو منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

ب. تطور أصول المؤسسة:

الأصول هي مجموعة من الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **"التسيير المالي، الجزء الأول"**، مرجع سابق الذكر، ص69، ص70.

ج. تطور هيكل دورة الاستغلال:

يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د. تطور الهيكل المالي:

يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

ه. تطور المردودية:

يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانة للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة.

2. التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبتها عبر الزمن فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات المماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضعية المؤسسة بناءا على معطيات المؤسسات الرائدة لنفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعات من الأرصدة وأدوات المؤشرات المالية، بهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسات بناءا على التغير في المحيط خصوصا في حالة المحيط الغير مستقر.[1]

3. التشخيص المعياري:

[1] جميل توفيق، **"الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات"**، مرجع سبق ذكره، ص14.

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أن وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة من المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من كافة المؤسسات، ومكاتب الدراسات المختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من طرف مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة.

- معدل الهيكل المالي (الديون الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر ب 8%.
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض.
- الديون المتوسطة والطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1. تحليل الهيكل المالي:

الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم المردودية:

هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستمرار وغيرها.

3. تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4. تقديم النشاط والنتائج:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة[1].

ثالثا: المقومات الأساسية للتشخيص المالي

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.
- لابد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملاءمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له من أن يراعي العناصر التالية:

✓ أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

✓ أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

✓ أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذي القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ولابد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مقاييس وأطراف واستعمالات ونتائج التشخيص المالي.

[1] دردوري لحسن، **"التشخيص المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص17.

أولا: مقاييس التشخيص المالي.

للتشخيص المالي أربعة مقاييس وهي:

1. المردودية:

تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

2. القدرة علة الوفاء:

وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثلا: نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة.

3. الاستدانة:

يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية: مجموع الديون / الأموال الخاصة.

4. المرونة:

تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها إلى حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية.

إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المردودية المالية.[1]

ثانيا: الأطراف التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

إن عملية التشخيص المالي يجب أن توكل لطرف معين لذا وجب معرفة الأطراف المعنية بعملية التشخيص والأطراف المتدخلة فيها.

1. الأطراف المعنية بعملية التشخيص المالي

[1] ضيف سعدية، شهابة سميرة، **"التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة"**، مرجع سبق ذكره، ص24.

أ. التشخيص الداخلي:

يكلف القيام بعملية التشخيص الداخلي شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف المصالح داخل المؤسسة تكون على دراية كاملة بوحدات المؤسسة مما يساعدها على الوصول بسرعة إلى النتائج وبالتالي يكون التشخيص أعمق بحكم المعرفة الكاملة بكل خبايا المؤسسة وعدم الانخداع بمظاهرها.

ب. التشخيص الخارجي:

- **المسيرون:**

وتتمثل في فرقة خارجية متخصصة في هذا النوع من العمليات مثل مكاتب الدراسات والماليين، تقوم المؤسسة بتعيينهم حيث أنه من إيجابيات هذا الاختيار أن يكون للأطراف الخارجية تجربة في ميدان التشخيص مما يساعدها على اتخاذ القرار بسرعة كون التشخيص بنظرة جديدة تسهل الوقوف على مميزات المؤسسة كما نجد أن القواعد المستخرجة بعد القيام بعملية التشخيص تكون أكثر قبولا.[1]

- **الممولون:**

(البنوك والمؤسسات المالية) إن التمويل البنكي يعتبر بالنسبة للمؤسسة شرطا من الشروط الأساسية لنشاطها ونموها واستمرارها، وعليه فإن البنك يحتاج إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل أن يضع أمواله تحت تصرفها إن ما يهم البنك من خلال عملية التشخيص هو مدى قدرة المؤسسة على احترام مواعيد وآجال الاستحقاق وهذا لا يتم إلا إذا حققت المؤسسة أرباح تمكنها من تسديد ديونها في آجالها.

- **المساهمون:**

يدخل المساهمون كطرف هام في تمويل استثمارات المؤسسة ومشاريعها من خلال قدرتهم على المساهمة بمبالغ مالية مناسبة، فالمساهم دائما يبحث عن المؤسسة القادرة على البقاء والاستمرار في تأدية نشاطها والتوسع فيه، ومن ثمة المؤسسة قادرة على زيادة حصصه بنسبة معينة من سنة إلى أخرى وهذا لا يكون إلا بزيادة أرباحها.

- **الدولة:**

إن استفادة الدولة من عملية التشخيص المالي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد فكلما كانت الدولة ذات توجه اشتراكي أو تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، فكلما زادت رغبة الدولة في التعرف أكثر على وضعية المؤسسات قبل اتخاذ أي قرار بشأنها.

2. الأطراف المتدخلة في عملية التشخيص المالي:

[1] جميل توفيق،**"الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات"**، مرجع سبق ذكره، ص12.

بعد ثبوت الحاجة إلى إجراء عملية التشخيص المالي فما هي الجهة التي توكل إليها هذه المهمة، هل من الأفضل إنجاز التشخيص من طرف لجنة خاصة متكونة من إطارات تابعة للمؤسسة؟ أم هل من الأفضل إسناد هذه المهمة إلى معاين خارجي عن المؤسسة كالمكاتب الاستشارية؟ فالاختيار الأفضل مرتبط بالمؤسسة ومحيطها ومسيريها ومدى مسؤوليتها في كل من الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسة، على العموم فإن لكل من الخيارين خصوصياته والتي نلخصها فيما يلي:

أ. المشخص الداخلي:

وتتمثل إيجابياته فيما يلي:

- ربح الوقت وعدم تضيعته في الاتصالات مع الشخص الخارجي.
- القيام بالتشخيص من طرف المؤسسة يجعله أكثر عمقا كون المؤسسة على دراية أكثر من غيرها بوضعيتها.
- تعدد تكاليف التشخيص تكاليف مباشرة في حالة كون التشخيص داخلي.

ب. المشخص الخارجي:

وتتمثل إيجابياته فيما يلي:

- تجربته المكتبية من خلال تشخيصات سابقة تسمح له بالوصول بسرعة إلى النتائج.
- المشخص الخارجي قد تكون له نظرة جديدة تسمح له بتسليط الضوء على النقاط الحساسة في المؤسسة[1].
- وجهة النظر الخارجية تكون أقل تأثيرا بالأمور الشخصية وبالتالي أكثر ابتعادا عن التزييف واللاموضوعية[2].

ثالثا: استعمالات التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته وعليه له استعمالات مختلفة والذي يتخذ أشكالا عدة:

[1] جميل توفيق، **"الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات"**، مرجع سبق ذكره، ص15.
[2] جميل توفيق ،مرجع سبق ذكره، ص15.

فإدارة المؤسسة تسعى إلى معرفة كيفية تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية للمؤسسة ما مع منافسيها، كما أن التحليل الدقيق للثقل النسبي للتكاليف يعمل على اكتشاف أسباب نجاح المنافسين من جميع النواحي والسياسات، سواء كانت سياسية استثمارية تسويقية إنتاجية...إلخ.

أما الإطارات (تجاري أو مالي) فقد يسعى إلى تحليل وتقييم المؤسسة ككل، فهو يستعمل كوسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات أصولها وكذا خصومها.

كما يكون التشخيص المالي لدراسة وتقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة استغلالها كأن يستعمله المصرفي قصد التعرف على إمكانية سداد المؤسسة للقرض عند موعد الاستحقاق.

وأن يستعمله المورد للتعرف على قدرة التمويل الذاتي وتوفير سيولة قصيرة المدى، أما إذا كان مساهما يستعمله من أجل المقارنة بين النتائج والطاقات المستخدمة بصفته مساهما ليهتم بالمردودية والربح[1].

رابعا: نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين.
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح.
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.

[1] عايدة سيد خاطب، **"الإدارة والتخطيط الاستراتيجي"**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1980، ص27.

- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.[1]

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية والفعالية المالية للمؤسسة

إن التشخيص المالي فرع في الفروع المالية للمؤسسة لتحليل الأخطار وتقييم المؤسسة، فهته العملية تتم بتحليل وضع المؤسسة وهذا باستعمال مؤشرات ونسب في عملية التحليل لتحديد نقاط القوة والضعف والبحث في أسبابها من أجل الوصول إلى حلول تناسب نشاط ووضع المؤسسة حيث أنه ينطلق من أهداف الوظيفة المالية للتعرف على التوازن في قصير المدى وطويله وهذا بدراسة الميزانية وتحليلها بالاعتماد على الوثائق المالية لعدة سنوات لضمان التوازن المالي والاستقبال ومردوديته من خلال تحليل التوازنات المالية عن طريق المؤشرات والنسب من جهة وتوضيح التشخيص عن طريق توازنات الاستغلال من جهة ثانية.

المطلب الأول: مصادر ومعلومات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية

باعتبار التشخيص المالي تقنية لها دورها مثلها مثل باقي التقنيات فهي تحتاج إلى تعريف طبيعة المعلومات التي تستعملها ومصدرها ويأتي على رأس نظام المعلومات داخل المؤسسة النظام المحاسبي باعتباره ملك المعلومة الأساسية تشتمل أغلب المعلومات الموجودة في الأنظمة الفرعية والتي يعتمد عليها الانطلاق في عملية التشخيص.

أولا: الميزانية المحاسبية

1. مفهومها:

لقد استعملت الميزانية من طرف البنوك منذ ظهورها وبنك من طرف رجال الأعمال المهتمين أو ذي العلاقات مع المؤسسة وذلك المعرفة لحلة المالية للمؤسسة في وقت أو لحظة معينة من نشاطها .

هناك عدة مفاهيم للميزانية المحاسبية نذكر منها:

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها "صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد وتقسم إلى جانبين الأصول والخصوم".[2]

[1] ناصر دادي عدون، **" تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، تحليل المالي"**، الجزائر، 1990، ص13.
[2] عبد الحليم كراجة، على رباعية، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار الصفاء عمان، 2002، ص163.

كما تعرف "هي تقرير مالي يلخص الأصول المملوكة للمؤسسة والالتزامات التي عليها وحقوق الملاك المستثمرة في المؤسسة أي استثماراتهم الأصلية كما تعتبر أداة فعالة في عملية التحليل إذ تبرز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة.[1]

وتعرف على أنها جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية الخصوم فالميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية لمعنى الأصل الذي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصل متداول كل عنصر من عناصر الأصول التي تبقى للمؤسسة لأقل من سنة، وفي جانب الخصوم نجد نفس المبدأ إذ يعتبر مالا دائما إذا كانت مدة استحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها، ويعد بين قصير مقيد لأجل لكل عنصر من عناصر الديون إذا كان تاريخ استحقاقه أقل من سنة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الميزانية المحاسبية هي عبارة عن جدول على شكل قسمين يضم كل قسم عناصر معينة حيث ترتب وفقا لمبدأين.

- مبدأ السيولة: أي مدى قابلية استرجاع الأصول الموجودة بالمؤسسة إلى نقدية.
- مبدأ السنوية: هو مقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة أكثر من سنة والعناصر التي تحل ضمن دورة الاستغلال.

ثانيا: الانتقال من الميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية:

1. تعريف:

حسب المادة 33 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة تبين العناصر المتداولة وغير المتداولة.[3]

[1] كمال خليفة أبو زيد، محمد عباس بدوي، **"أسس المحاسبة المالية"**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص35.
[2] بو شابي بوعلام،**" المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص99.
[3] أنظر القانون 07 المؤرخ 2007.11.25. **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.28 مايو 2008.

ففي الأصول نجد التثبتات المعنوية، التثبتات العينية، الاهتلاكات ، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة الزبائن الموردون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) خزينة الأصول.

أما في الخصوم فتتكون من:

رؤوس أموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) خزينة الخصوم.

2. نموذج الميزانية المالية حسب SCF 2007:

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب scf تبعا لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة:

- العمود الأول "ملاحظة" يسمح بذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية والتي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.
- العمود الثاني يخص مبالغ السنة المالية (N).
- العمود الثالث يخص مبالغ الدورة السابقة (N-1).

وفيما يلي تفصل بنود كل من أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي SCF.

شكل رقم (2-1): الميزانية المالية حسب SCF

- الأصول.
- السنة المالية المقفلة في ...

ر / ح	الأصول	ملاحظة	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	الأصول غير المتداولة					
20	القيم الثابتة المعنوية					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					

205	الامتيازات وحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
21	القيم الثابتة المادية					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
22	القيم الثابتة في شكل امتياز					
23	القيم الثابتة الجاري انجازها					
232	القيم الثابتة العينية الجاري انجازها					
237	القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها					
	القيم الثابتة المالية					
207	فارق الاقتناء good will					
26	مساهمات وحسابات دائنة ملحة بمساهمات					
261	سندات الفروع المنتسبة					
265	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة					
27	قيم ثابتة مالية أخرى					
271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة					
272	السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)					
273	السندات المثبتة التابعة لنشاط					

	الحافظة					
274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل					
275	الودائع والكفالات المدفوعة					
133	الضرائب المؤجلة على الأصول					
	مجموع الأصول غير المتداولة					
	الأصول المتداولة					
03	المخزونات ;المنتوجات قيد التنفيذ					
30	مخزونات بضائع					
31	المواد الأولية واللوازم					
32	تموينات أخرى					
33	سلع قيد الإنتاج					
34	خدمات قيد الإنتاج					
35	مخزونات المنتجات					
04	حسابات الغير					
409	الموردون المدينون					
41X	الزبائن والحسابات الملحقة					
42X	المستخدمون والحسابات الملحقة					
43X	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة					
44X	الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة					
45X	المجمع والشركاء					
46X	مختلف الدائنين ومختلف المدينين					
48X	الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا					

	والمؤونات					
05	الأصول المالية المتداولة					
50	القيم المنقولة للتوظيف					
51	البنوك والمؤسسات المالية، وما					
52	يماثلها					
53	الأدوات المالية المشتقة					
	الصندوق					
	مجموع الأصول المتداولة					
المجموع العام للأصول						

- الخصوم
- السنة المالية المقفلة في ....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			

12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير الجارية			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية			
16	الاقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)			
	مجموع الخصوم غير الجارية			
	الخصوم الجارية			
16	الاقتراضات والديون المماثلة – خصوم جارية			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40 X	الموردون والحسابات الملحقة			
419	الزبائن الدائنون			
4 X X	ديون أخرى			
51 X	ديون مالية أخرى			
	مجموع الخصوم المتداولة			
المجموع العام للخصوم				

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 28، 27 مايو 2008.

3. الميزانية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (الخصوم) والسيولة (الأصول)، ويراعي في عملية التقسيم المتجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل،[1] وممكن أن تستعمل الميزانية المختصرة الأشكال التالية:

شكل رقم (2–3): الميزانية المختصرة

الأصول الثابتة	أموال خاصة
أصول متداولة	

[1] ناصر داودي عدون، **" اقتصاد المؤسسة،"** مرجع سبق ذكره، ص40.

	أموال أجنبية

أصول ثابتة	أموال خاصة
مخزون	ديون طويلة الأول
قيم غير جاهزة + قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
مخزون	
قيم غير جاهزة	ديون قصيرة الأجل
قيم جاهزة	

المصدر: إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص128.

ثالثا: جدول نتائج TR (جدول حسابات النتائج TCR)

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وبرز بالتفصيل النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[1].

إن حساب النتائج هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص للأعباء والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية جدول حسابات النتائج ماهوإلا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة، وهو يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطية للتسيير بحيث يتماشى مع الأساليب المستخدمة في المحاسبة.

إن النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات يعتمد على نوعين من حساب النتائج وهما[2]:

- حساب النتائج حسب الطبيعة.
- حساب النتائج حسب الوظيفة.

1. تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ. الإيرادات:

- **رقم الأعمال:**

عبارة عن الإيراد المتأتي من الأنشطة الأساسية للمؤسسة، حيث يتشكل نتيجة للعلاقة التبادلية مع العملاء في السوق وهو من المصادر الأساسية للإيرادات لذلك فهو يقيس حجم النشاط في الدورة ووزنها في السوق، وتختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط لذلك يتفرع إلى: رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي.

أما إذا كانت المؤسسة تمارس نشاطا متنوعا فيتم حساب رقم الأعمال عن طريق العلاقة التالية:

رقم الأعمال = المبيعات + إنتاج مباع + خدمات.

- **التغير في المخزون:** يتم تسجيل في هذا لحساب كل التغيرات في الإنتاج المخزون والتغيرات في مخزون السلع ويتناولها الحساب 72 بحيث يمثل فرق إنتاج المخزون الإجمالي ويمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا وذلك حسب حركة المخزون من الإنتاج.
- **الإنتاج المثبت:** يعبر الإنتاج المثبت عن قيمة تكاليف الإنتاج المتعلقة بالقيم الثابتة، ويتناولها الحساب 73، بحيث يتم جعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية

[1] القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادرة في الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

[2] رابح حمودي، **"المنهج في التسيير المحاسبي والمالي"**، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص10.

المنتجة من قبل المؤسسة ويتم تسجيلها ضمن الأصول غير المتداولة، ويمكن جعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة كالنقل والتركيب ... إلخ.

- **إعانات الاستغلال:** يبين لنا مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، ويجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الإعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا ويتناولها الحساب رقم 74.
- **الإيرادات العملياتية الأخرى:** تتمثل هذه الإيرادات في مختلف الإيرادات الناتجة والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة ويتناولها الحساب رقم 75 بحيث يتم جعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، ويضم هذا الحساب كل من الحسابات التالية:

ح 751، ح 753، ح 754، ح 756، ح 752، ح 757، ح 758.

- **الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات:** وهي الإيرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقا، ويتناولها الحساب 78 ويجعل دائنا.
- **العناصر غير العادية – الإيرادات:** وهي الإيرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وبتناولها الحساب 77.
- **الإيرادات المالية:** وهي الإيرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة ويتناولها الحساب 76 ويجعل دائنا ويضم الحسابات التالية:

ح 761، خ 762، ح767، ح766، ح765، ح768.

ب. الأعباء:

يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وتكون أرصدة حسابات الأعباء عادة مدينة لأنها تعكس لنا انخفاض الأصول أو ظهور للخصوم.

- **المشتريات المستهلكة:**

وتتمثل في مشتريات البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات الأخرى المستهلكة ويتناولها الحساب 60.

- **الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى:**

يسجل في هذا الحساب مصاريف الإيجار والإصلاحات ومصاريف التأمين والأبحاث والدراسات بحيث تعتبر كلها مصاريف متعلقة بالخدمات الخارجية وتسجل في الجانب المدين ويتناولها الحساب61.

أما الاستهلاكات الأخرى فتضم ضمن حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة ومصاريف الإشهار ومصاريف التنقلات والاستقبال ومصاريف خدمات البنوك والبريد بحيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف ويتناولها الحساب 62.

- **أعباء المستخدمين:**

يتمثل هذا الحساب في المصاريف المتعلقة بالأجور وتضم الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور والمكافآت حسب طبيعتها تسجل في الحساب638 "أعباء أخرى للمستخدمين" ويجعل مدينا.

- **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة:**

يتكون هذا الحساب من الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية إضافة إلى المدفوعات التي لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، ويتناولها الحساب 64.

- **الأعباء العملياتية الأخرى:**

يضم هذا الحساب المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والماركات التجارية ويضم الحسابات التالية:

ح 651، ح653، ح 654، ح 656، ح 652.

- **المخصصات للاهتلاكات والمؤونات:**

يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا ويتناولها الحساب 68.

- **الأعباء المالية:**

يتمثل هذا الحساب في أعباء الوائد ونقص القيمة المتعلق بحقوق سندات المساهمة والحسابات التالية:

ح 667، ح 666، ح 665، ح 668.

- **الضرائب على النتائج وما يماثلها:**

يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل هذا الحساب مدينا لها[1]، ويتناولها الحساب 69.

- **العناصر غير العادية – الأعباء:**

[1] [1] ناصر دادي عدون،**" تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، تحليل المالي"**، الجزائر، 1990، ص15.

وهي المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية أي الأعباء الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو حالات نزع الملكية، ويتناولها الحساب 67.

ثالثا: جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة، ويكون ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، وهناك عدة طرق وأشكال يتم الاعتماد عليها في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أبرزها:

1. تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط الاقتصادي وفي هذا الجانب تكون الوظيفة هنا وظيفة اقتصادية بحيث نجد وظيفة الشراء ووظيفة الإنتاج ووظيفة التوزيع والوظيفة الإدارية والمالية.
2. التجميع على حسب وسائل الاستغلال مثل: المخزن، المصنع، المكتب ...إلخ.
3. التصنيف حسب المنتوج أو نوعية الخدمات مثل المنتوج A والمنتوج B ...إلخ.
4. التصنيف على حسب مركز المسؤولية أو مركز التكلفة مثل المديرية العامة أو الإدارة والمالية والمديرية التجارية ...إلخ.
5. التجميع حسب المناطق الجغرافية ويعتمد في هذه الطريقة على التصنيف حسب المناطق مثل المنطقة A والمنطقةB ...إلخ.[1]

ويبين لنا الشكل الموالي نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة.

جدول رقم (2-2): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال		X		
تكلفة المبيعات	X			
هامش الربح الإجمالي		XX		

[1] رابح حمودي، **"المنهج في التسيير المحاسبي والمالي"**، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص12.

إيرادات أخرى عملياتية		X		
التكاليف التجارية	X			
الأعباء الإدارية	X			
أعباء أخرى عملياتية	X			
النتيجة العلياتية		XX		
الأعباء حسب طبيعتها:				
مصاريف المستخدمين	X			
مخصصات الاهتلاكات	X			
أعباء حسب طبيعتها أخرى	X			
الإيرادات المالية		X		
الأعباء المالية	X			
النتيجة العادية قبل الضريبة		XX		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X			
تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XX		
الأعباء غير العادية	X			
الإيرادات غير العادية		X		
النتيجة الصافية للسنة المالية		XX		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430ه، الموافق ل 25 مارس 2009.

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية والفعالية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

يتم الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق دراسة وتحليل الميزانية وهذا باستعمال مؤشرات التوازن والنسب الأكثر دلالة من أجل الوصول إلى التوازن الهيكلي للمؤسسة.

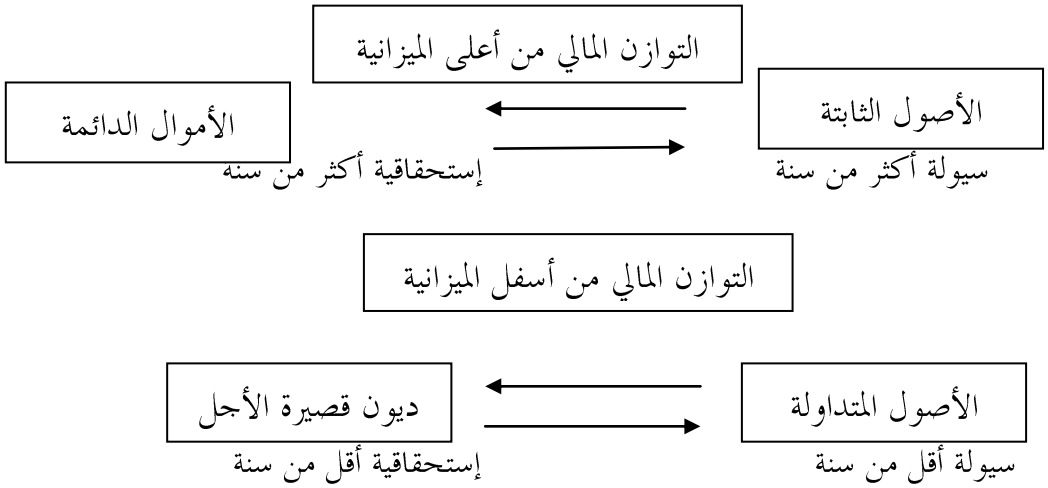
أولا: تشخيص الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها.

ومن ثم يمكن القول بأن التوازن المالي هو التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها التي ترافق درجة ثبوتها.

والقاعدة الأساسية للتوازن المالي تعرف بالتوازن المالي الأدنى أي مقابلة سيولة الأصول من جهة باستحقاقية لخصوم من جهة أخرى وبالتالي نتحصل على أربعة كتل متجانسة تمثل مكونات الميزانية المالية وهي كمايلي:[1]

الشكل رقم (2-4): التوازن المالي من أعلى وأسفل الميزانية



المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الطبعة الأولى، ص292

ولتحليل القوائم المالية السالفة للذكر يعتمد التشخيص المالي على ثلاث مؤشرات للتوازن المالي وهي:

- التوازن في رأس المال العامل .
- احتياجات رأس المال العامل. الخزينة.

1. رأس المال العامل FR:

وهو التوازن بين كل الموارد المالية الدائمة التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة مع الاستعمالات التي تقابلها في المدة من جانب الأصول، بشكل آخر مقارنة استعمالات أقل من سنة مع الموارد المقابلة لها وله عدة مفاهيم نذكر منها:

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الطبعة الأولى، ص292.

- **رأس المال العامل الصافي:** وهو الأكثر استعمالا في التشخيص المالي وهو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

وعليه فإن رأس المال العامل هو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن الأصول الثابتة.[1]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** وهو عبارة عن مجموع حسابات الأصول المتداولة وبالتالي فهو يترجم فكرة الكتلة المالية الدائمة الحركة والتي تعبر بطريقة متكررة وعلى ثلاث مراحل للسيولة المتزايدة وثلاث أقطاب قيم استغلال قيم قابلة للتحقيق وتم جاهزة.[2]

ويمكن حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = $\sum$ الأصول – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الإجمالي = $\sum$ الخصوم – الأصول المتداولة.

- **رأس المال العامل الخاص:** وهو ذلك الجزء من رأس المال العامل الممول من قبل رؤوس الأموال الخاصة، ويحسب بالطرق التالية:[3]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الدائمة – ديون طويلة الأجل – أصول ثابتة.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي – يون قصيرة الأجل.

- **رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):** وهو متمم لرأس المال العامل الخاص وهو ذلك الجزء من رأس المال العامل الممول من قبل رؤوس أموال أجنبية[4] ويحسب كالتالي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص + ديون قصيرة الأجل.

– **الحالات الممكنة لرأس المال العامل:**

[1] ناصر دادي عدون، **" تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص14.
[2] بوخراز عمر، **"مبادئ المحاسبة التحليلية"**، مطبعة أمزيان، 1988، ص34.
[3] قراط صارة، **"التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية"**، جامعة المدية، 2014/2013، ص46.
[4] قراط صارة، التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المدية، 2014/2013، ص46.

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى. وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

- **رأس المال العامل موجب FR>0**: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامها في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
- **رأس المال العامل معدوم FR=0**: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتعطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تنتج أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- **رأس المال العامل سالب FR<0**: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.[1]

2. احتياجات رأس المال العامل BFR:

أ. تعريف:

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل بالفرق بين الأصول المتداولة (ما عدا النقدية المتاحة) ووسائل التمويل أي تحدد انطلاقا من تحليل الميزانية ومنه فإن احتياجات رأس المال العامل يعبر عن الفرق بين الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال المعرفة في مراكز المحاسبة للأصول المتداولة (المخزونات، الحقوق)، والموارد المحصل عليها من المراكز الحسابية للخصوم المستحقة القصيرة الأجل (ديون الاستغلال).[2]

ويعرف أيضا بأنه:هو ذلك الجزء من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق في الأجل القصير الغير الممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهذه الاحتياجات تحدث بحكم العوامل التالية:

- تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.
- تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص83.
[2] حسين لبيهي، التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص77.

وبذلك تحسب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة – قيم جاهزة – ديون قصيرة الأجل + سلفات مصرفية.

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات الصرفية).

احتياجات رأس المال تختلف طول دورة الاستغلال، ولذا تقنيات الإنتاج الخاصة بالمؤسسة، أي أن مستوى الاحتياجات تابع للميزات الاقتصادية والتكنولوجية، لهذه الأخيرة التي يجب عليها توفير القدر الكافي من رأس المال العامل لتغطية هذه الاحتياجات وهذا لمنع حصول عجز في الخزينة المصرفية والمحافظة على توازن المؤسسة، وعدم اللجوء إلى السلفات المصرفية التي تزيد من حدة التكاليف.

ب. حالات احتياجات رأس المال العامل:

- **الحالة الأولى: BFR>0**: معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وفي هذه الحالة المؤسسة في حاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، لأن دورة الاستغلال لا تغطي كل الاحتياجات.
- **الحالة الثانية:BFR=0**: يعني أن موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وهي حالة عابرة.[1]

ج. الخزينة TR:

- **تعريف الخزينة:**

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة من الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب مزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية،لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء للدين المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة،

[1] بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000، ص109.

واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.[1]

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

أو :

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية (السلفات المصرفية).

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

1) الحالات الممكنة للخزينة:

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

- **الحالة الأولى: الخزينة الصفرية**

تعتبر هذه الحالة المثالية للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال واحتياجات رأس المال العامل، لكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

- **الحالة الثانية: الخزينة الموجبة**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال مقارنة باحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة لها هامش من الأموال غير مستخدمة (عاطلة) وهذا ما يطرح مشكلة الربح، فالمؤسسة يجب أن تكون رشيدة في استغلال الموارد المتاحة لديها للرفع من ربحيتها، وعلى هذا يجب عليها معالجة بعض التزاماتها أو تعظيم قيم الاستغلال ولكن بما يساهم في الزيادة من إنتاجيتها وليس تجميد أموالها في المخزونات، أو تمديد الآجال للزبائن لتسهيل سداد ديونهم، وهو[2] ما سيعطي للمؤسسة ميزة تنافسية بدل تجميد أموالها.

- **الحالة الثالثة: الخزينة السلبية**

[1] محمد خان يونس وهشام غرابية، الإدارة المالية، مركز المكتب الأردني، الأردن، 1997، ص210.
[2] ناصر دادي عدون،،" **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص51.

في هذه الحالة يكون رأس المال أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة، وهذا ما يعيق المؤسسة مستقبلا نتيجة تكاليف إضافية للمؤسسة، ولذلك عليها تحصيل حقوقها وربما التنازل عن جزء من استثماراتها وهو ما سيؤثر على سياستها الإنتاجية، أو حتى اللجوء للافتراض لأنها في الأساس تعاني عجزا هيكليا.[1]

ثانيا: تشخيص الفعالية المالية عن طريق النسب المالية

من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فإن المشخص المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع ودرجة فاعليتها في إدارة أصولها.

1. تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر.

وتعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لابد أن تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

1) وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي.
2) أو تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو المقارن.
3) أو مع المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التشخيص المالي.[2]

2. أهمية النسب المالية:

يمكن للمشخص المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تبويبها في العديد من الأقسام الرئيسية واختيار الأقسام يتوقف على الهدف المرجو من عملية التشخيص من جهة وأنواع البيانات والمعلومات

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص51.
[2] دردوني لحسن، **"التشخيص المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص57.

المتاحة من جهة أخرى، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التشخيص لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة وذلك من مختلف الجوانب.

فهي تستخدم في عملية التشخيص المالي وتقيم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضا مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية.

3. أنواع النسب المالية:

أ. نسب التمويل الدائم:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

وعلى المسير المالي للمؤسسة أن يعمل من أجل تحقيق على التساوي بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة على الأقل وهذا انطلاقا من مبدأ التوازن حيث الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة وجزءا من الأصول المتداولة وهذا الجزء هو ما يسمى رأس المال العامل.

يمكن تمييز ثلاث حالات لهذه النسبة فإذا كانت متساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل أما إذا كانت أكبر من الواحد فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة ومن ثمة وجود رأس المال العامل، أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل[1].

- **نسبة التمويل الذاتي:**

تعتبر هذه النسبة تكملة للنسبة السابقة حيث تقيس إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ويمكننا كذلك تمييز ثلاث حالات:

- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.
- إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **"الإدارة المالية المتقدمة"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص175.

- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال إضافة إلى الديون طويلة الأجل يمول الأصول المتداولة وهذا غير جيد بالنسبة إلى المؤسسة.

- **نسبة قابلية التسديد:**

وتحسب كما يلي:

نسبة قابلية التسديد = مجموعة الديون / مجموعة الأصول.

ويهتم بهذه النسبة المقرض وهذا لمعرفة مدى ضمان أمواله فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت هناك ضمانات أكثر لديون الغير، ويستحسن أن لا تزيد عن 0.5.[1]

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

وتقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الخصوم.

والقيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5، 1/3 على التوالي

ب. نسب السيولة:

بواسطة هذه النسب يمكننا معرفة الإمكانيات ما توفره للمؤسسة حتى تواجه التزاماتها ولذلك تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب أهمها:

- **نسبة سيولة الأصول:**

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

نسبة سيولة الأصول = رأس المال العامل الإجمالي / مجموع الأصول.

وتتعلق هذه النسبة بنشاط المؤسسة حيث تبين درجة سيولة الأصول ولها علاقة مباشرة بالنتائج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة وعادة تفوق 0.5 في المؤسسات الإنتاجية وعكس ذلك في المؤسسات التجارية.[2]

- **نسبة سيولة العامة:**

نسبة السيولة العامة = رأس المال العامل الإجمالي / الديون القصيرة الأجل.

[1] أبو معزة حليمة، **" التحليل المالي كأداة لتحليل الأداء داخل المؤسسة"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص121.
[2] حمزة محمود الزبيدي، **"الإدارة المالية المتقدمة"**، مرجع سبق ذكره، ص194.

وتبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون قصيرة الأجل في تغطية الأصول المتداولة، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن واحد لأنه في هذه الحالة تصبح المؤسسة في حالة سيئة ويجب عليها إعادة النظر في السياسة المالية المعتمدة.

- **نسبة السيولة المختصرة (الخزينة العامة):**

نسبة السيولة المختصرة =(قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق) / الديون قصيرة الأجل.

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل بواسطة حقوقها.

- **السيولة الفورية:**

لمعرفة ومقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة وبين الديون قصيرة الأجل تستعمل هذه النسبة:

السيولة الفورية = القيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

ويجب أن تكون النسبة أقل أو تساوي الواحد وإذا كانت كبر من الواحدة يجب البحث عن أسباب تراكم القيم الجاهزة والعمل على استعمالها في احتياجات الدورة وتعتبر النسب الثلاثة الأخيرة للسيولة من أهم النسب المعتمدة في عملية التسيير المالي للمؤسسة.

ت. نسب الهيكلة:

تهتم عادة المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح من خلال المراقبة الشاملة لحركتها باستعمال نسب معينة من بينها ما يلي:

- **نسبة دوران المخزون:**

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون في فترة معينة وهي تخضع لطبيعة نشاط المؤسسة ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة دوران المخزون = الاستهلاك السنوي / مخزون المتوسط.

حيث:

المخزون المتوسط = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)/ 2.

- **نسبة دوران الزبائن:**

ومن خلال هذه النسبة يمكن معرفة المدة الممنوحة للزبائن للتسديد ويجب ألا تزيد عن 90 يوم ويجب ملاحظة أن هذه المدة تكون أقل من مدة الموردين.

مدة التسديد الزبائن = (أوراق القبض / رقم الأعمال) * 360.[1]

[1] دردوري لحسن، **"التشخيص المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص29.

- **نسبة التسديد دوران الموردين:**

نسبة دوران الموردين =((أوراق الدفع + الموردين) / مشتريات السنة) * 360.

وهذه المدة عادة ما تقترب من 90 يوما وهي تبين المدة الممنوحة من قبل الموردين للتسديد.

ث. نسب المردودية:

وباستعمال هذه النسب يمكننا حساب مردودية المؤسسة أو العائد باستعمال مجموعة موجوداتها ومن أهمها:

- **نسبة المردودية المالية:**

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

وتطلعنا هذه النسبة على ربحية رؤوس الأموال الخاصة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:**

تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

- **نسبة مردودية النشاط:**

أن قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون ضريبة حيث يمكننا حساب النسب التالية:

- **نسبة ربحية الاستغلال:**

نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة.

- **نسبة الربحية الصافية:**

نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الصافية / رقم ال أعمال خارج الضريبة.

تستعمل المؤسسة هذه النسب عادة في مقارنتها مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع وذلك لتوضيح إمكانية المؤسسة في تحقيق أرباح تسمح لها بمقاومة منافسيها.[1]

المطلب الثالث: تحليل توازنات الاستغلال

إن عملية التشخيص المالي عن طريق دراسة مؤشرات التوازن والنسب المالية لا تعطي لنا حكما نهائيا عن وضع المؤسسة إذ لا تبين لنا نقاط الضعف والقوة بصفة دقيقة ولذا يتوجب دراسة نشاط المؤسسة وذلك

[1] مريخي عبد الرزاق،**"التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء"**، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2011،ص 103.

بتحليل الاستغلال لاستعمال جدول حسابات النتائج حتى يمكننا من تحليل السياسة العامة للمؤسسة ومن ثمة بناء أهداف مستقبلية على ضوء النتائج المتوصل إليها، ويتم تحليل الاستغلال باستعمال عدة مؤشرات تتمثل في الأرصدة الوسيطية للتسيير وتحليل الأخطار المالية عن طريق الرافعة وعنبة المردودية.

أولا: هامش الربح الإجمالي

يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة شراء البضائع.

تتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي فهو يقيس قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء) فكلما اتسع هامش الربح الإجمالي كلما دل ذلك عن قدرة المؤسسة التفاوضية سواء مع المورد بتخفيضه أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع، ويستخدم أيضا في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.[1]

ثانيا: القيمة المضافة للاستغلال VAex

تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وتعرف أيضا بالفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية).

وتحسب VAex بالعلاقة التالية:

$$VA = Pv - Co$$

أي القيمة المضافة للاستغلال = (حساب 70 + 72 + 73 + 74) – (ح60 + ح61 + ح62)

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماتها:

1. قياس نمو المؤسسة :

وذلك بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$C = (Vai - Vao)$$

Vai: القيمة المضافة للاستغلال في السنة I.

Vao: القيمة المضافة للاستغلال في السنة 0.

[1] مريخي عبد الرزاق، **"التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء"**، مرجع سبق ذكره، ص102

C: معدل النمو.

2. قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة:

حيث تعبر Va عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة وكذا النشاط والقطاع الذي تنشط فيه وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الإنتاج الوطني الخام فالناتج المحلي الخام هو المجموع القيم المضافة للمؤسسة المحلية العاملة في التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية[1]، ويحسب بالعلاقة التالية:

ق م للمؤسسة: VAI ← PIB ∑ ← الناتج المحلي الخام

عدد المؤسسات المحلية

ومنه يمكن قياس الوزن الاقتصادي من معرفة مدى مساهمة VAex في تشكيل الناتج الخام بالاعتماد على العلاقة التالية:

الوزن الاقتصادي للمؤسسة ← PI=VAi / PIB → الناتج المحلي

القيمة المضافة للمؤسسة

ثالثا: الفائض الإجمالي للاستغلال: EBex

يمثل EBex الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

EBex = VAex – (charges de personnel + impote, texes et versements assimilés).

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للاستغلال – حساب 63 – حساب 64.

ويعبر عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة ومن أبرز استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال أنه:

- يقيس الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة.

[1] مريخي عبد الرزاق ،**التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء** ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض.
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يتم الاعتماد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

رابعا: النتيجة العملياتية: Ro (الوظيفة) (الاستغلال)

وهي رصيد دورة الاستغلال أي هي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية:

Ro= الفائض الإجمالي للاستغلال + الحساب 75 – ح 65 – ح 68 + الحساب 78.

تعبر النتيجة العملياتية عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، ومن جهة أخرى تعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح.[1]

خامسا: النتيجة المالية

وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية:

النتيجة المالية = ح 76 – ح 66.

سادسا: النتيجة العادية قبل الضريبة

وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة العملياتيية والنتيجة المالية

$$Rogi = Ro + Rf$$

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

سابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وتمثل النتيجة بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة بحق النتائج العادية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – حساب (65 أو 698) – حساب (692 أو 693).

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية

[1] ناصر دادي عدون، **"تقنيات مراقبة التسييروالتحليل المالي"**،مرجع سبق ذكره،ص70.

النتيجة غير العادية = حساب 77 – حساب 67

تاسعا: نتيجة السنة المالية الصافية

وهي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية +– النتيجة غير العادية.[1]

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال دراسة التشخيص المالي في هذا الفصل لاستخلاص مفهومه حيث يعتبر بمثابة التحليل للوضعية المالية للمؤسسة لاستخراج نقاط الضعف والقوة داخل المؤسسة الاقتصادية،بالإضافة إلى أهم الطرق المستخدمة في التشخيص المالي وأطرافه، ثم قمنا باستعراض أهم الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي من خلال إبراز أهمية و أهداف هذه التقنية اعتمادا على دراسة مختلف مؤشرات التوازن والنسب التي تستخدم

[1] إبراهيم ضيف،**"مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة بإستعمال جدول التدفقات"**،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2003،ص24 .

في تحليل الميزانية،كما تعرضنا الى تحليل الإستغلال وذلك باستخدام أهم التقنيات المستخدمة في عملية التحليل بالاعتماد على الأرصدة الوسيطية من أجل الوصول الى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط ضعفها وقوتها، لتكون نقطة انطلاق لبناء اهداف مستقبلية سواء من قبل أطراف داخلية أو خارجية.

ومن خلال الفصل الموالي سنقوم بعملية إسقاط التشخيص المالي في الحياة العملية من قبل البنك كونه طرف خارجي يتبنى هذا النوع من التشخيص.

مقدمة الفصل:

يعتبر قرض الاستغلال من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك لما يتميز به منمكانة هامة في الاقتصاد الوطني ، وعندما يقوم البنك بمنح قروض الاستغلال لمختلف الاستخدامات الممكنة فهو يختار أفضل الاستعمالات للموارد المالية المتاحة لديه، وسوف نحاول من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري من الدراسة على الواقع العملي باختيارنا لوكالة بنك نتكسيس لولاية المدية، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عام لبنك نتكسيس من خلال لمحة تاريخية عن البنك وأعماله ومختلف وظائفه ثم قمنا بتقديم بنك " نتكسيس الجزائر" والوكالات الرئيسية بالإضافة إلى الهياكل التنظيمية، وفي المبحث الثاني وضحنا سياسة دراسة المخاطر في هذا البنك، أما في المبحث الثالث فقدمنا دراسة طلبات القروض التي يتلقاها البنك بواسطة التشخيص المالي، بالتركيز على متابعة مفصلة لمراحل سير ملف طلب قرض استغلال مقدم من طرف أحد زبائن البنك بداية من وكالة ولاية المدية إلى غاية بنك نتكسيس الأم، حيث توجت ختاما بقبول ملف طلب قرض الاستغلال.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك نتكسيس

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تقديم كل من بنك نتكسيس الدولي وفرعه بالجزائر والوكالة الممثلة له على مستوى ولاية المدية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك نتكسيس

أولا:مراحل تأسيس البنك:

بنك نتكسيس هو بنك دولي من رأس مال وتسيير وخدمات مالية، بدأ عملياته في جانفي من سنة1954، وهو ثاني متعامل بنكي في فرنسا، رئيس جمعية مجلس نتكسيس حاليا هو " فرنسوا بيرول" ، ويقع مقر هذا البنك في 50 شارع بيير منديس فرانس – 75013 باريس 13.

إن بنك نتكسيس له أكثر من 15300 فرع في أكثر من 25 دولة منها: اندونيسيا، بروناي، الولايات المتحدة الأمريكية، لاوس، ماليزيا، فلبين،سنغافورة، تايلندا، فتنام، الصين، هونغ كونغ، ماكاو، اليابان، ماينامار،كوريا الجنوبية، استراليا، مكرونيزيا، نيوزلندا الجديدة، جزر السلمون، جزر مارشال ،أفغانستان، بنغلاداش، بوهوتو ،الهند، النيبال، باكستان، سيرلانكا، فيجي، كالدونيا الجديدة، كوريا الجنوبية، منغوليا، تايوان، الجزائر...الخ، وقد مر بنك " نتكسيس " بمراحل حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم كما يلي:

- سنة 1818: إنشاء أول صندوق ادخار في باريس لأجل ارتقاء الجباية وإدارة الادخار العمومي، بداية تسجيل المدخرات.
- 1837: إدارة التسجيلات موكلة إلى صندوق الضرائب، صناديق الادخار متعددة حيث تجاوزت 284صندوق في 1839 و364صندوق سنة 1847.
- 1878 إنشاء أول بنك عمومي في فرنسا، والبنوك العمومية تأسست لأجل المقاولين الخواص لأجل تمويل مشاريعهم.
- 1919 إنشاء القرض الوطني لأجل تسهيل إصلاح الأضرار الحاصلة في الحرب العالمية.
- 1921 إنشاء الصندوق المركزي والبنك الشعبي CCBP.

- 1946إنشاء البنك الفرنسي الخارجي للتجارة BFCE من أجل تسهيل تمويل العمليات التجارية الخارجية.
- 1996 إنشاء NatixisSA مخرج نجاة من اتحاد القرض الوطنيBFCE أول اتحاد بنكي في فرنسا منذ حوالي 30 سنة.
- 1999CCBEأصبحت البنك الفدرالي للبنوك العمومية BFBP و NatixisSA بنكنتكسيس العمومي بعد تحويل نشاطات العمليات من CCBP إلى Natixis SA ، وإنشاء الصندوق الوطني لصناديق الادخار CNCE.
- 2001 إنشاء CDC IXIS بنك استثماري ومالي يتبنى أنشطة مالية بالاتفاق مع صندوق الضرائب.
- 2004 الصندوق الوطني لصناديق الادخار CDC IXIS و مجمع صناديق الادخار أيضا يصبح ممثل بنكي عام، و أنشأتكل من: IXIS CIB و IXIS AM
- 2006 إنشاء نتكسيس: الجمع بين أنشطة IXIS وبنك نتكسيس العمومي.

ثانيا: أعمال البنك ووظائفه

طور بنك " نتكسيس" حلولا مالية أو خدمات للمتعاملين في الاقتصاد (الشركات / المؤسسات، المؤسسات المالية، القطاع العام،(البنك العمومي وصناديق التوفير) ومتعامليه (المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، المهنيين، الخواص).

إن بنك " نتكسيس" ينصح ويرافق زبائنه خلال كل مشاريعهم، وهو يقترح حلولا مالية خاصة ويدعمها على اختلاف مهنهم ومعارفهم من خلال ثلاث وظائف أساسية:

الوظيفة الأولى: هو بنك المتعاملين الكبار، حيث يقدم لمتعامليه: نصائح أو إرشادات، أموال، بحوث فيما يتعلق بالجوانب المالية لمشاريعهم، ويعمل على توفير أسواق لرؤوس الأموال،كما يعتبر بمثابة مجمع المعاملات البنكية.

الوظيفة الثانية: الادخار، من خلال إدارة النشاطات، تقديم الضمانات، التخصيص الأمثل لرأس المال المستثمر.

الوظيفة الثالثة: يوفر البنك خدمات مالية خاصة منها: (الكفالات والضمانات، القرض الايجاري، القرض الاستهلاكي،التعامل المالي في السينما والسمعي البصري،الفنون الاجتماعية، المدفوعات..).

المطلب الثاني: تقديم بنك " نتكسيس الجزائر"

هو بنك عام يخضع للقانون الجزائري وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـــ: 10000001682 دج، و ينشط في السوق الجزائري منذ سنة1999 تحت تسمية " أمانة بنك" وتغيرت تسميته إلى نتكسيس الجزائر" NatixisAlgerie "في سنة 2006.

أولا: المقر الاجتماعي

مقره الاجتماعي بناية القصر، منطقة الأعمال ماركير، قطعة 35/34 باب الزوار 16311، الجزائر، رقم التسجيل في السجل التجاري: 7974000B99.

ثانيا: الوكالات

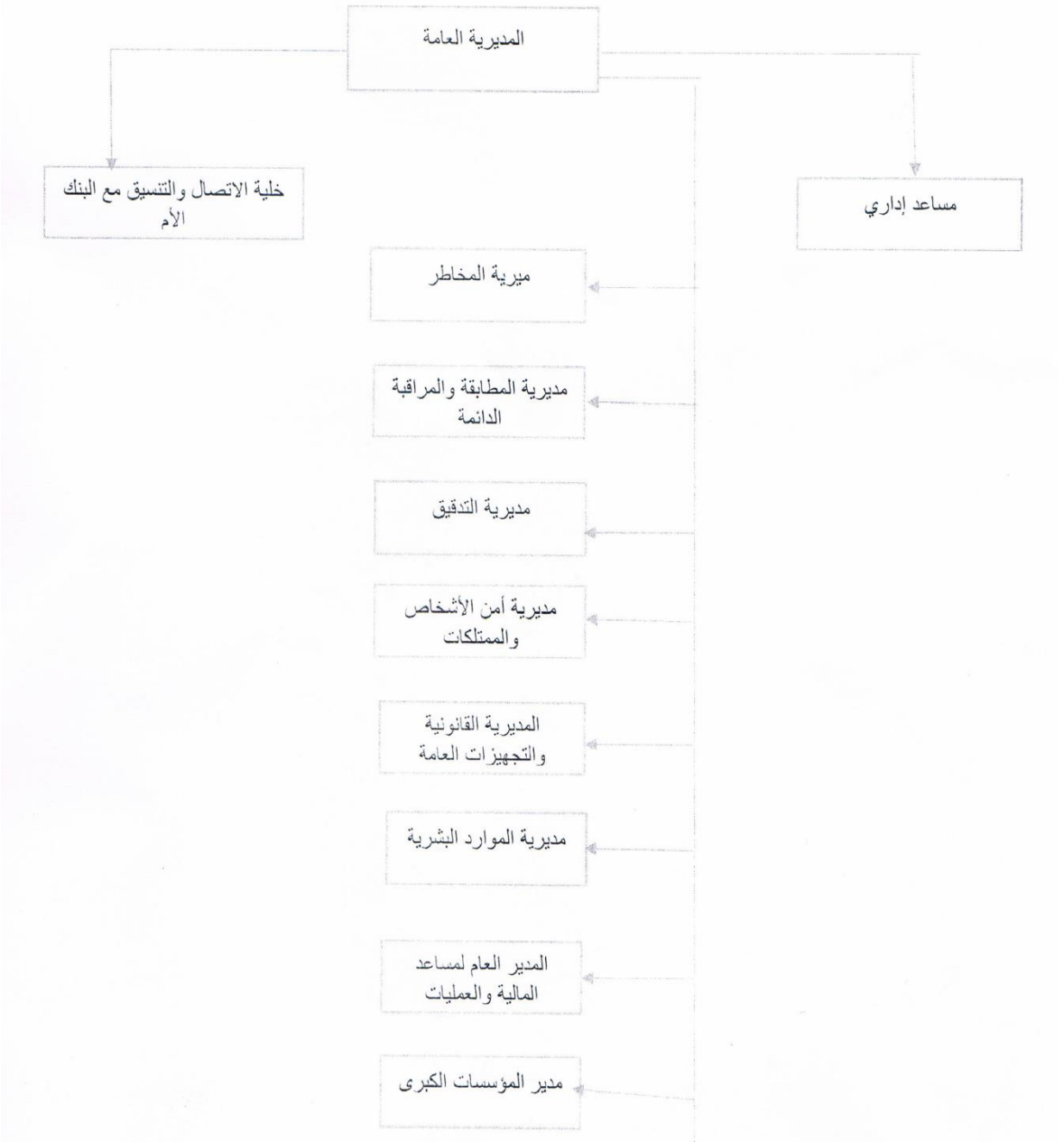
بنك "نتكسيس الجزائر" هو فرع من NATIXIS SA ومجوعة BPCE، ثاني متعامل بنكي في فرنسا، فيه ما يقارب 685 موظف و27 وكالة موزعة عبر كل التراب الجزائري كما يلي:

- الشرق: عنابة، اقبو(بجاية)، باتنة، برج بوعريريج، قسنطينة، سطيف(2 وكالات).
- الوسط: شراقة، ديدوش مراد، حيدرة(3وكالات)، جسر قسنطينة، روبية، تيزي وزو، المدية.
- الغرب: الشلف، معسكر، مستغانم ،وهران(4وكالات)، غليزان، سيدي بلعباس، تلمسان.

يقدم بنك " نتكسيس الجزائر " جملة من العروض أو الخدمات المالية الموجهة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة PMI/PME والمهنيين وكذا الخواص و يمتاز هذا البنك بـــ:

- متابعات فريدة وذلك من خلال الوكالات الموزعة على التراب الجزائري.
- استشارات ذات قيمة مضافة عالية جدا من اجل إيجاد حلول دقيقة.
- علاقة مهنية وطيدة مع الزبائن مع إمكانية التطوير في الحلول المقدمة لكل زبون.
- مهارات مهنية كفؤة.

الشكل رقم (3-1) :الهيكل التنظيمي لبنك نتكسيس الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

المطلب الثالث: الوكالات الرئيسية لبنك " نتكسيس"

هناك ثلاثة أنواع من الوكالات في بنك " نتكسيس الجزائر " وأساس التفرقة بين الوكالات هو في طبيعة النشاط ونوع الزبائن المتعامل معهم، ومن اجل تحقيق مهمتها كل وكالة مسيرة من طرف مدير مقسمة حسب نوع الوكالة كما يلي:

أولا: وكالة مختلطة Mixte:

وهي وكالة تعالج حجم هام من النشاط المرتبط بالمؤسسات والخواص والمهنيين(طب، محاماة...)، وعن التقسيم الهيكلي لهذا النوع فهو كما يلي:

1. القسم التجاري:

مسير من طرف مسؤول تجاري، يشرف على كل من:

- المكلف بالعمليات.
- مسير حساب العملاء الخواص والمهنيين.

2. قسم العمليات:

مسير من طرف مسؤول العمليات يشرف على:

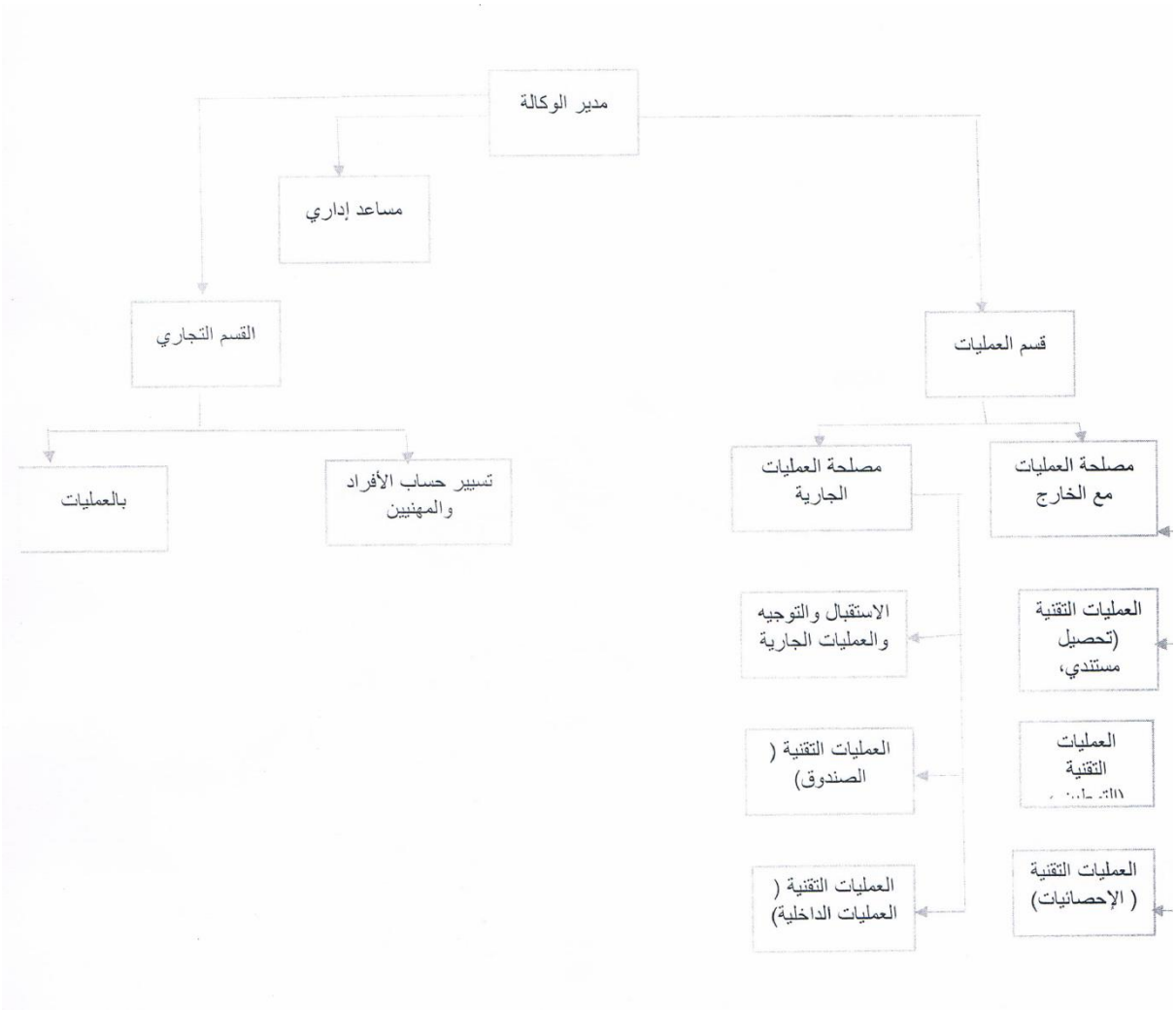
- مصلحة العمليات الجارية :متكونة من فريق عمل ممثل فيما يلي:
  - ✓ مكلف بالاستقبال والتوجيه والعمليات الجارية "CAOC"
  - ✓ مكلف بالعمليات التقنية (صندوق).
  - ✓ مكلف بالعمليات التقنية (العمليات الداخلية).

-مصلحة العمليات مع الخارج (مسؤول العمليات التقنية): متكونة من فريق عمل ممثل فيما يلي:

- ✓ مكلف بالعمليات التقنية(تحويل حر، تحصيل، اعتماد مستندي).
- ✓ مكلف بالعمليات التقنية(التوطين، التصفية).
- ✓ مكلف بالعمليات التقنية – الإحصائيات.

ومما سبق يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

الشكل رقم(3-2) الهيكل التنظيمي لوكالة مختلطة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

ثانيا : وكالة تجزئة Retail:

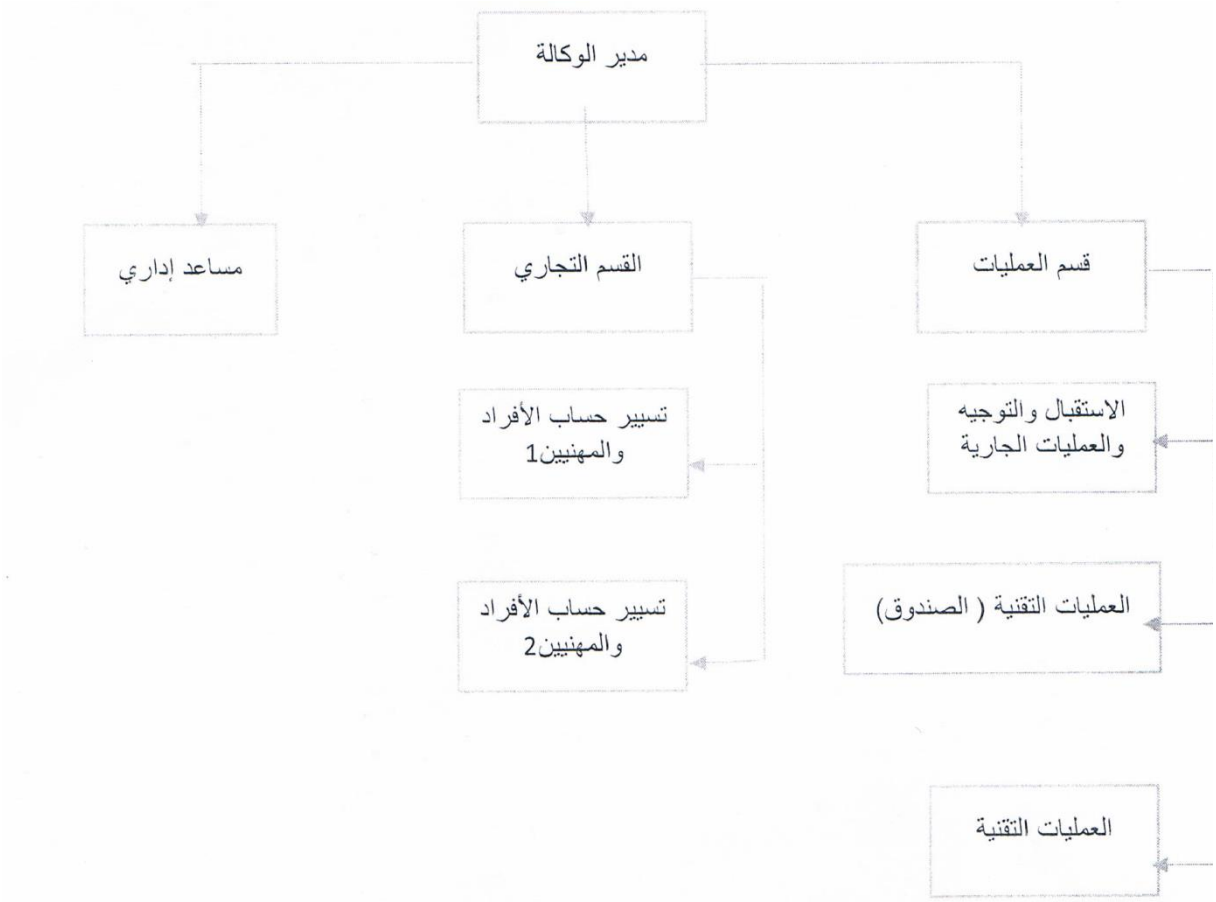
هي وكالة تعالج حجم هام من النشاط المرتبط بالخواص والمهنين، وهيكلها التنظيمي كما يلي:

- القسم التجاري: مسير من طرف مسؤول تجاري هذا الأخير يشرف على المكلفين بالزبائن الخواص والمهنيين.
- قسم العمليات: مسير من طرف مسؤول العمليات، والذي يشرف على:
  - ✓ مكلف بالاستقبال والتوجيه والعمليات الجارية.
  - ✓ مكلف بالعمليات التقنية (صندوق).

✓ مسؤول العمليات التقنية.

والشكل التالي يوضح هيكل وكالة التجزئة:

الشكل رقم (3-3) الهيكل التنظيمي لوكالة التجزئة.



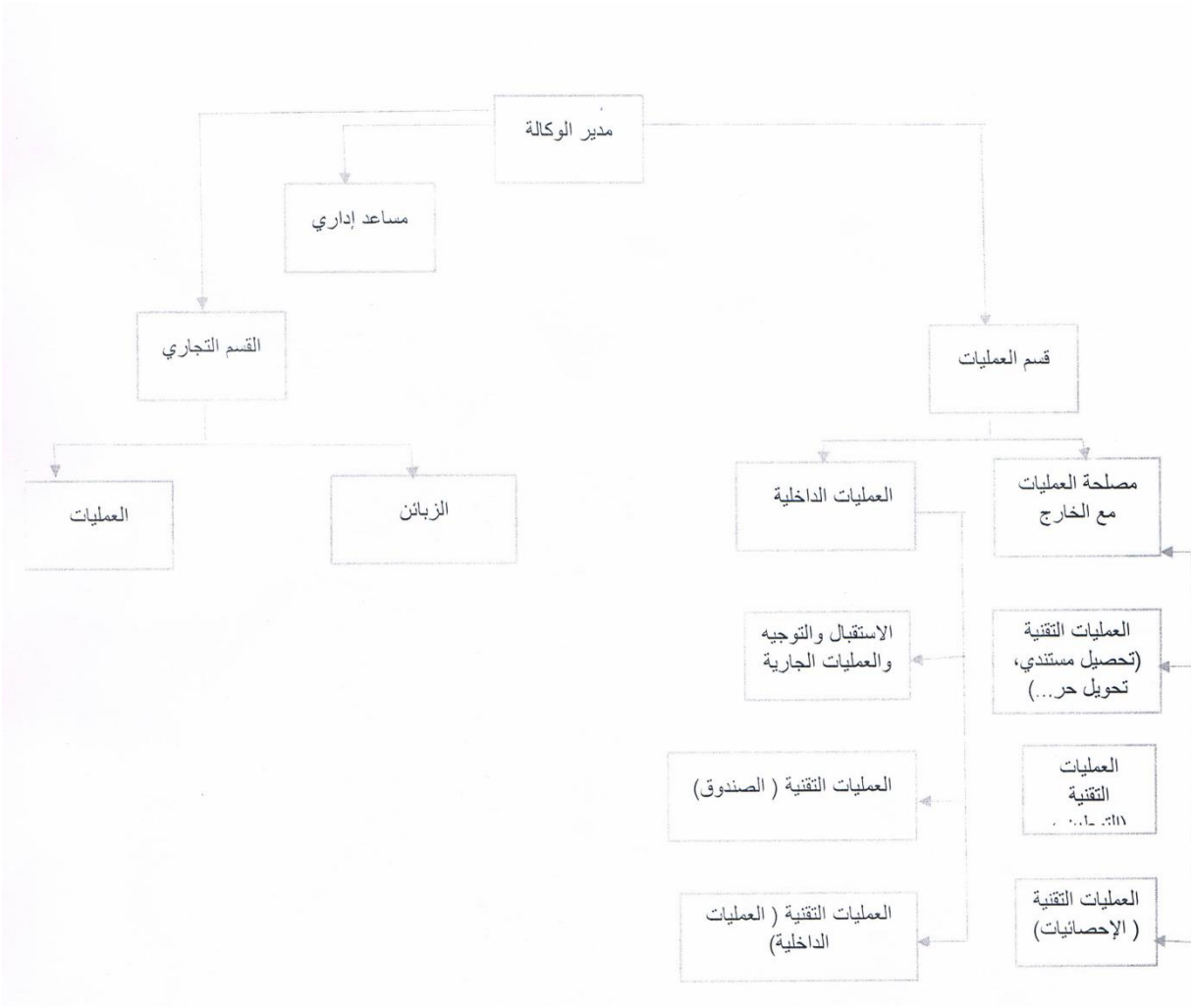
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات البنك

ثالثا: وكالة مهنية Corporate:

وكالة تقوم بحجم هام من النشاط المتعلق بالمؤسسات، وهيكلها التنظيمي كما يلي:

- قسم العمليات والقسم التجاري: المشرف على العمليات والزبائن.

الشكل رقم (3-4) :الهيكل التنظيمي لوكالة مهنية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

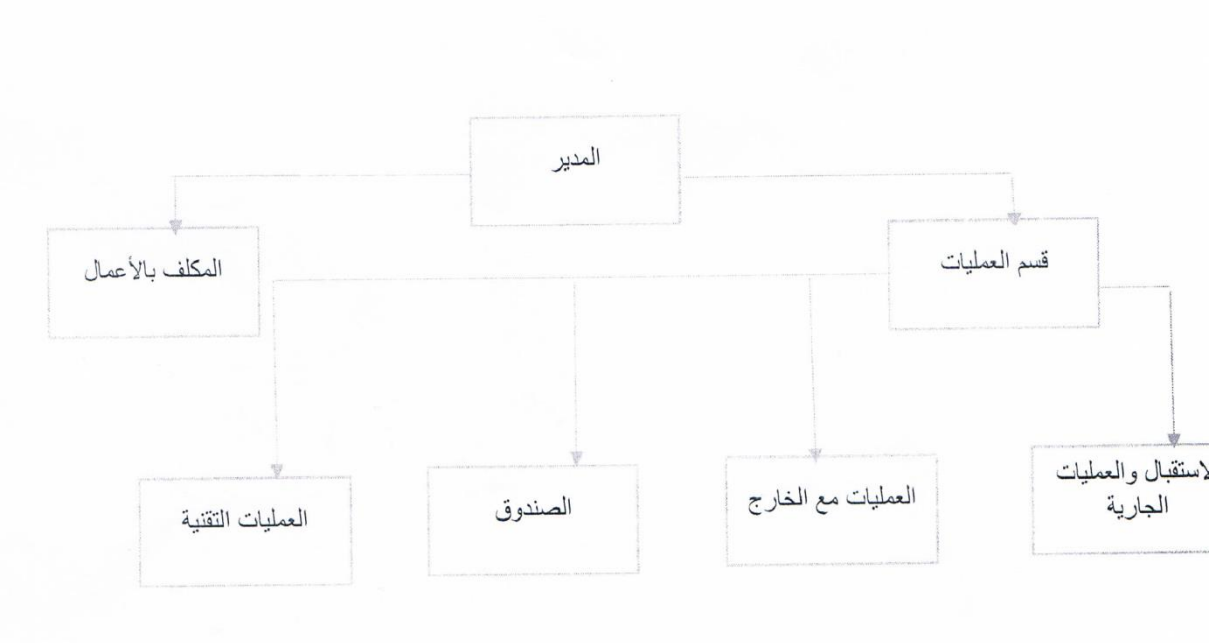
المطلب الرابع: وكالة بنك " نتكسيس " بولاية المدية

وكالة المدية هي مؤسسة ذات أسهم تابعة لبنك "نتكسيس الجزائر"، تأسست في 28 ماي 2014، بالمقر الاجتماعي:12 ج جيش التحرير- المدية 26000، تحت رقم التسجيل في السجل التجاري:7974000B99، وهي وكالة مختلطة.

أولا: الهيكل التنظيمي للوكالة

الهيكل التنظيمي لوكالة ولاية المدية كما يلي:

الشكل رقم (3–5): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك " نتكسيس "ولاية المدية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

ثانيا: خدمات الوكالة

تقدم الوكالة في إطار عملها مجموعة من الخدمات، يمكن حصرها في:(انظر الملحق رقم01)،

- فتح الحسابات بالإضافة إلى عمليات سحب/إيداع النقود.
- عمليات التحويل من حساب إلى حساب، ولدينا نموذج أمر تحويل
- عمليات صرف العملة الوطنية (تجزئة النقد).
- عمليات صرف العملة الأجنبية لغرض (السياحة، التداوي، منح تعليم للخارج...).
- تغطية عمليات الاستيراد والتصدير
- تقديم صكوك(صكوك أصحاب الحسابات، صك بنك)
- تقديم قروض (قصيرة/ متوسطة)، لا تقدم الوكالة حاليا قروض طويلة الأجل لنظرا لحداثتها عل الرغم وجود هذا النوع من القروض .
- الكفالات بمختلف أنواعها.
- تسليم الصكوك: المقاصة الآلية

- تقديم شيك استقبال (الشباك): في حال ضياع/ نسيان دفتر الشيكات يستطيع العميل استخدامه.
- خدمات الرسائل البنكية.
- بطاقة السحب والدفع CIB: تسمح هذه البطاقة بتقديم نوعين من الخدمات: الأولى السحب، والثانية الدفع، وهذا طوال 7أيام/ 7أيام و24سا/24سا،وهي سهلة الاستعمال وقابلة للتجديد آليا كل سنتين.
- تحويل متعدد: خاص بالشركات لفائدة عمالها
- Natixis NET: هو عبارة عن موقع الكتروني موضوع تحت تصرف عملاء Natixis Algerie، يسمح للزبائن بتسيير حساب ام بطريقة سهلة وسريعة عن بعد، حيث يسمح بـــ :
- الاطلاع على الحساب.
- تحميل كشف الحساب.
- البقاء على اتصال مع البنك المتعامل معه.

وعند الدخول إلى الموقع نجد:

- فتح حسابات الادخار: يمكن للعملاء إنشاء ادخار من خلال إجراء عمليات التحويل الدائم مباشرة من حسابه الخاص أو حساب التوفير أو دفتر التوفير المغناطيسي ويتمثل فيما يلي:
  - ✓ أدنى إيداع عند الفتح يقدر ب :5000دج.
  - ✓ متابعة دائمة عبر الانترنت.
  - ✓ تزويد مجاني لدفتر توفيركم من خلال التحويل الدائم.
  - ✓ حرية اختيار مدة ومبلغ التوفير المستمر من خلال الإيداع الدائم.

كما يمتاز دفتر التوفير المغناطيسي بالمرونة والأمان من خلال:

- ✓ إمكانية الحصول بشكل فوري على موجودات العميل في جميع وكالات نتكسيس الجزائر.
- ✓ إمكانية إيداع الأموال عبر كامل وكالات نتكسيس الجزائر.
- ✓ متابعة نفعية وآمنة للعمليات التي تجرى على دفتر التوفير المغناطيسي.
- ✓ مطابقة مؤمنة للدفتر عبر شريط التسجيل المغناطيسي.

ومن مزاياه:

- ✓ فائدة سنوية تقدر ب25.3%.
- ✓ مصاريف الفتح والتسيير غير موجودة.
- ✓ مجانية الدفتر.

ملاحظة: تقديم الدفتر إجباري لإجراء عمليات السحب أو الإيداع في كل وكالات نتكسيس الجزائر.

- خدمات MEDICALEASE:

وهو تمويل عن طريق القرض الايجاري (خاص بقطاع الصحة) من طرف البنك تصل نسبته حتى 90% من مبلغ التجهيز، مبلغ الإيجار يقدر ب 10%، المدة المحددة لتشغيل الآلات من سنتين إلى خمس سنوات، المصاريف الثابتة للملف 3000دج خارج الرسم، مدة الرد على الطلب خمسة أيام، إيجار ثابت طول مدة العقد، تسيير مثالي لنفقات الاستثمار،تمويل بالاعتماد على قيمة التجهيز، حرية اختيار التجهيزات والموردين، الدفع فصلي أو سنوي مع إمكانية شراء التجهيزات في نهاية العقد، والقيمة الباقية تقدر بـــ: 1% تسليم الأموال في غضون 48سا، التعامل بالأوراق التجارية.

المبحث الثاني: سياسة دراسة المخاطر في بنك نتيكسيس

تتمثل سياسة دراسة المخاطر المتعلقة بالزبائن طالبي القروض من بنك نتيكسيس في إتباع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها قبول أورفض طلب القرض.

المطلب الأول: القواعد الاحترازية العامة:

أولا: تقسيم الخطر بين الزبون ومنظمات الضمان العمومية

يتمثل هذا الإجراء في قيام طالب القرض بعملية تشبه التأمين لدى مؤسسات الضمان العمومية ، بهدف نقل جزء من الخطر المرتبط بالقرض إلى هذه الأخيرة في حالة وقوعه والحؤول دون تحمله من طرف البنك فقط، وتتمثل هذه المنظمات في :

-منظمة الـــFGAR: Fond de Garantie crédit : صندوق ضمان قروض المؤسسات المصغرة والمتوسطة

-منظمة C G CI : Caisse de Garantie Crédit: صندوق ضمان قروض الاستثمار

ثانيا: ضمان القروض المقدمة من طرف البنك

وهذا عن طريق ما يعرف بالضمان الحقيقي المتمثل في الرهن العقاري بالنسبة للعقارات والرهن الحيازي بالنسبة للمنقولات بعد التأكد من قدرة الزبون على السداد.

ثالثا: تحديد فترة القروض متوسطة الأجل

تم تحديد هذه الفترةبسبعة(07) سنوات من ضمنها سنتان تعفى خلالها المؤسسة(طالب القرض) من دفع الأقساط، مع حرية الاختيار في دفع الفوائد لهاتين السنتين في وقتها أو تأجيلها إلى الخمس سنوات المقبلة.

المطلب الثاني:الحدود القطاعية الآمنة Les limites prudentielles sectorielles

أولا: حدود تركز الأخطار Les limites de concentration des risques

تتكون هذه الحدود من :

- حدود جماعية المسماة الأخطار الكبرى
- حد داخلي يتمثل في : مجموع الأخطار الكبرى للبنك الذي يجب أن يكون أق تماما من 8 مرات من الأموال الخاصة الصافية للبنك ، ويعتبر هذا المقدار حدا قانونيا.
- حدود خاصة داخلية تتمثل في عدم تجاوز مبلغ القرض المطلوب 20% من الأموال الخاصة الصافية للمؤسسة الطالبة للقرض.

المطلب الثالث: حدود التركيز القطاعية Limites de concentration sectorielles

يجب ألا يتجاوز مبلغ القرض المطلوب 30%من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنكلكافة الزبائنبالنسبة لقطاع الزراعة الغذائية (agro-alimentaire)، و20% من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنكلكافة الزبائن بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى.

أولا: القطاعات التي يمولها البنك

الجدول رقم (3-1): القطاعات التي يمولها البنك عن طريق القروض

صناعة الزراعة الغذائية (agro-alimentaire)	مع عدم تجاوز نسبة 30%من مجموع التزامات المؤسسة طالبة القرض تجاه البنك بالنسبة لهذا القطاع.
قطاع الأشغال العمومية ومواد البناء	التركيز على المؤسسات الكبرى ذات التنقيط أبر من 5 نقاط
القطاع الصيدلاني	انتاج الأدوية /الاستيراد
كيمياء التحويلية	الأسمدة، منتوجات بيطرية، مواد بلاستيكية
الصناعة الحديدية	كل الصناعات الحديدية
انتاج المواد الاستهلاكية	انتاج التجهيزات الكهرومترلية
الاعلام والاتصال	مع عدم تجاوز نسبة 20%من مجموع التزامات البنك بالنسبة لهذا القطاع.
الطاقة	مع عدم تجاوز نسبة 20%من البنك بالنسبة لهذا القطاع.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-2) : القطاعات التي يمولها البنك بطريقة انتقائية عن طريق القروض :

تداول المواد الغذائية	-استيراد الحبوب/المواد الغذائية ذات الأهمية الأولى: -التمويل بشرط المراقبة المكثفة للشحنات -تداول اللحوم الطازجة أو المجمدة غير معني بالتمويل
قطاع الأشغال العمومية ومواد البناء	المؤسسات الكبرى ذات التنقيط أقل أويساوي 5 نقاط
القطاع الصيدلاني والصحي	استيراد وتداول المنتوجات الصيدلانية -العيادات الخاصة والطبية
تداول المنتجات الصلبة	مجال مستوردي حديد التسليح خاصة ورشات الأشغال العمومية.
تداول أجهزة الإعلام الآلي	مستوردي أجهزة الإعلام الآلي والمكتبي مع التركيز على المطورين لنشاط التركيب والصناعة الآنية

السيارات	تجار السيارات حسب النظام ساري المفعول بالجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-3) :القطاعات المقصاة من تمويل البنك

الزراعة في المرحلة الأولى	التربية، الاختيار، تربية المائيات، تجارة الماشية
المطحنة	الحظر على المتدخلين الجدد فقط
تداول المعادن الحديدية وغير الحديدية في التصدير	المنع على القطاع ككل مهما كان حجم المتعاملين.
الملابس الرخيصة	المنع على القطاع ككل مهما كان حجم المتعاملين.
التطوير العقاري	قطاع المضاربة المتقلب
السكن الاجتماعي	هذا المجال لا يمكن لهذا البنك أن ينافس فيه البنك الوطني.
شركات الطيران	كل عمليات القرض غير مسموحة
الجمعيات الرياضية	فرق كرة القدم تحديدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

ملاحظات:

بالإضافة إلى القطاعات المقصاة من التمويل عن طريق القرض من البنك ، هناك مؤسسات لاتمول هي:

- المؤسسات حديثة النشأة.
- مؤسسات لها مدة نشاط أقل من 12 شهرا
- مؤسسات كبرى نتيجة تنقيطها تساوي أو تتفوق 13 نقطة

القيود المفروضة بسبب طبيعة المقابلة أو المعاملات:يتم التعامل مع طلبات القروض في هذه الحالة بطريقة انتقائية من طرف البنك ، حيث نجد:

- مؤسسات تنشط ضمن قطاعات لا يتعامل معها البنك
- مؤسسات كبرى بعد عملية التنقيط يتم تحديد مدة القرض متوسط الأجل تبعا للنقاط المحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (3-4): مدة القرض تبعا لمستوى التنقيط

النقطة المحصل عليها	مدة القرض متوسط الأجل
أقل أو يساوي 9	7 سنوات
10	6 سنوات
أكبر من 10	5 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

مع مدة إرجاء أقصاها سنتان.

بالنسبة لقرض Leasing:

- السيارات السياحية: يمكن أن تصل مدة القرض إلى 5 سنوات كحد أقصى مع مساهمة شخصية لطالب القرض محددة من 20% إلى 50 %
- عتاد ورشة البناء: يمكن أن تصل مدة القرض إلى5سنوات كحد أقصى مع مساهمة شخصية لطالب القرض محددة من 20% إلى 50 %

ثانيا: مجالات تمويل القرض قصير الأجل:

تحبذ البنوك عامة تمويل عناصر الميزانية المعللة والمتمثلة في:

- الخصم
- تسبيقات على الفواتير(من 90 يوم إلى 180 يوم)

كما تمول أيضا عناصر خارج الميزانية مثل: كفالات الصفقات والتي لا تتعدى 12 شهرا، المكشوف الذي يجب ألا يتعدى 15 يوما من رقم أعمال المؤسسة.

ثالثا: مستويات أخذ القرار في بنك نتيكسيس الجزائر:

- **على مستوى الوكالة:**

يقوم عامل البنك بجمع البيانات اللازمة لدراسة طلب القرض المقدم ، حيث تسمح هذه البيانات بتحديد الخطر وتقييمه والتأكد من مدى موافقة سياسة الأخطار الخاصة بالبنك ثم يتم أخذ القرار حسب المستويات المتخصصة كما يلي:

- **المستوى الأول:** المدراء الجهويون

يتم دراسة ملف طلب القرض من طرف المحللين الجهويين قبل عرضه على المدير الجهوي حسب الجهة (شرق، وسط ،غرب) بناء على الدراسة المجراة من طرف الوكالة الأولى مع المزيد من التعمق ودون تجاوز السقف المحدد لمجال القرض المعني.

ملاحظة: هناك ثلاث حالات لا يتم أخذقرار الإقراض فيها من طرف المدراء الجهويين، وهي:

- مؤسسات بصدد البدء في النشاط (لديها ميزانية افتتاحية فقط)
- مؤسسات لها أكثر من 12 نقطة
- قروض إعادة الجدولة.

الجدول رقم (3–5) :المستوى الأول:

قطاع الزبون	طبيعة القرض	مبلغ سقف القرض الجهوي
العملاء العادين	مدة القرض تحوي 20 سنة قروض عقارية	40 مليون دينار جزائري
الحرفيين	قروض قصير الأجل	50 مليون دينار جزائري
	قروض متوسطة الأجل مدة 5 سنوات	25 مليون دينار جزائري
	مجموع القروض للحرفيين	50 مليون دينار جزائري
المؤسسات 7 ← 10 نقاط	قصير الأجل	250 مليون دينار جزائري

المؤسسات 11 ← 12 نقاط	قرط قصير المدى	150 مليون دينار جزائري
	قرض متوسط الأجل مدى قصوى : 5 سنوات وفترة إرجاع 18 شهر مبلغ القرض لا يتجاوز 50% من مبلغ القرض قصير الأجل	50 % من مبلغ القرض قصير الأجل
	مجموع القرض لا يتعدى	300 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

المستوى الثاني:

الجدول رقم (3–6): قرار يأخذه المدير الجهوي مع مدير الأخطار في المديرية العامة

قطاع الزبون	**طبيعة القرض**	**مبلغ سقف القرض الجهوي**
العملاء العاديين	20 سنة	60 مليون دينار جزائري
الحرفيين	قروض قصيرة الأجل	100 دينار جزائري
	قروض متوسطة الأجل مدة أقصاها 5 سنوات	50 مليون دينار جزائري
	مجموع القروض للحرفيين	100 مليون دينار جزائري
المؤسسات من 7 إلى 9 نقاط	7 سنوات	600 مليون دينار جزائري
المؤسسات 10 نقاط	6 سنوات	500 مليون دينار جزائري
المؤسسات 11 نقطة	5 سنوات	500 مليون دينار جزائري
المؤسسات من 12 فما فوق	3 سنوات	250 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

الجدول رقم (3-7): بالنسبة للمدير العام المساعد المكلف بالاستغلال:

قطاع الزبون	طبيعة القرض	سقف القرض
العملاء العاديين	مدة القرض القصوى 20 سنة قروض عقارية	60 مليون دينار جزائري
الحرفيين	قرض قصير الأجل	100 مليون دينار جزائري
	قرض متوسط الأجل	50 مليون دينار جزائري
	مجموع الحرفيين	100 مليون دينار جزائري
المؤسسات من 7 إلى 9 نقاط	7 سنوات + 18 شهر إرجاء %5	700 مليون دينار جزائري
المؤسسات من 10 نقاط	6 سنوات مدة إرجاء 12 شهر إلى 18 شهر	600 مليون دينار جزائري
المؤسسات 11 نقاط	5 سنوات	600 مليون دينار جزائري
المؤسسات 12 نقطة فأكثر	3 سنوات	350 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

المستوى الثالث:

تتم المناقشات حول ملف القرض من طرف لجنة دراسة القروض لبنك نتكسيس الجزائر، عدد أعضاء هذه اللجنة 04، وهم:

- المدير العام.
- المدير العام المساعد للاستغلال.
- مدير الأخطار.
- مدير الملائمة.
- مع مشاركة المحللين لمديرية الأخطار.

الجدول رقم (3-8): المستوى الثالث لدراسة ملفات طلبات القروض

النقطة الداخلية	مدة القرض	مبلغ القرض	ملاحظات
العملاء العاديين	قروض عقارية 20 سنة	200 مليون دينار جزائري	فترة إرجاء من 12 إلى 18 شهر
المؤسسات من 1 الى 9 نقاط	7 سنوات	مليار دينار جزائري	
المؤسسات 10 نقاط	7 سنوات	800 مليون دينار جزائري	
المؤسسات 11 نقطة	6 سنوات	800 مليون دينار جزائري	
المؤسسات 12 و 13 و 15 نقطة	5 سنوات	600 مليون دينار جزائري	
المؤسسات 15 و 16 نقطة (إعادة الجدولة)	1 سنة	400 مليون دينار جزائري	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

المستوى الرابع: نتكسيس فرنسا.

ملف يحول إلى بنك نتكسيس- باريس الأم عندما يتجاوز مبلغ القرض المبالغ سالفة الذكر

المبحث الثالث: دراسة طلبات القروض من طرف البنك

قروض الاستثمار: طويلة الأجل(أكثر من 7 سنوات) وتكون بهدف خلق الاستثمار أو تجديد معدات الاستثمار أو لنقل معدات الاستثمار من مكان إلى مكان.

قروض الاستغلال: متوسطة (من 5-إلى 7 سنوات) وتكون من أجل تمويل دورة الاستغلال وتتراوح أجالها من يوم واحد إلى سنتين غالبا ،كما أنها تمول الأصول قصيرة الأجل ، وتسمى كذلك بقروض الصندوق كونها تمول صندوق المؤسسة، وهناك جانبان لدراسة طلبات الروض هما دراسة الملفات المقدمة من حيث شروط تكوين ملف طلب القرض، والتحليل المالي لهذا الملف.

المطلب الأول: قروض الاستغلال في البنك:

أولا: أنواع قروض الاستغلال:

نميز بين ثلاثة أنواع من قروض الاستغلال في بنك نتكسيس، وهي:

- الخصم التجاري.
- التسبيق على المخزون.
- قروض الخزينة.

ويتم تمييز قروض الاستغلال إلى قروض ذات مبرر ملموس وهي مفضلة دائما لدى البنك عند التعامل مع زبائنه مقارنة مع النوع الثاني الذي تمثله القروض ذات المبرر غير الملموس (غير معلوم)، فبالنسبة للنوع الأول نجد: الخصم التجاري ، تسبيق على المخزون، تسبيق على الفواتير

أما بالنسبة للنوع الثاني فنجد:

- **السحب على المكشوف:**

وهو آخر أنواع القروض في ترتيب البنك ويجب ألا يتعدى 15 يوما من رقم أعمال المؤسسة حسب تعليمة البنك المركزي الجزائري، حيث يكون حساب الزبون مدينا (سالب) ويمكن أن يبقى كذلك لمدة سنة.

- **تسهيلات الصندوق:**

لها نفس مبدأ السحب على المكشوف، غير أن الفرق في كون الحساب المدين للزبون يجب ألا يبقى كذلك لمدة تتجاوز ثلاثة أيام كأقصى حد، ويجب ألا يتعدى 15 يوما من رقم أعمال المؤسسة حسب تعليمة البنك المركزي الجزائري.

ثانيا: أنواع زبائن بنك نتيكسيس

ينقسم زبائن البنك إلى ثلاث فئات:

1. **المؤسسات الكبرى المهنية (Corporate):**

وهي المؤسسات التي رقم أعمالها يساوي أو يفوق مبلغ 150 مليون دينار جزائري ، ويمكنها الاستفادة من قروض متوسطة الأجل وقروض الاستغلال قصيرة الأجل وقروض leasing

2. **مؤسسات التجزئة (الصغرى) (Retaille):**

وهي المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من مبلغ 150 مليون دينار جزائري ، ويمكنها الاستفادة من قروض متوسطة الأجل وقروض الاستغلال قصيرة الأجل وقروض leasing.

3. **الأشخاص الطبيعيون(Particuliers):**

ويمكنهم الاستفادة من القروض العقارية

المطلب الثاني: دراسة الملف المقدم إلى إدارة البنك من طرف الزبون لطلب القرض

قبل الشروع في دراسة الملف المودع لدى البنك من أجل الحصول على القرض، يتم التأكد من توفر وصحة كافة الوثائق المالية والقانونية كما يلي:

الوثائق الضرورية المطلوبة: تتكون من:

أولا: الوثائق الضرورية المكونة لملف طلب القرض

وثيقة مسحوبة من البنك يجب أن يرفقها الزبون بطلب ممضي ومختوم من طرفه، ومخطط نشاط الأعمال في حالة المؤسسات الكبرى، سيرة ذاتية لمالك أو مدير المؤسسة بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة (عمرها في السوق أقل من سنة).

الوثائق المالية: تتكون من:

- ثلاث (03) ميزانيات الجبائية الأخيرة مؤشر عليه من طرف مصالح الضرائب.
- ثلاث (03) جداول حسابات النتيجة الأخيرة مؤشر عليه من طرف مصالح الضرائب.
- ميزانية افتتاحية بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة.
- جدول يوضح تدفقات الخزينة.
- مخطط للمشاريع قيد الإنجاز بالنسبة لمؤسسات البناء (المقاولات) والمشاريع التي أمضيت صفقاتها و لم يتم الشروع فيها بعد بهدف تحديد المداخيل.
- ميزانية وجدول حساب النتيجة تقديريان على مدى ثلاث (03) سنوات المقبلة
- تقرير محافظ الحسابات للمؤسسة.

الوثائق القانونية:

- نسخة من السجل التجاري
- نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة
- شهادة الصفاء الضريبي(l'extret de role)
- شهادة التأمين Cnas بالنسبة للعمال، وشهادة التأمين Casnos بالنسبة للشخص الطبيعي صاحب المؤسسة الخاصة.
- صفة صاحب القرار ومدى صلاحياته في طلب القرض بالنسبة للمؤسسات الكبرى.
- الوضعية المحاسبية بالنسبة للملفات التي تودع بعد السداسي الثاني للسنة الحالية.

ثانيا: التشخيص المالي لملف طلب القرض:

تتم دراسة الملفات المقدمة من طرف الزبائن لطلبات القروض في شقين:

- **الدراسة الاقتصادية:**

تتمثل الدراسة الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض في كافة النواحي في المجال الاقتصادي لنشاط المؤسسة مع التركيز على:

1-حصة المؤسسة من السوق

2- نوعية المنتوجات

3-الطرق المتبعة في عملية الإنتاج

4-محيط المؤسسة

5- الموردون المتعاملون مع المؤسسة خاصة في حالة المورد الوحيد

6-مدى توفر المادة الأولية أو ندرتها

- **التشخيص المالي لملف طلب القرض:**

الهدف الرئيسي منه هو التعرف على ماضي المؤسسة، حاضرها ومستقبلها وتحديد وضعيتها المالية الحالية وترجمة مختلف النتائج بما يسمح للبنك بالتنبؤ -على المدى الطويل- بالحالة المالية للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

- **أهداف التشخيص المالي لملف طلب القرض:**

يهدف التحليل المالي لملف طلب القرض إلى الوصول للإجابة على النقاط التالية:

- استمرارية المؤسسة
- قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج
- تطور المؤسسة
- الحصة السوقية للمؤسسة
- السيولة على المدى القصير

- الملاءة المالية على المدى الطويل

وتجدر الإشارة إلى أنه في قروض الاستغلال نركز على:

- السيولة على المدى القصير
- مدى تطور نشاط المؤسسة بتطور رقم الأعمال
- الحصة السوقية للمؤسسة ومدى تطورها
- المنافسة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة
- مدى قدرة المؤسسة على تحقيق قيمة مضافة
- قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة

ثالثا: أدوات التشخيص المالي:تنقسم أدوات التشخيص المالي إلى قسمين:

آلية المعلومات المحاسبية: وتتمثل في :

- النسب المالية
- الحسابات الوسيطية للتسيير
- الخزينة
- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل
- دراسة الاستخدامات والمصادر

الآليات الجديدة: وتتمثل في:

- جدول التدفقات المالية
- أثر الرافعة
- طريقة التنقيط

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمراحل سير ملف طلب قرض استغلال من البنك

في هذا المطلب قمنا بتتبع مختلف مراحل سير طلب قرض الاستغلال المقدم من طرف مؤسسة خاصة من البداية بتقدم الزبون بطلب قرض الاستغلال إلى غاية حصوله على الترخيص بمنح هذا النوع من القرض.

أولا: المعالجة الأولى لملف طلب قرض الاستغلال من طرف وكالة المدية

(كل المبالغ الواردة في الدراسة بمليون دينار جزائري)

نتكسيس الجزائر

الوكالة:وكالة المدية

المديرية الجهوية: المديرية الجهوية للوسط

الجدول رقم (3-9): بداية الإحصاء

(شرط إلزامي للدخول في إطار علاقة مع البنك)

الاسم واللقب –السبب الاجتماعي	**********	**رقم الأعمال**	**1.113.870.000،00دج**
العنوان	**********	**النوع**	**مؤسسة كبرى**
النشاط	**توزيع –تجارة**	**البريد الإكتروني**	
تاريخ الإنشاء	**2002/06/30**	**رأس المال**	**43.586.000،00 دج**
رقم الحساب	********	**رقم الهاتف**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الحاضرون:

الجدول رقم (3–10):الأشخاص المعنيون

الاسم واللقب	**الوظيفة**
السيد ب.ن	**المسير والمساهم الوحيد**
السيد :ع.ج	**مساعد**
ممثلو نتكسيس	
الاسم واللقب	**الوظيفة**

السيد ب.ب	المدير المساعد
السيد : ج.هـــ	

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الهدف من الموعد التجاري:

تمت الزيارة في إطار الشروع في العلاقة بين الزبون والبنك مساحة المحل 240متر مربع ، للاستعمال التجاري مكون من طابق أرضي كغرفة عرض (showroom) ونقطة بيع عتاد الري ، وطابق أول لمقر المؤسسة، للمؤسسة نقاط بيع ومراكز صيانة في المناطق التالية: الجزائر العاصمة، وهران، بوسعادة، بسكرة. مصنع خاص بالإنتاج والتركيب ،والذي دخل حيز الإنتاج سنة 2011سنة 2011، يقع في المنطقة الصناعية للولاية.

بعد عدة اتصالات هاتفية مع مسير المؤسسة الهامة والمتخصصة في مجال استيراد وتوزيع عتاد الري قام البنك بوعد المسير بأحسن تكفل وأفضل الخدمات في مجال العلاقة بنك –زبون، وبهذا قرر مسير المؤسسة الدخول في علاقة مع بنك نتكسيس.

خلاصة الانتقاء:

طاقة تجارية هامة، مواصلة العملية

تاريخ الزيارة الميدانية: 2015/03/31

طلب الزبون:تاريخ طلب القرض:2015/05/10

الجدول رقم (3–11) القرض المطلوب:

التقسيط	المبلغ	موضوع القرض	المفعول
القرضالمستندي(lettre de crédit)	300.00		2015/05/31

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3–12) :الضمانات المقترحة (المبالغ بمليون دينار جزائري)

الضمان	القيمة الحقيقية أو التقديرية	نوع الضمان	ملاحظات

DAMRP	300.00		عقد+ملحق حق حلول للبنك
كفالة	100	شخصية	التصريح بالملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

قائمة وثائق طلب القرض:

وكالة المدية

الاسم واللقب: ******

مرجع الطلب: 0000001/00261/2015

الجدول رقم (3-13): وثائق طلب قرض الاستغلال

اسم الوثيقة	اجبارية	مقدمة
طلب الزبون ممضي ومختوم	**لا**	**نعم**
سيرة ذاتية لمالك أو رئيس المؤسسة حديثة النشأة (أقل من سنة واحدة)	لا	لا
ميزانيات وجدول حساب النتيجة الجبائية لثلاث سنوات الأخيرة +ميزانية وجدول حساب النتيجة تقديريين بالنسبة للمؤسسات تنشط لأكثر من 3 سنوات	نعم	نعم
ميزانية افتتاحية للمؤسسات حديثة النشأة	نعم	نعم
ميزانية وجدول حساب النتيجة تقديريين لفترة القرض على الأكثر 3 سنوات	نعم	نعم
مخطط الخزينة	لا	نعم
مخطط التكلفة بالنسبة لمؤسسات البناء	لا	لا
تقرير محافظ الحسابات معتمد بالنسبة لشركات ذان المسؤولية المحدودة ، شركات المساهمة،	لا	نعم
نسخة حديثة من السجل التجاري	لا	لا
نسخة حديثة من القانون الأساسي للمؤسسة	لا	لا
شهادة الصفاء الضريبي	نعم	نعم
الوضعية الجبائية وشبه الجبائية(أقل من سنة)	لا	نعم
رخصة من المركزية للأخطار (طلب حديث)	لا	لا
محضر l'ago	نعم	نعم
مخطط الاستيراد بطريقة التسوية	نعم	نعم

مخطط التكاليف	نعم	نعم
اتفاقية قرض الاستغلال	لا	نعم
تأمين	لا	نعم
بطاقة التصريح بالملكية	لا	نعم
ملحق محدد قيمة خطر الحريق	لا	نعم
ملحق مجال ضمان خطر السرقة	لا	نعم
الكفالة للمعني	لا	نعم

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

ويتم إرسال إقرار بالاستلام إلى طالب القرض حسب النموذج المبين:

معلومات بنكية:

الجدول رقم (3-14) :سير الحساب:

التاريخ	رقم الأعمال	الحركات	الحركات/ رقم الأعمال	
2015/05/28	00.00	10.000,00		00.00
2014	00.00	00.00		00.00
2013	00.00	00.00		00.00
2012	00.00	00.00		00.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-15) :**التدفقات**:

السنة	عدد العمليات	المبلغ بالعملة الصعبة
2015/05/13	1	43.297.000
2014	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-16) :**الحوادث**:

الحادث	العدد	المبلغ	المدة القصوى
التجاوز على الحساب الجاري	0	0	0

تجاوزات أخرى	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-17): الوضعية الجبائية:

	تسويتها	حالة الدين	ملاحظات
الوضعية الجبائية	نعم	/	/
الوضعية شبه الجبائية	نعم	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-18): الضمانات:

الضمان	القيمة الحقيقية أو التقديرية (بملياردينار جزائري)	نوع الضمان	ملاحظات
.....	300.00	تأمين	عقد+ ملحق الحلول لصالح البنك
كفالات تضامنية	300.00	شخصية	التصريح بالملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

- **قرض مستندي مؤجل بـــ 220.00 مليون دينار جزائري 2016/07/31**

الحالة: تسهيلات جديدة

طبيعة ونوع التسهيل: خقرض مستندي مؤجل ، قرض قصير الأجل

مخاطرة البنك:

المبلغ: 220 مليون دينار جزائري

العمولة:/

0.75%

شروط القرض:

هامش 20% عند الفتح، 80% عند الاستحقاق

شروط جزئية:

الضمانات: المذكورة سابقا

- **قرض مستندي عند الطلب بـــ 80 مليون دينار جزائري 2016/07/31**

الحالة: تسهيلات جديدة

طبيعة ونوع التسهيل: قرض مستندي عند الطلب، قرض قصير الأجل

مخاطرة البنك:

المبلغ: 80 مليون دينار جزائري

العمولة:

0.75%

شروط القرض:

هامش 20% عند الفتح

شروط جزئية:الضمانات: المذكورة سابقا

- **مؤشرات رئيسية لنشاط وأداة العمل**

الجدول رقم (3-19) : طبيعة النشاطات الممارسة:

النشاطات (حسب السجل التجاري)	الوصف والمرجع
التداول –التجارة العامة	استيراد وتركيب مضخات الري

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-20): المنتوجات الرئيسية:

المنتوجات	المواصفات	النسبة المئوية من رقم الأعمال		
		السنة ن-2	السنة ن-1	السنة ن
مضخات ومحركات الري		70	70	70
أنابيب للمضخات		10	10	10
خزائن لمراقبة المضخات		20	20	20
المجـــــــــموع		%100	%100	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-21):الزبائن الرئيسيون

الاسم	الفئة	التسوية		ملاحظات	النسبة المئوية من رقم الأعمال		
		الشكل	الآجال		السنة ن-2	السنة ن-1	السنة ن
الجزائرية للمياه	عمومية	تحويل	من شهر إلى 9 أشهر				
البلديات	عمومية	تحويل	من 3أشهر إلى 9 أشهر				
سوناطراك وفروعها	عمومية	تحويل	شهرين				
مؤسسة seal	عمومية	تحويل / بشيك	5 أشهر				
مؤسسات خاصة	الأفراد	نقدا					
المجمـــــــــــــــوع							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-22):الموردون الرئيسيون:

الاسم	النوع	الدفع		ملاحظات	النسبة المئوية من رقم الأعمال		
		الشكل	الآجال		السنة ن-2	السنة ن-1	السنة ن
PANELLI S.r.l	أجنبية	قرض مستندي مؤجل/ قرض مستندي عند الطلب	90يوم				
EBARA	أجنبية	قرض مستندي مؤجل/ قرض مستندي عند الطلب	90يوم				
VERTICAL	أجنبية	قرض مستندي مؤجل/ قرض مستندي عند الطلب	90يوم				
DAYUAN	أجنبية	قرض مستندي مؤجل/ قرض مستندي عند الطلب	90يوم				
RAKSHA	أجنبية	قرض مستندي مؤجل/ قرض	90يوم				

		مستندي عند الطلب					
المجمـــــــــــــــوع							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-23):أداة العمل:

نوع الأصل	الوصف	الطبيعة	ملاحظات
عقار	المقر الاجتماعي مساحته240 متر مربع ملكية خاصة	عقار	طابق أرضي غرفة عرض، مكاتب في الطابق الأول
عقار	أرض محصل عليها بامتياز لمصنع الانتاج	عقار	في طور الانجاز
متداول	معدات نقل مختلفة	متداول	قيمة 11772 مليون دينار جزائري
متداول		متداول	قيمة 11734 مليون دينار جزائري
عتاد		عتاد	قيمة 9136 مليون دينار جزائري

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-24) العمال:

التعداد	السنة ن-2	السنة ن-1	السنة ن
العمال المأجورين		95	95
منهم إطارات		65	65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

التعليق:

عدد العمال قابل للارتفاع بعد افتتاح مصنع الانتاج في شهر أكتوبر المقبل.

الجدول رقم (3–25):الميزانيات المالية (المبالغ بآلاف الدينار، آلاف العملة الأجنبية)

1 أورو= 106,4353 دج

الأصول	2012	2013	2014	2014	%	الخصوم	2012	2013	2014	2014	%
التثبيتات المعنوية الخام	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**الأموال الخاصة**	**143765**	**197932**	**234273**	**2210**	**39,52**
التثبيتات المعنوية الصافية	**241**	**662**	**484**	**5**	**0,08**						
مصاريف البحث والتطوير	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	رأس المال	**43586**	**43586**	**43586**	**410**	
الأموال التجارية وغيرها	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	علاوات	**0**	**0**	**0**	**0**	
رسوم مؤجلة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	احتياطات	**14973**	**14973**	**2000**	**19**	
أخرى	241	662	484	5		الترحيل من جديد	**45323**	**89323**	**150040**	**1410**	
						نتيجة الدورة	**39883**	**50049**	**38647**	**363**	
						مؤونات مبررة وغيرها	**0**	**0**	**0**	**0**	

					-فارق إعادة التقييم			0	0	0
					-أخرى			0	0	0
التثبيتات المادية الخام	**0**	**0**	**0**	**0**	**أموال شبه خاصة**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التثبيتات المادية الصافية	**23559**	**105179**	**275875**	**2592**		**46,54**				
الأراضي	600	**600**	**600**	**6**	-إعانات الاستثمار		**0**	**0**	**0**	**0**
المنشآت	**0**	**0**	**0**	**0**	-حسابات مجمدة للمساهمين أو المجمع	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
معدات وأدوات	**0**	**0**	**0**	**0**	-أموال شبه خاصة أخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
معدات نقل	**0**	**0**	**0**	**0**	-أخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
تثبيتات مادية أخرى	15264	28020	26590	250			**0**	**0**	**0**	**0**
تثبيتات في طور	7694	76559	248685	2336			**0**	**0**	**0**	**0**

الانجاز										
قيم ثابتة مؤقتا	0	0	0	0	0		0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	0		0	0	0	0
القرض الإيجاري (جزء من رأس المال)	0	0	0	0	0	**مصادر أخرى**	0	0	0	0
						-مؤونات التكاليف والأخطار	0	0	0	0
التثبيتات المالية الخام	0	0	0	0	0	**قروض طويلة ومتوسطة الأجل**	0	0	0	0
التثبيتات المالية الصافية	2594	5502	5256	49	0,89		0	0	0	0
-سندات المساهمة	0	0	0	0	0	-قروض إجبارية	0	0	0	0
-ذمم مالية للشركات	2141	5049	5256	49		-قروض بنكية متوسطة وطويلة الأجل	0	0	0	0

المشابهة										
-تثبيتات مالية أخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	-منها لبنك نتكسيس	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
-أخرى	453	453	**0**	**0**	-ديون مالية مختلفة الأجل	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
					-أخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التثبيتات الصافية	**26394**	**111342**	**281615**	**2646**	**القرض الإيجاري(جزء من رأس المال)**	**47,51**	**0**	**0**	**0**	**0**
	0	**0**	**0**	**0**	**الأموال الدائمة**	**0**	**143765**	**197932**	**234273**	**2210**	**39,52**
صافي المخزونات	39348	136928	54938	516	ديون الاستغلال		55400	202975	306047	2875	
المواد الأولية	0	0	0	0	تسبيقات الزبائن ومدفوعات مقبوضة		0	0	0	0	
الإنتاج الجاري	39348	136928	54938	516	الموردون والحسابات المرتبطة		55400	202975	306047	2875	
المنتوجات الوسيطية والتامة	0	0	0	0	احتجاز الحسابات		0	0	0	0	

السلع	0	0	0	0		ديون أخرى للاستغلال	21625	56114	47682	448	
استغلال محقق	92854	140945	175216	1646		الدولة، أشخاص، دائنون آخرون	16187	51923	30277	284	
تسبيقات الموردين	0	0	0	0		نواتج معروفة مسبقا	0	0	0	0	
الزبائن والحسابات المرتبطة	92854	140945	175216	1646		ديون أخرى للاستغلال	5438	4192	17405	164	
ذمم مرتبطة	0	0	0	0		أخرى	0	0	4762	45	
نواتج أخرى للتشغيل	3482	2197	3525	33			0	0	0	0	
دولة، أشخاص ، مدينون آخرون	3482	2197	3525	33			0	0	0	0	
نفقات مدفوعة مسبقا	0	0	0	0			0	0	0	0	
مؤونة القرض	0	0	0	0			0	0	0	0	

المستندي										
أخرى	2049	32193	4837	45			0	0	0	0
دوران الأصول	**137733**	**312262**	**238515**	**2241**	**40,24**	**دوران الخصوم**	**77025**	**259090**	**358491**	**3368**	**60,48**
						ديون بنكية قصيرة الأجل	**0**	**0**	**0**	**0**	
قيم مالية للاستثمار	0	0	0	0		ديون بنكية جارية	0	0	0	0	
متاحات	56663	33417	72634	682		ذمم معبأة	0	0	0	0	
أخرى	0	0	0	0		منها لبنك نتكسيس	0	0	0	0	
أخرى	0	0	0	0		أخرى	0	0	0	0	
	0	**0**	**0**	**0**		**الإجباري المالي أو خارج الاستغلال**	**0**	**0**	**0**	**0**	
						ديون على التثبيتات	0	0	0	0	
						حسابات جارية للمساهمين	0	0	0	0	
						ديون مالية مختلفة	0	0	0	0	

					أخرى			0	0	0
المتاحات	56663	33417	72634	682	ديون مالية قصيرة الأجل	12,25		0	0	0
المجموع	220790	457022	592764	5569	المجموع			220790	457022	592764
رأس المال العامل	117371	86590	47342-	445-	الموردون/المشتريات (باليوم)			23.5	76.38	111 .65
احتياجات رأس المال العامل	60708	53173	119976-	1127-	الرافعة			0.79-	0.45-	1.4-
الخزينة الصافية	56663	33417	72634	682	gearing			0.39-	0.17-	0.31-
المخزون/رقم الأعمال (باليوم)	15	50	18	18				0	0	0
الزبائن/رقم الأعمال (باليوم)	35	52	57	57				0	0	0

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3–26)العمال:جدول حسابات النتائج (المبالغ بآلاف الدينار، آلاف العملة الأجنبية)

1 أورو= 106,4353 دج

الحساب	2012		2013		2014		2014	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
رقم الأعمال خارج الرسوم	**962171**		**984743**		**1113870**		**10465**	
منه سلع مباعة	0		0		0		0	
انتاج مباع	727551		601943		790661		7429	
انتاج مخزن	1734-		22916		9209		87	
انتاج مرسمل	0		68864		0		0	
عرض مقدم	0		1987		378		4	
نواتج أخرى للاستغلال	0		1152		898		8	
أخرى	0		0		0		0	
نواتج الاستغلال	**960437**	**100**	**1077675**	**100**	**1123977**	**100**	**10650**	**100**
مشتريات	839486		932455		958871		9009	
تغير مخزون المواد، بضائع	0		0		0		0	

أخرى	0		0		0		0	
الهامش الإجمالي	120951	12,59	145220	13,48	165106	14,69	1551	14,69
تكاليف خارجية أخرى	9067		24181		27964		263	
منها في المعالجة	0		0		0		0	
تغير مؤونات الاستغلال ، تحويل تكاليف الانتاج	0		0		0		0	
القيمة المضافة مصححة	111885	11,65	121040	11,23	137142	12,2	1288	12,2
مصاريف العمال	16746		41786		66776		627	
ضرائب ورسوم	18719		18620		22463		211	
مصاريف متنوعة	9692		281		1414		13	
منتوجات متنوعة	4653		14158		5321		50	
تحويل تكاليف الاستغلال	0		0		0		0	
الناتج الخام للاستغلال	71381	7,43	74511	6,91	51810	4,61	487	4,61
نواتج أخرى للاستغلال	0		0		3490		33	
مخصصات الاهتلاك	16503		7651		9428		89	
مخصصات المؤونات	0		0		0		0	

حصة رأس المال من دفعات الإيجار	0		0		0		0	
ايجار أصول الاستغلال	0		0		0		0	
الناتج الصافي للاستغلال	54878	5,71	66860	6,2	45873	4,08	431	4,08
نواتج مالية	2980		3909		7875		74	
منها نواتج مالية للمساهمة	0		0		0		0	
مصاريف مالية	5285		12968		3053		29	
منها مصاريف مالية لقرض الإيجار	0		0		0		0	
رصيد الصرف وغيرها	0		0		0		0	
الرصيد المالي	2305-	0,24-	9060-	0,84-	4821	0,43	45	0,43
النتيجة الحالية قبل الضريبة	52573	5,47	57800	5,36	50694	4,51	476	4,51
المصروفات والإيرادات التي لاتؤثر على الهامش الاجمالي	0		0		0		0	
+/- فائض القيمة، استرجاع اعانات ،استثمارات	0		0		0		0	
التغير في مؤوناتالتثبيتات المالية	0		0		0		0	
التغير في المؤونات القانونية	0		0		0		0	

نواتج وتكاليف أخرى استثنائية	453		9302		0		0	
مؤونات استثنائية للأخطار والتكاليف	0		0		0		0	
مشاركة الموظفين	0		0		0		0	
ضرائب على الأرباح	13596		17053		12047		113	
النتيجة المحاسبية الصافية	39430	4,11	50049	4,64	38647	3,44	363	3,44
مخصصات الاهتلاكات	16503		7651		9428		89	
مخصصات المؤونات	0		0		0		0	
حصة رأس المال من دفعات الإيجار	0		0		0		0	
المصروفات والإيرادات التي لاتؤثر على الهامش الاجمالي	0		0		0		0	
أخرى	0		0		0		0	
الهامش الخام للتمويل الذاتي								
المصاريف المالية الصافية/ الناتج الصافي للاستغلال	7,40		17,40		5,89		5,89	
المردودية الاقتصادية الإجمالية	0		0		0		0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

- **البنود المحاسبية الرئيسية العشر**

الجدول رقم (3-27): مقارنة عناصر الميزانية:

	القيمة في السنة ن	القيمة في السنة ن-1
الأموال الخاصة	234.272.746,00	197.272.746,00
الديون المالية متوسطة الأجل	0	0
الديون المالية قصيرة الأجل	0	0
التثبيتات	281.614.696,00	111.342.337,00
المخزونات	54.937.510,00	136.927.884,00
الزبائن	175.216.106,00	140.944.804,00
الموردون	306.047.243,00	202.975.157,00

المصدر: من إعداد الطالبتين .

الجدول رقم (3-28):التغير في عناصر الميزانية

البند	التغير (Δ) بالنسبة المئوية	التفسير
الأموال الخاصة	%18,36	زيادة ب 18% في الأموال الخاصة تعود إلى تخصيص النتائج السابقة
الديون المالية متوسطة الأجل		/
الديون المالية قصيرة الأجل		/
التثبيتات	%152,93	بسبب أشغال إنجاز وحدة إنتاج
المخزونات	%32,3-	انخفاض مخزونات المواد الأولية
الزبائن	%5,1	ارتفاع غير دال لبند الزبائن سنة 2014 مع أجل يتراوح من يوم واحد إلى سنة حسب نوع الزبون
الموردون	%35,27	يوضح خطابات الضمان المفتوحة غير المدفوعة أو في طور الدفع

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول رقم (3-29): مقارنة عناصر جدول حسابات النتائج:

البيان	القيمة في السنة ن	القيمة في السنة ن-1
رقم الأعمال	1.113.869.999,00	984.742.938,00
الهامش الإجمالي	165.105.555,00	145.220.416,00
الناتج الإجمالي للاستغلال	51.810.206,00	74.511.139,00
النتيجة	38.647.091,00	50049.394,00
طاقة التمويل الذاتي	48.075.065,00	57.700.378,00

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول رقم (3-30):التغير في عناصر جدول حسابات النتائج:

البند	التغير (Δ) بالنسبة المئوية	الشرط	التفسير
رقم الأعمال	%13,11	Δ> 10%	رقم الأعمال في تزايد من دورة لأخرى يثبت توسيع نشاط المؤسسة
الهامش الإجمالي	%1,21	في حالة التجارة: Δ> 1% في حالة الصناعة: Δ> 5%	ارتفع الهامش الإجمالي بنقطة
الناتج الإجمالي للاستغلال	%2,3-	في حالة التجارة: Δ> 1% في حالة الصناعة: Δ> 5%	انخفاض بسبب زيادة تكاليف الاستغلال ولكن تبقى العملية ذات مردودية
النتيجة	%1,2-		النتيجة الصافية تتبع انخفاض الناتج الإجمالي للاستغلال
طاقة التمويل الذاتي	%1,07-		طاقة التمويل الذاتي تتبع انخفاض الناتج الإجمالي للاستغلال

المصدر : من إعداد الطالبتين .

الجدول رقم (3-31):بطاقة الأخطار1

رقم الحساب	**********	
صفة المنتوج	قرض مستندي مؤجل	
رمز المنتوج	P0102	
التزام بنك نتكسيس	220.000.000,00	
التاريخ المحدد للمخاطرة	2016/07/31	مدة التقسيط 12 شهر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-32):بطاقة الأخطار 2

رقم الحساب	**********	
صفة المنتوج	قرض مستندي عند الطلب	
رمز المنتوج	P0526	
التزام بنك نتكسيس	80.000.000,00	
التاريخ المحدد للمخاطرة	2016/07/31	مدة التقسيط 12 شهر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-33):النسب الهامة لتحليل الأخطار:

النسب	الحدود	المعنى
أ خ +ح ج م/مج م	%20	أهمية الأموال الخاصة مقارنة بمجموع الميزانية
أ خ/د ط م أ	1<	يفسر القدرة على السداد
د ط م أ/ط ت ذ	3>	يفسر القدرة على الاستدانة
ر.م .ع/ إ ر.م .ع	%50	تغطية احتياجات رأس المال العامل
الديون المالية الصافية(منها قرض الإيجار)/ أ خ	=1على الأكثر	معدل استقلالية المؤسسة بالنسبة للدائنين
الديون المالية الصافية(منها قرض الإيجار)/ ن.خ.إ	=3 على الأكثر	الرافعة: عدد سنوات المردودية الاقتصادية التي تمثلها الديون المالية الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

أ خ: الأموال الخاصة

ح ج م: الحساب الجاري للمساهمين

مج م: مجموع الميزانية

د ط أ: ديون طويلة ومتوسطة الأجل

ط ت ذ: طاقة التمويل الذاتي

ر.م .ع: رأس المال العامل

إ ر.م .ع: احتياجات رأس المال العامل

ن.خ.إ: الناتج الخام للاستغلال

ثانيا: على مستوى الجهوي بالجزائر العاصمة:

مستوى القرار:workflow

تاريخ تحويل الملف: 2015/07/29 **نوع الملف:** الدخول ضمن علاقة

وكالة: المدية

المقترض: مؤسسة خاصة

نوع المؤسسة: خاصة

الجدول رقم (3-34): الدخول ضمن علاقة

العنوان	**********	**تاريخ الانشاء**	2002/06/30
النشاط	تجارة – توزيع	**تاريخ الدخول ضمن علاقة**	2015/04/15
الشكل القانوني	شركة ذات الشخص الوحيد ذات مسؤولية محدودة	**الرمز**	**********
رأس المال	43.586.000,00		
الرمز الاقتصادي	استيراد	**نوع الرقابة**	عادي
أداة التنقيط	NIE		
التنقيط السابق		**التنقيط الجديد**	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-35): المساهمات:

الاسم واللقب	الحصة بالنسبة المئوية	تاريخ الميلاد
السيد ن.ب	%100	**********

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

المسيرون الرئيسيون: السيد: ن.ب

معلومات مالية: السنة : 2014

الأموال الخاصة: 234.272,72 ألف دينار جزائري

رقم الأعمال: 1.113.870,00 ألف دينار جزائريدينار جزائري

الناتج الخام للاستغلال: 51.810,21ألف دينار جزائري

الديون المالية الصافية: 00,00

النتيجة الصافية:38.647,09 ألف دينار جزائري

التدفق النقدي: 48.075,06 ألف دينار جزائري

صافي مؤشر gearing: -0,31

صافي مؤشر الرافعة: -1,4

الهدف من الملف:فتح قرض مستندي عند الطلب أو مؤجل الدفع

الجدول رقم (3-36): الالتزامات:

	التراخيص السابقة		التراخيص الحالية		الاقتراحات		تراخيص جديدة	
	مليون دج	مليون أورو	مليون دج	مليون أورو	مليون دج	مليون أورو	مليون دج	مليون أورو
قصير الأجل	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**300,00**	**2,82**	**300,00**	**2,82**
قروض الخزينة	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
التزام بالإمضاء	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**300,00**	**2,82**	**300,00**	**2,82**
قصير متوسط/طويل الأجل	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
قرض الإيجار	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
المجموع					**300,00**	**2,82**	**300,00**	**2,82**
منها "أبيض"					**176,00**	**1,65**	**176,00**	**1,65**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الخلاصة:

هذه الشركة ذات المسؤولية المحدودة أنشئت سنة 2002 من طرف مسيرها السيد **ن.ب** الذي يعتبر المساهم الوحيد، رأسمالها مقدر بـــ:1.000.000,00 دينار جزائري والذي عرف ارتفاعا سنة 2010 إلى مبلغ: 43.586.000,00 دينار جزائري مع عدم دمج جزء من نتيجة النشاط سنتي 2008 و2009 .

وضمن نفس النشاط تم إنشاء ثلاثة (03) ملحقات (نقاط بيع ومشاغل للصيانة) بولايات: الجلفة، بوسعادة، بسكرةإضافة إلى ولايات: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة

عدد العمال الحاليين 95 عاملا.

يعتمد نشاط المؤسسة على استيراد وتوزيع مضخات ومحركات الري، وبعد سنوات من الوجود بدأت تدريجيا في تركيب المضخات على مستوى المشاغل والذي يمثل حاليا نسبة 30% من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسة.

تم القيام باختيار استراتيجي يتمثل في البداية في صناعة مضخات ومحركات الري من طرف مسير المؤسسة من خلال وحدة إنتاج هي حاليا في طور الإنجاز(نسبة الأشغال 90%) انطلاق النشاط يكون بداية شهر أكتوبر المقبل.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الممثل الوحيد للعلامة الإيطالية "**PANELLI**"(المورد الوحيد) إحدى المؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا الروبوت(la technologie de robotique) للمضخات الأجنبية.

العلاقات التجارية مع "**PANELLI**"القائمة أساس الثقة تعود إلى فترة طويلة حيث تصل مدة وثائق السداد المؤجل الممنوحة إلى 120 يوما.

كما نجد العلاقات مع موردين آخرين من الهند، الصين، إيطاليا بهدف التنويع.

الزبائن الرئيسيون هم الهيئات العمومية(صوناطراك، سيال، البلديات...)

الموقع جيد في السوق بالرغم من وجود عدة منافسين، شبكة توزيع واسعة إلى حد ما (06 نقاط بيع عبر الوطن)

خدمات ما بعد البيع وخدمات الصيانة مما يحقق وفاء الزبائن بطريقة جعلت رقم أعمال هذه المؤسسة يرتفع من مبلغ 1.077.675,00 مليون دينار جزائري إلى مبلغ 1.113.870,00 مليون دينار جزائري خلال سنة 2014 وسوف يصل إلى 1.281.000,00 مليون دينار جزائري خلال سنة 2015.

الهيكل المالي متوازن خلال سنتي 2012 و 2013 باستثناء سنة 2014 أين وجدنا أن رأس المال العامل سالب وهذا راجع على إنشاء وحدة الإنتاج، تستمر هذه الوضعية خلال سنة 2015 ، ويجب إعادة بناء رأس المال العامل لمواجهة خطر فقدان النشاط، احتياجات رأس المال العامل تطورت بتطور نشاط المؤسسة وتغطيته بواسطة رأس المال العامل كانت خلال سنتي 2012 و 2013 بصفة كلية بينما في سنة 2014 كانت التغطية بواسطة الخزينة (رأس المال العامل سالب).

الأموال الخاصة في تطور ثابت (38% سنة 2013، 18% سنة 2014) مما يحد من خطر التصفية على المدى القصير والمتوسط(أ.خ/ مج الخصوم= 43% سنة 2013، أ.خ/ مج الخصوم= 40% سنة 2014).

علاقة محددة للقدرة على الاستدانة بما يعرف بـــ gearing التي كانت 0,29 سنة 2013 و0,14 سنة 2014 .

من جانب النشاط –كما ذكرنا سابقا–بالنسبة لرقم الأعمال فهو في تطور مستمر لكن الناتج الخام للاستغلال عرف انخفاضا بنسبة 25% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 يفسر بارتفاع كتلة الأجور التي تجاوزت 41.785 مليون دينار جزائري إلى 66.775 مليون دينار جزائري(أكثر من نسبة 59%) بسبب استخدام اليد العاملة الأجنبية التي تؤمن تكوين

اليد العاملة المحلية لوحدة الإنتاج

طاقة التمويل الذاتي تتبع انخفاض الناتج الخام للاستغلال غير أنها تسمح بمواجهة تسديد الديون متوسطو وطويلة الأجل(DLMT/CAF <3)

النتائج التي تنبثق عن العلاقة مشجعة والمردودية الاقتصادية تتراوح بين 4% سنة 2012 و 5% سنة2013 وتنخفض إلى 3% سنة 2014 (بسبب ارتفاع تكاليف المستخدمين)

الجانب الإداري: المسير وفريقه يخططون بناء على احتمالات للتطور على المدى الطويل (انطلاق انتاج المضخات)

هذا الملف ملائم لسياسة أخطار بنك نتكسيس الجزائر.

الجدول رقم (3-37): تعليـــــــــــــــقات

	نقاط القوة	نقاط الضعف
السوق	*القطاع في نمومتزايد *لايوجد حواجز لدخول السوق	*خطر تقلب سعر الصرف *منافسة قوية نسبيا تتمثل في أكثر من 200 مؤسسة تنشط في نفس القطاع
المؤسسة	*الممثل الحصري للعلامة الإيطالية **PANELLI**" *معرفة جيدة للسوق *خبرة كبيرة *شبكة توزيع ممتدة عبر كافة التراب الوطني *المهارات الإدارية مطمئنة	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

- **رأي المحرر:**

علاقة ذات أهمية تجارية قوية بالنسبة للبنك، مع طاقة تطوير هامة تحثنا على قرض بالتوقيع بسقف 300 مليون دينار جزائري في شكل قرض مستندي مؤجل الدفع أو عند الطلب لمدة 90 يوما ، بهامش 20% للفتح، عدد عمليات الاستيراد المخطط لها خلال سنة 2015 38 عملية بقيمة 11800 مليون أورو، .قرض مستندي مؤجل الدفع بقيمة إجمالية مقدرة بـــ:823477 أورو أجريت على مستوى مكتب البنك الشهر الفارط،مما يثبت رغبة السيد ب.ن في العمل معنا.....، **لذلك نصدر رأي الموافقة بشأن طلب القرض بالتوقيع.**

- **رأي المدير:**

هذه الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي إحدى المؤسسات الهامة ، بدأت في النشاط سنة 2002 بتوفير نطاق متنوع في مجال المضخات في القطاع الفلاحي ، الري والصناعي، ممثلا رسميا وحصريا وموزع لعلامات كبرى

مثل **PANELLI** و "**EBARA**" الإيطاليتان، نشاطها في نمو ثابت بمعدلات دلالية: 9,5%بالنسبة لسنة 2013 وسنة 2012، 5,7% لسنتي 2013و 2014 بما يساهم في رقم الأعمال المحقق

التوزيع يتم عبر نقاط البيع السبعة الموزعة كما يلي:

اثنان في العاصمة، اثنان في ولاية وهران، واحدة في ولاية بوسعادة، واحدة في ولاية بسكرة، وواحدة في ولاية الجلفة، إلى جانب إعادة بيع المنتوجات النهائية منذ سنة 2007 شرعت المؤسسة في تصليح وخدمات ما بعد البيع لتمديد نشاطها حاليا إلى التركيب.

يتوج رقم الأعمال لسنة 2014بـــ 1120 مليار دينار جزائري الذي ينقسم إلى:

70% إعادة البيع

29% صناعة وتركيب

و1% الخدمات وأخرى

البنية المالية قوية ومتوازنة، رأس المال الاجتماعي تجاوز 1 مليون دينار جزائري (عند الانشاء سنة 2002) إلى 43,6 مليون دينار جزائري حاليا، الأموال الخاصة التي تنمو بشكل محبذ بنسبة 37,6% سنتي 2012 و 2013، ونسبة 18,4% سنتي 2013 و 2014 ، خطر الإفلاس يمثل : الأصول الصافية/ مجموع الميزانية هو دائما بالتقريب أكبر من 40% ، هامش مديونية يبين استقلالية مالية مطلقة.

ونلاحظ التوازن البنيوي انخفاض طفيف لرأس المال العامل سنة 2014 بسبب برنامج الاستثمار الجاري لوحدة التركيب.

رأي الموافقة للدخول ضمن علاقة قرض بالتوقيع محدد بـــ 300 مليون دينار جزائري في شكل:

-قرض مستندي عند الطلب بقيمة 80 مليون دينار جزائري، بهامش 20% عند الفتح و 80% عند الارتفاع

-قرض مستندي مؤجل الدفع (90 يوم) محدد بـــ: 220 مليون دينار جزائري، بهامش 20% عند الفتح و 80% عند الاستحقاق.

الشروط: نثق جزئيا برقم أعمال المؤسسة.

الضمان:

- توقيع اتفاقية قرض استغلال

-تفويض تأمين MRP

-الكفالة التضامنية للمساهم الوحيد

- **رأي المحلل الجهوي:**

هذه الأعمال في مجال استيراد وتركيب مضخات الري من طرف الممثل الوحيد للعلامة التجارية **"PANELLI** ،13 سنة من الخبرة استطاعت المؤسسة من خلالها أن تزيد حصتها في سوق متوسط المنافسة وهو ما يترجمه رقم الأعمال الذي ينمو باستمرار.

تتميز دورة الاستغلال بأهمية الذمم المالية للزبائن، ومن جهة أخرى الثقة التي تمتلكها المؤسسة مع مورديها سمحت لها بالحصول على آجال طويلة للتسوية خاصة سنة 2014 بتغطية احتياجات التمويل في الأجل القصير.

البنية المالية تراجعت سنة 2014 بسبب الاستثمارات المتعلقة بإنشاء الوحدة الجديدة لانتاج وتركيب مضخات ومحركات الري بموارد خاصة، وتعبئة الأموال الخاصة التكميلية أمر ضروري بهدف تسوية الوضعية الحالية.

إلى غاية تاريخ 2015/07/08 تم تجميع مبلغ 121410 كيلو دينار جزائري

نسبة :النقد/ الأموال الخاصة في الحدود الطبيعية، وبالنظر إلى ماسبق نبدي **رأي الموافقة للدخول ضمن علاقة مع هذه المؤسسة بتحفظ.**

- **رأي المدير العام:**

موافق للدخول ضمن علاقة في إطار مقترحات الوكالة بشأن الشروط والضمانات المذكورة، ولكن يجب أن تعمل هذه العلاقة على استعادة التوازن المالي.

ثالثا : على مستوى بنك نتكسيس الأم (مستوى :workflow) **التاريخ:** 2015/07/30

الوكالة: وكالة المدية **اسم المحلل:**

(المبالغ بمليون دينار جزائري) **رقم الزبون:** **********

الجدول رقم (3-38):بطاقة التحليل

التسمية	*********	رأس المال للسنة ن-1	43,59	الأموال الخاصة للسنة ن-1	197,93
تاريخ الانشاء	2002/06/30	رأس المال للسنة ن	43,59	الأموال الخاصة للسنة ن	234,27
المطابقة لسيايات الأخطار لنتكسيس	نعم	رقم الأعمال للسنة ن	1113,87	الهامش التجاري للسنة ن-1	0.00
النقطة (NIE)	10		00	الهامش التجاري للسنة ن	00.00
رقم	0664847	رقم الأعمال المتوقع للسنة ن+1	00	الهامش التجاري باليوم	10,00

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3-39):طبيعة القرض

الخط	الرخصة السابقة	الاستحقاق	المبلغ المطلوب	اقتراح المحلل	ملاحظات
قرض مستنديمؤجل	00	2016/09/30	220,00	220,00	هامش 20% عند الفتح و 80%عند الاستحقاق
قرض مستنديعند الطلب	00	2016/09/30	80,00	80,00	هامش 20% عند الفتح و 80%عند الاستحقاق
الالتزام الإجمالي	00		300,00	300,00	
النقد			176,00	176,00	
النقد/الأموال الخاصة			0,751	0,751	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

انطلاقا من دراسة مركز الأخطار: بتاريخ 2015/04/30:

-قيمة القرض بالتوقيع المفتوح(الرخصة): 350مليون دينار جزائري

-مجموع القرض المستندي المستعمل: 83 مليون دينار جزائري

-الكفالات: 14 مليون دينار جزائري

الضمانات اللازمة:

-كفالة تضامنية للمساهم الوحيد بقيمة 300 مليون دينار جزائري

الاستحقاق:

2016/09/30

نقاط القوة:

-خبرة طويلة في مجال استيراد وتركيب مضخات الري.

-مستوى جيد لرأس المال: الأموال الخاصة/ مج الميزانية = 40%

-مستوى الاقتراض البنكي معدوم

-مؤشر: النقد/ الأموال الخاصة معقول

-علاقة جيدة في التعامل مع الموردين بأريحية (112 يوم)، مع احتياجات لرأس المال العامل سالبة

-ارتفاع رقم الأعمال بـــ 13% من مبلغ 985 مليون دينار جزائري إلى مبلغ 1113 مليون دينار جزائري

-انجاز وحدة انتاج وتركيب المضخات ومحركات الري التي ستنطلق شهر أكتوبر 2015

(نسبة الأشغال 80%) مبنية على قطعة أرض للمساهم الوحيد، القيمة المحاسبية للوحدة تظهر في أصول الميزانية بمبلغ: 249 مليونن دينار جزائري(تثبيتات في طور الإنجاز)

-برنامج الاستيراد المتوقع 2016/2015 مقدربـــ: 1180 مليون دينار جزائري بقرض مستندي

-محفظة الزبائن مكونة من هيئات عمومية (صوناطراك، بلديات مختلفة، الجزائرية للمياه....) والتسديد آمن.

-رقم الأعمال المصرحبه لسنة 2015 سيكون 1281 مليون دينار جزائري (+ 15%بالنسبة لسنة 2014) يبدو واقعيا وقابلا للتحقيق.

-نقاط الضعف:

-عدم التوازن البنيوي (رأس المال العامل سالب) بقيمة 47 مليون دينار جزائري راجع لتمويل وحدة انتاج وتركيب المضخات ومحركات الري الجاري إنجازها.

-انخفاض محسوس للناتج الخام للاستغلال (من 7% من رقم الأعمال سنة 2013 إلى 4,6% من رقم الأعمال خلال سنة 2014) بسبب ارتفاع مصاريف المستخدمين بنسبة 60% (من 42 مليون دينار جزائري سنة 2013 إلى 67 مليون دينار جزائري سنة 2014) تبعا لتوظيف يد عاملة محلية وأجنبية ، بالإضافة إلى مصاريف تكوين المستخدمين وهذا تحضيرا لانطلاق الوحدة الجديدة لصناعة وتركيب مضخات ومحركات الري.

رأي المحلل:

على الرغم من عدم التوازن البنيوي المسجل سنة 2014، إلا أننا بصدد مؤسسة ذات تنقيط جيد(NIE= 10) بسبب التحسن في النشاط، الغياب الكلي للاستدانة البنكية ومستوى رأس المال الجيد

من جهة أخرى وحدةانتاج وتركيب المضخات ومحركات الري ستنطلق في النشاط شهر أكتوبر 2015، مما يحسن نشاط المؤسسة وبالتالي هامش الاستغلال.

رأي الموافقة بالنسبة للدخول في هذه العلاقة.

الشروط:

الموقفة: كفالة تضامنية للمساهم الوحيد بمبلغ 300 مليون دينار جزائري +بطاقة وصفية للممتلكات.

توصيات::

-صلاحية النقطة المتحصل عليها 10

قرار مدير الأخطار:

الانتاج سيكون نهاية سنة 2015 (نسبة الأشغال 80%) ، بناء على هذا نوافق على قرض مستنديمختلط بـــ120 مليون دينار جزائري : 30% عند الفتح و قرض مستنديعند الطلب بـــ 100مليون دينار جزائري100%عند الفتح

حجج قوية:ارتفاع رأس المال سنة 2016 ، والآن ننتظر النتائج.

المؤسسة: **********

سعر الصرف:106,435

الجدول رقم (3–40):قرض الاستغلال

الحالة	نوع التقسيط	طبيعة التقسيط	الاستحقاق	مخاطرة البنك			العمولات	
				المبلغ		منه نقدي	الهوامش	قبول الاستغلال
				مليار دج	شروط القرض	مليار دج		
تقسيط جديد	قرض قصير الأجل	قرض مستندي مؤجل – قرض مستندي عند الطلب	2016/07/31	120	–هامش 30% عند الفتح و 70%عند الاستحقاق	176,00	0,45	نعم
تقسيط جديد	قرض قصير الأجل	قرض مستندي عند الطلب	2016/07/31	100			0,65	نعم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3–41):الضمانات العامة:

الضمان	القيمة الحقيقية أو المقدرة(مليار دج)	نوع الضمان	طبيعة الضمان	ملاحظات	حالة الضمان
كفالات شخصية وتضامنية	220,00	شخصي	مجمد		
اتفاقية قرض الاستغلال	220,00	شخصي	مجمد		
DPAMR	220,00	شخصي	مجمد		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3–42):القرار:

القرار	مؤسسة تركيب مضخات ومحركات الري ، النتاج سينطلق نهاية 2015(معدل انجاز المشروع 80%) بناء على هذا نوافق على خطاب ضمان مختلط بـــ120 مليار دينار جزائري : 30% عند الفتح و خطاب ضمان عند الطلب بـــ 100مليار دينار جزائري100%عند الفتح. حجج قوية: ارتفاع رأس المال سنة 2016 ، والآن ننتظر النتائج
ملاحظات عامة	
تحفظات	
تاريخ القرار	2015/08/06
قرار محرر من طرف	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

وصل الترخيص (يصدر من بنك نتكسيس الأم بباريس) (**الملحق رقم 7**)

التاريخ: 2015/08/11

المصاريف:00,00 دج

إلى : وكالة المدية

من: مديرية إدارة القروض

المدير: السيد: *****

الجدول رقم (3-43):وصل الترخيص

الزبون	مؤسسة خاصة	**مستوى القرار**	WORKFLOW
رمز الزبون	726182	**تاريخ القرار**	2015/08/06
نوع الملف	الدخول ضمن علاقة	**النشاط**	توزيع- تجارة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

نعلمكم بأن الرخصة الحالية للقرض لا تؤخذ بالحسبان إلا بعد توفر الضمانات والشروط التالية:

الجدول رقم (3-42):الضمانات والشروط

طبيعة الضمان	**المبلغ (دج)**	**الشروط**	**الاستحقاق**	**العمولة**
قرض مستندي أو عند الطلب	**120.000.000**	هامش 30% عند الفتح و 70%عند الاستحقاق	2016/07/31	0,45
قرض مستندي عند الطلب	**100.000.000**	**هامش بـــ 100%**	2016/07/31	0.65
مجموع الالتزام	**220.000.000**			
قيمة النقد	**84.000.000**			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الجدول رقم (3–44):خواص القرض متوسط الأجل:

طبيعة الضمانات المطلوبة	المبلغ (دج)
اتفاقية قرض الاستغلال	220.000.000
كفالات شخصية وتضامنية	220.000.000
DPAMR	220.000.000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

الشروط:

–تحويل بطاقة المعلومات الوصفية للتصريح للمستوى المركزي للأخطار

-ارفاق بطاقة العقارات المحينة

ملاحظات:

-التنقيط NIE =10

–عرض القرض الحالي صالح لمدة 4 أشهر ابتداء من تاريخ اعلام الزبون.

-حجج قوية: ارتفاع رأس المال سنة 2016 ،في انتظار تحقيق النتائج.

خلاصة الفصل:

يعتبر القرض البنكي أهم مصدر لتمويل قروض الاستغلال ويتركز على تحليل الوضعية العامة للمؤسسة طالبة القرضوالوضعية المالية على وجه الخصوص باستعمال أساليب التحليل المالي، حيث يقوم البنك بهذا التحليل والتقييم من خلال البيانات والمعلومات التي يقدمها صاحب المشروع (الزبون) في ملف طلب القرض و قياس القدرة على تسديد القرض والمردودية المالية والاقتصادية للمشروع.

هذا ما لاحظناه في دراستنا التي قمنا بها على مستوى وكالة المدية لبنك نتكسيس ومن خلال ذلك تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

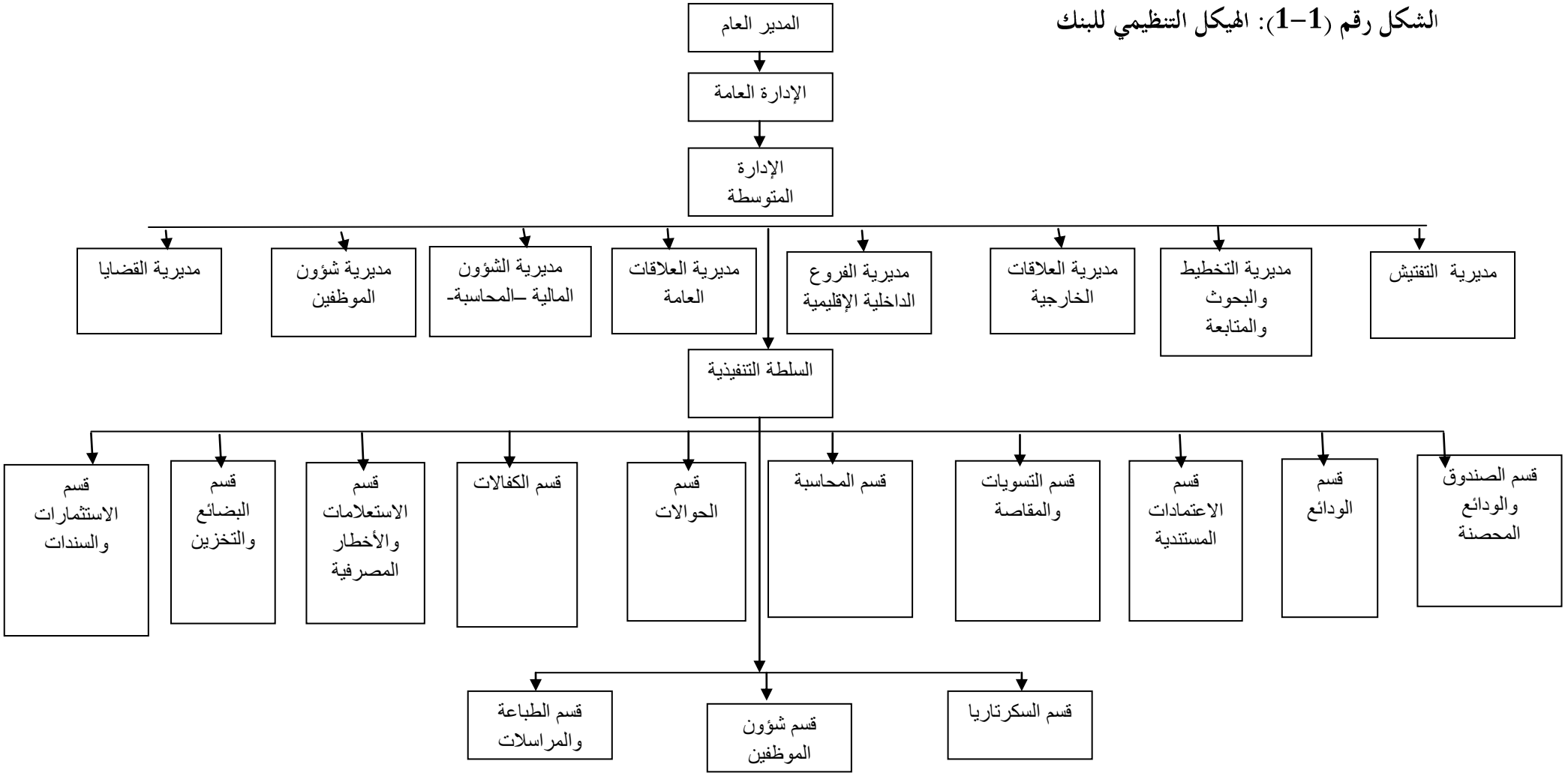
- تسعى الوكالة إلى المحافظة على مكانتها ووضعيتها المالية حيث تتبع العديد من الإجراءات والخطوات في عملياتها المصرفية المختلفة خاصة في مجال منح قروضالاستغلال استنادا على قواعد معينة أهمها توفر السيولة والسعي إلى تنميتها وزيادتها.
- تتبع الوكالة مراحل منظمة معتمدة على معايير منح القروض التي تم التطرق إليها في دراستنا، فجميع المعايير مهمة بدرجات متفاوتة وتدخل ضمن دراسة لطلب القرض خاصة في شقها المالي.
- التسقيف المالي المتعلق بقرارات الإقراض يمنح تقسيما للسلطة ولكنه مع ذلك لا يعفي من المسؤولية، نظرا لكون تتبع ملف طلب قرض الاستغلال مترابط من مستوى لآخر، وتحليل ودراسة كل مستوى مبنية على دراسة المستوى السابق حتى يتم أخذ القرار فكل الوكالات والفروع مشاركة في النهاية في أخذ القرار بشأن قرض الاستغلال المطلوب.

أما عن تحليل بياناتالقوائم المالية المقدمة من طرف طالبي القروض بواسطة التحليل المالي فيتم بواسطة برنامج الكتروني يسمى CARTHAGO، مما يقلل من احتمال الوقوع في الخطأ أثناء التحليل.

ومما تجدر الإشارة إليه ما لمسناه من كفاءة عالية لدى كافة الموظفين والمجهودات المعتبرة المبذولة من طرفهم من أجل إرضاء العملاء وحسن الأداء ، مما ينعكس إيجابيا على فعالية المهام المنوطة بكل عامل وبالتالي تحقيق أهداف البنك عموما.

غير أن ما يلاحظ في هذه الدراسة هو مركزية اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بمنح القروض ،فحتى الفروع التابعة لبنك "نتكسيس" في الجزائر لا تستطيع اتخاذ القرارات إلا في حدود معينة (مستويات اتخاذ القرارات).

الشكل رقم (1–1): الهيكل التنظيمي للبنك



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ماسبق

الخاتمـــــــــــــــــــــــة

يعتبر التشخيص المالي وسيلة جد ضرورية من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم –خاصة في مجال الإقراض– حيث يبين لنا الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية و ذلك باستعمال مجموعة من التقنيات والتي تتمثل في النسب المالية وكذلك رؤوس الأموال العاملة بهدف البحث عن شروط التوازن المالي في المدى القصير والبعيد واكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في السياسة المالية، إضافة إلى القيام ببعض الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لتقييم كفاءة الإدارة ، كما انه يمكن من تحديد وإيضاح العائد أي نتيجة الاستثمار في المؤسسة ومنه التوصل إلى أخذ قرار بشأن طلب قرض الاستغلال المقدم من طرف المؤسسة

وبالنسبة للنشاطات البنكية فلم تعد أمرا محصورا في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده العالم من تحولات عميقة، وفي ظل هذه التحولات يلعب النظام البنكي دورا أساسيا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالازدهار أي أن البنك يبقى المصدر الرئيسي إن لم نقل الوحيد للمؤسسة لكي تستطيع تغطية احتياجاتها أثناء النشاط في إطار ما يعرف بقروض الاستغلال. لهذا يعتبر البنك أهم مصدر لتمويل المشاريع عن طريق قرض الاستغلال الذي يخضع لجملة من الشروط من بينها الفائدة والضمانات ويتركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض باستعمال أساليب التشخيص المالي.

يقوم البنك بهذا التشخيص و التقييم من خلال البيانات والمعلومات التي يقدمها صاحب المشروع في ملف طلب القرض و قياس القدرة على تسديد القرض والمردودية المالية والاقتصادية للمشروع.

ومن خلال هذه الدراسة خاصة في الجانب التطبيقي الذي قمنا به في بنك نتكسيس –وكالة المدية– ، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن التشخيص المالي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة حيث يكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوة، مما يوضح السياسة المالية المتبعة بالمؤسسة، وبذلك يتمكن المصرفي من تكوين صورة واضحة وشاملة حول طالب القرض وعلى هذا الأساس يتم أخذ القرار بشأن طلب قرض الاستغلال الذي قدمته المؤسسة.

فالزبائن ذوو الحالات المالية الجيدة و التي هي في تحسن مستمر يتم قبول طلباتهم المتعلقة بقروض الاستغلال مع تقوية العلاقة معهم من خلال المتابعة والنصائح والإرشادات التي يقدمها البنك بل حتى خدمات إضافية ذات أثر إيجابي باعتبارهم زبائن مميزين.

وعليه فقد توصلنا بشأن اختبار فرضيات هذا البحث إلى ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها أن التشخيص المالي يمكن من تحديد الوضعية المالية وكشف نقاط الضعف والقوة للمؤسسة تحققت إلى حد كبير، من خلال تطبيق تقنيلته لتحسين الأداء التسييري للمؤسسة، مما يفرض عليها متابعة وضعيتها المالية للتمكن من معرفة نقاط ضعفها وقوتها لمواجهة القيود المحيطة بها والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لها.

كما أن اعتبار التشخيص المالي وسيلة من وسائل التخطيط المستقبلي بشأن بقاء واستمرار المؤسسة وقدرتها على الوفاء يثبت الفرضية الثانية من خلال الاعتماد على نتائج التشخيص المالي من أجل تدنية آثار النقائص الموجودة ، وتحليل أسبابها لمعرفة مواطن الخلل مما يساعد المشخص المالي سواء كان داخليا أو خارجيا لبناء استراتيجيات وسياسات جديدة تسمح له بالتكيف مع المتغيرات التي يفرضها عليه المحيط ومعرفة التوجه المستقبلي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها،

والفرضية الثالثة التي مفادها أن التشخيص المالي يساعد في التوصل إلى نوع القرار المتخذ بشأن طلبات قروض الاستغلال لدى البنوك التجارية، فقد تأكدت من خلال اعتماد بنك نتكسيس على مثل هذه التقنية لاتخاذ قرار منح قروض الاستغلال في مستوياته الثلاث، وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- تعتبر البنوك الوحدة الأساسية في تفعيل حركة رؤوس الأموال ضمن الاقتصاد، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات افي إطار مختلف نشاطاتها الاقتصادية.
- تعتبر الدراسة المالية لملف طلب قرض الاستغلال المقدم من طرف المؤسسة عن طريق التشخيص المالي الركيزة الأساسية لأخذ القرار بشأن منح قرض الاستغلال.

- التشخيص المالي بمثابة سيف ذو حدين بالنسبة للمؤسسة التي تطلب قرض الاستغلال حيث يكشف عن وضعيتها المالية مهما كانت، كما يمكنها من تدارك النقائص وتحسين وضعيتها المالية ويمنحها فرص الحصول على القروض.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج المستخلصة من هذا البحث يمكن القول أن التشخيص المالي يمثل الركيزة الأساسية والمرجع لأخذ القرارات بشأن قروض الاستغلال من طرف البنوك التجارية، إلا أن هذا لا يمنع من تقديم بعض الاقتراحات التي نرجو أن تكون ذات فائدة:

- لقد قمنا بتسليط الضوء على دور التشخيص المالي في القرارات المتخذة بشأن قروض الاستغلال، ونظرا للتطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي فيتوجب التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي من طرف البنوك أي الأخذ بعين الإعتبار خاصية العولمة من حيث التطور التقني وضرورة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.
- تبني سياسة التشخيص المالي بصفة قانونية مما يلزم المؤسسات بالقيام دوريا بالتشخيص المالي، حتى تتمكن المؤسسة من التعرف على النقائص الموجودة وتحسينها والتعرف على مواطن القوة واستغلالها بما يخدم مصالح المؤسسة، وبالتالي يمكنها الاستفادة من تقارير التشخيص المالي عند تقديم طلبات قروض الاستغلال خاصة والقروض الأخرى عامة، وهذا ما يختصر الوقت والجهد من أجل الوصول إلى قرار الإقراض في أقصر مدة ممكنة.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في الإحاطة بمختلف جوانب هذا البحث، الذي هو محاولة قابلة للانتقاد والتحسين بما يخدم الفكر العلمي في مجال التشخيص المالي الذي تقوم به البنوك التجارية لطلبات قروض الاستغلال.

قائمة المراجع

I. الكتب بالعربية:

1-أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2003.

2-أحمد محمد غنيم،**إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، الطبعة الأولى، مصر، 2007

3-اسماعيل أحمد الشناوي،عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002

4-الساعاتي حسان، **علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص169.

5-إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، **"التسيير المالي، الجزء الأول"**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 2، 2011.

8-بوشابي بوعلام،" **المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر

9-بوخراز عمر، **"مبادئ المحاسبة التحليلية"**، مطبعة أمزيان، 1988

10-بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000

11-جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة محمد سيد أحمد عبد العال، دار المريخ، الرياض، 200912-12-جميل توفيق، **"الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات"**، دار الجامعة المصرفية، 198513-

حمزة محمود 13-الزبيدي، **"الإدارة المالية المتقدمة"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان

14-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**،عمان،الأردن، الطبعةمعدلة،2011

15-خميسي شيحة، **"التسيير المالي للمؤسسة،"** دار هومة، الجزائر، 2010

16-دردوري لحسن، **"التشخيص المالي"**،ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بسكر، 2015/2014.

17-رابح حمودي، **"المنهج في التسيير المحاسبي والمالي"**، دار المعرفة، الجزائر، 2008،

18-زياد رمضان،محفوظ جودة ، **إدارة البنوك**، طبعة سنة 2000

19-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4، 2004

20- عايدة سيد خاطب،**"الإدارة والتخطيط الاستراتيجي"**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1980

21-عبد الحليم كراجة ، **محاسبة البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان طبعة سنة 2000

22-عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2000

23-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2004/2003

24-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الاسكندرية الدار الجامعية 2007.

25-عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

26-كمال خليفة أبو زيد، محمد عباس بدوي، "**أسس المحاسبة المالية**"، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999،

27-محمد خان يونس وهشام غرابية، الإدارة المالية، مركز المكتب الأردني، الأردن، 1997

مريخي عبد الرزاق،"**التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء**"،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2011،ص 103.

28-منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة،2010.

29-ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية،دار المحمدية العامة،الجزائر،1998 .

30-ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الطبعة الأولى، 1992.

31-ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، الجزء الأول**، ، الجزائر، 1991،1990 .

II. المراجع بالغة الأجنبية:

1-Alain Marion, le diagnosthique édition économica, paris, 1993

EQUIENJ.Y MICOL.A. STOLOWN.H. PUJOL.A… **les mecanismes financiere de lentreprise** . Edition MONTCHISTIER E.J.A . 1991.

2-Jean, peyrard, **analyse financie**r, édition, vuibert, paris, 1986

société interbancaire de formation , techniques bancaires, diplôme .d'études supérieurs de banque,2003,Alger

III. قائمة المذكرات

1_إبراهيم ضيف،"**مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة بإستعمال جدول التدفقات**"،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2003.

2ـــ-أبو معزة حليمة،" **التحليل المالي كأداة لتحليل الأداء داخل المؤسسة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2008.

3-حسين لبيهي، التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992

4-رفاع توفيق،،"**محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة**"، رسالة ماجستير في المالية، الجزائر، 2002،

5-ضيف سعدية، شهابة سميرة، "**التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة**"،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة الجلفة، دفعة 2000

6-قراط صارة، "**التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، جامعة المدية، 2014/2013،.

7-قربة معمر،"**التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة – مطاحن الأغراط**"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005.

8-مختاري زهرة، "**التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين**"، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011.

9-مريخي عبد الرزاق،"**التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء**"،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2011.

IV. القوانين والقرارات

1-القانون 07 المؤرخ 2007.11.25. **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.28 مايو 2008.

2-القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادرة في الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.